



PROVISIONAL

A/39/PV.67

30 November 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد لوساكا (زامبيا)
نائب الرئيس : السيد اوراماس اوليفا (كوت ديفوار)

— تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ونشره وزيادة تفهمه

— سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room DC2-0750,2 United Nations Plaza

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر .

84-64398/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الامم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ونشره وزيادة تفهمه

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان استرعي انتباه الأعضاء الى قرار الجمعية العامة ١٢٩/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ والذي قررت الجمعية بمقتضاه :

" . . . تعيين ثلاث عشرة دولة عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه " .

وبعد اجراء المشاورات الواجبة مع رؤساء المجموعات الاقليمية اقترح ان تعين الجمعية الدول الآتية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بربادوس ، تركيا ، الجمهورية العربية السورية ، رومانيا ، فرنسا ، فنزويلا ، قبرص ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، أعضاء في اللجنة الاستشارية المشار اليها آنفا . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تبني هذا الاقتراح .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الشواغر الثلاثة الباقية سيتم ملؤها في أقرب فرصة ممكنة .

البند ٣١ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/39/22 و Add.1)؛

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية (A/39/36)؛

- (ج) تقرير الأمين العام (A/39/605) ؛
 (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/39/669) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اذكر الممثلين أنه وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية هذا الصباح ستقبل قائمة المتكلمين في المناقشة اليوم الساعة الخامسة مساءً ، ولهذا أطلب من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة ان يبادروا بتسجيل اسمائهم في أقرب وقت ممكن .

السيد فيرما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قطع المجتمع الانساني شوطا طويلا منذ فجر الحضارة . وخلال قيام الامبراطوريات وسقوطها ، وازدهار الثقافات واضمحلالها ، استطاع الانسان ان يغزو آفاقا جديدة للمعرفة والانجاز في كافة مجالات النشاط الانساني . كذلك كان هناك أيضا في التاريخ الذين اختاروا تحدى عملية التغيير محاولين بذلك صد المد التاريخي .

ان استمرار سياسة الفصل العنصرى في عصرنا هذا والى يومنا هذا يعهد بالنسبة لأغلبية الناس أمرا لا يمكن تخيله . ان الأفكار الخاصة بالتفوق العنصرى أو العرقى مهما كانت خاطئة فقد سادت في مختلف المجتمعات عبر العصور . وقد سعى الأفراد والمجموعات في بعض الأحيان الى نشر هذه الأفكار الرجعية . وعادة ما كانت نفس المجتمعات أو الحكومات التي كانت تنضوى تحتها تفضح الأكاذيب المتأصلة في مثل هذه الحجج ولا تشجع انتشارها . وفي هذا السياق فمن غير المعقول حقا ان تستمر حكومة ، رغم الادانة العالمية ، في ممارسة مؤسسية للفصل العنصرى . ان أول رئيس للوزراء في الهند السيد جواهر لال نهرو أعلن في البرلمان الهندى في ١٩٥٨ ما يلي : " في جنوب أفريقيا توجد سياسة متعمدة معترف بها علنية للحكومة نفسها للحفاظ على هذا العزل والتمييز العنصرى . وهذا يجعل من جنوب افريقيا حالة فريدة في العالم . فهي سياسة من الواضح أنه لا يمكن لأى فرد أو بلد يؤمن بميثاق الأمم المتحدة ان يتغاضى عنها ، لأنها تهدم كل شيء

يرمز اليه العالم العصري ويعتبره ذا قيمة سوا* كانت افكارنا عن الديمقراطية
أو الكرامة الانسانية . انها ليست مسألة سياسة فحسب . انني أقول ان أفضح
جريمة اخلاقية يمكن ان ترتكبها دولة هي أن تسير على هذا الطريق .
منذ ثلاثين عاما ، في ١٩٥٢ ، اعتمدت الجمعية العامة قرارا يعلن ان
الوثام ، واحترام حقوق الانسان وحرية والتنمية السلمية لمجتمع موحد ، يمكن كفالتها
على نحو أفضل عندما توجه انماط التشريع والعرف نحو تأمين مساواة جميع الأفراد أمام
القانون بصرف النظر عن الجنس أو العقيدة أو اللون ، وعندما تقوم المشاركة الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية والسياسية لكل المجموعات الاجتماعية على أساس المساواة . وبعد
ثمانى سنوات اعترف مجلس الأمن للمرة الأولى بأن الوضع في جنوب أفريقيا أدى الى
احتكاك دولي وشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين . ومنذ ذلك الوقت ، والأمم
المتحدة تصدر قرارات لا تحصى في محاولة لجعل جنوب أفريقيا تنصاع الى العقل وتتخلى
عن سياستها العنصرية . ولكن تلك القرارات ذهبت جميعها سدى . لقد تجاهلت
جنوب افريقيا كل النداءات وتحدثت كل المناشدات .

ولتكريس سياسة الفصل العنصرى وادامتها يحاول النظام العنصرى ان يفرض
على شعب جنوب افريقيا عن طريق انتخابات مزورة ، دستورا غير عادل وغير مشروع ،
وبذلك يسعى الى سلب أغلبية السكان الافارقة حقهم في المواطنة ، وهذا دون شك
يعد انتهاكا بشعا لحقوق الانسان . ان التغييرات الدستورية غير المشروعة هي اهانة
لضمير البشرية ، وهي اساءة الى شعب جنوب افريقيا المضطهد ، واساءة الى القارة
الافريقية والى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان بعض البلدان الغربية التي تعلن عن
تأييدها لقضية حقوق الانسان ، والمساواة والعدالة في اجزاء أخرى من العالم ، تحب
ان تنظر الى كل ذلك على أنه عملية " اصلاح " ، ولكن بالتأكيد لا يمكن ان تظل هذه
الدول غافلة عن المأساة التي تتكشف ، والتي تحف بها عواقب وخيمة بالنسبة للسلم
والأمن في المنطقة بصفة خاصة ، وبالنسبة للعالم بصفة عامة . ونحن مقتنعون بأنه ،
كما قالت رئيسة وزراءنا الراحلة السيدة انديرا غاندى ، ان الفصل العنصرى لا يمكن
اصلاحه ، بل يجب انهاءه .

لقد لفت القادة الستة للجبهة الديمقراطية الموحدة والمؤتمر الهندي الناتالي ،
عندما دخلوا القنصلية البريطانية في دوربان في ايلول / سبتمبر من هذا العام ، انتباه
العالم الى القمع الذي يتعرض له الشعب في جنوب افريقيا والى مقاومة هذا الشعب .
لقد اثبت الدستور العنصرى بجلاء انه لحمة اخرى توحد بين الافارقة السود والطنونيين
والمتتمين الى اصل هندي .

اما وقد جوبه العنصريون بهذه المقاومة الصلبة ، فقد لجأوا في ياسهم الى
زيادة العنف - فقتلوا ، دون شفقة ، المتظاهرين ومن بينهم نساء واطفال ، واعتقلوا
واحتجزوا المئات على نحو تعسفي ، ان المقاومة الصلبة لشعب جنوب افريقيا تشكل
منعطا في النضال من اجل التحرر . ومن الواضح ان حكومة جنوب افريقيا قد فقدت
قدرتها على السيطرة على الاحداث في جنوب افريقيا . وبالطبع ، يمكنها ان تسعى
للحفاظ على القانون والنظام من خلال عنف اشد ، الا انها لم تعد قادرة على منع او
ردع الانتفاضة الجماهيرية ضد الظلم . ان المبادرة تنتقل ببطء ، ولكن بتأكيد ، الى
ايدي غالبية السكان .

وبأخذ الاضطهاد في جنوب افريقيا عدة اشكال ، كما ان السياسة الوحشية
التمثلة في اقامة البانتوستانات تتسبب في معاناة ومقاساة شديتين للملايين . وهذه
السياسة التي تدخل تحت قانون مواطني وطن البانتو لعام ١٩٧٠ ، تستهدف زيادة
سلب الاغلبية الافريقية حقوقها ، غير القابلة للتصرف وحرمانها من حق المواطنة . وتحت
هذا القناع تم اقتلاع ما يربو على ٥ ملايين نسمة ، لخلق جيوب عنصرية تخدم الافرراض
العنصرية للاقلية .

ان تعاطف دول غربية معينة واسرائيل مع النظام العنصرى غير الشرعي في جنوب
افريقيا ودعمها له هما المسؤولان عن الحيلولة دون عزل جنوب افريقيا ، الذي سيكون
بمثابة كارثة اقتصادية لذلك النظام . ان جميع البلدان تدعي عدم قبولها بسياسة
الفصل العنصرى . كيف اذن ، تحول قلة دون فرض مجلس الامن عقوبات شاملة على
النظام العنصرى ؟ هل هناك من تعليل لاستمرار توريد الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية

الى جنوب افريقيا على الرغم من وجود حظر مفترض على توريد الاسلحة الى ذلك البلد ؟
من اين حصلت جنوب افريقيا على قدرتها في مجال التسلح النووي ؟ لماذا يعير صندوق
النقد الدولي اذنا صما ؟ لندا ؟ الغالبية العظمى من الامم ؟ ان الاجابات على هذه
الاسئلة معروفة لنا جميعا .

عندما تحدث زعيم الحقوق المدنية الامريكى العظيم ، دى بوا ، عن القوة
المحركة التي توجه بعض البلدان الغربية قال :

" لماذا تكثر الدول بتكلفة الحرب ، عندما يكون في استطاعتها ان
تكسب الاف الملايين على هيئة كاكاو وماس ، مقابل انفاق بضعة مئات الملايين
على الصلب والبارود ؟ كيف يصبح حب الانسانية جذابا كدافع للدول عند ما
يقوم فيها حب الترف على الاستغلال اللانسانى للبشر ، وعندما تكون تلك
الدول قد تعلمت ، ولاسيما في السنوات الاخيرة خاصة ، ان تنظر الى هؤلاء
الناس على انهم ليسوا من البشر ؟ " .

ان الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية ، وتهديد للسلم والامن الدوليين .
ان سياسات نظام الفصل العنصرى واستمرار احتلاله غير المشروع لناميبيا لا تزال العقبة
الكأداء في طريق السلم والامن والاستقرار في الجنوب الافريقي لانتهاكها لجميع قواعد
ومبادئ السلوك الدولي المكرسة في ميثاق الامم المتحدة ، ولقرارات الجمعية العامة
ومجلس الامن التي لا تحصى .

ويتحتم على المجتمع الدولي ان يتخذ خطوات ايجابية لوضع نهاية لهذا النظام
الوحشى . ان العقوبات الشاملة والالزامية المطبقة على صعيد عالمي هي الوسيلة
الفعالة والسلمية الوحيدة التي يمكن للمجتمع الدولي ان يساعد بها الكفاح المشروع
لشعبى جنوب افريقيا وناميبيا المضطهدين والسليبين .

ومن دواعي اسفنا وقلقنا العميق ان هناك جهودا تبذل لكسر العزلة الدولية
من جنوب افريقيا ، وتشجيعها على التماهى في سلوكها القمعي . وقد تجلست تلك
الجهود في الزيارة الاخيرة التي قام بها رئيس وزراء النظام العنصرى لعدة بلدان

اوروبية غربية . ومما يدعو الى السخرية في عصرنا ان بعض الدول الصناعية والغنية ، التي تناصر قضية الحرية والتحرر في اجزاء اخرى من العالم ، تواصل تعاونها مع نظام بريتوريا العنصرى في شتى الميادين ، مشجعة اياه بذلك على التماذى في انكاره حقوق وكرامة الغالبية المعدمة من السكان ، والصمود امام ضغوط نبذ المجتمع الدولى له . ونادرا ما كان هناك قمع جيد التنظيم كهذا ، او خيانة بدت في هذا العظمير المحترم .

لقد قال دى بوا ، بطل الحقوق المدنية ، في عام ١٩١٥ :

" ما هي النهاية ؟ العالم - اشياء قديمة ومخيفة . حرب وثورا ، قتل وترف ؟ او هل تكون شيئا جديدا - سلام جديد وديمقراطية جديدة لجميع الاجناس : انسانية عظيمة يتساوى فيها الجميع ؟ " .

يتحتم ان يجيب على هذا السؤال الذين يواصلون دعم النظام العنصرى غير الشرعى مخالفين بذلك ضمائرهم وارادة المجتمع الدولى ، ومنتهكين جميع قرارات الامم المتحدة ؛ ويتحتم عليهم ان يدركوا وان يقبلوا ان الوقت قد حان لان يختاروا دون لبس بين الفصل العنصرى والحرية ، بين النظام العنصرى وبقية العالم .

لقد دعت رئيسة وزراء الهند الراحلة ، السيدة انديرا غاندى ، مرارا وتكرارا ، تلك الدول الغربية التي تدعم نظام بريتوريا الى التخلي عن هذا الدعم ، وأن تحترم أحكام ميثاق الامم المتحدة المتصلة باحترام حقوق الانسان والحرية الاساسية للجميع دون تمييز يقوم على اساس العرق او الجنس او اللغة او الدين . وقد قالت في وقت مبكر من هذا العام :

" يشهد التاريخ انه لا يمكن اخضاع الشعب المعصم لعدة طويلة . ان العنصرية في تراجع ، وقد لجأ الان كبار قساوستها الى العنف المتزايد بدافع اليأس . ان شعب جنوب افريقيا يكافح من اجل حريته . ويحتاج في هذه القضية النبيلة ، الى الدعم الصادق من جميع الشعوب في كل مكان ، وهو جد يرب هذا الدعم . ان الهند ودول حركة عدم الانحياز الاخرى تقف معه " .

كما اعرب رؤساء دول او حكومات بلدان حركة عدم الانحياز ، في مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي ، عن تضامنهم مع كفاح شعب جنوب افريقيا المضطهد بقيادة ممثليه الحقيقيين ، حركات التحرر الوطنية ، ومن تأييدهم القوي لهذا الكفاح الذي يستخد من فيه كل ما لديهم من وسائل . وفي نفس الوقت ، فانهم اذ انوا القمع والاضطهاد الوحشيين اللذين يمارسهما نظام بريتوريا العنصرى ضد الوطنيين الافارقة في جنوب افريقيا . وهنأوا ابطال المجلس الوطني الافريقي المقاتلين من اجل الحرية ، على الانتصارات الرائعة التي احرزوها ، وحثوا الدول الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز وفي المجتمع الدولي على زيادة مساعدتها لحركات التحرر في جنوب افريقيا ، التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، لتمكينها من زيادة تكثيف كفاحها .

وقد قال نلسون مانديلا في حزيران/يونيه ١٩٨٤ لدى صدور الحكم عليه بالسجن مدى الحياة ، ان اقامة مجتمع ديمقراطي حر هو هدف سام يعتمده وأضاف : انه هدف سام أمل أن أحيانا من أجله وأن أحققه ، ولكنني على استعداد لأن أموت في سبيله اذا اقتضى الأمر .

ان شعب جنوب افريقيا لم يجد أمامه خيار آخر سوى تكثيف كفاحه المسلح ممارسا بذلك حقه في الدفاع عن النفس ضد نظام برتوريا . ولكن ينبغي لشعب جنوب افريقيا - ونحن على ثقة من انه سيفعل ذلك - أن يمضي قدما ويتجاوز المرحلة التي يمارس فيها بشكل متقطع حقه في الكفاح دفاعا عن حرية انشاء حركة جماهيرية ولا استمرار فيها ، حركة تضم السود وغير السود على حد السواء ، وكل البيض المستنيرين المحبين للحرية والعدالة .

ان اللجنة الخاصة تحت الرئاسة القديرة للسفير جوزيف جاربا أنجزت عملا متنازلا . ونود أيضا أن نسجل خالص تقديرا للعمل الراجح الذي اضطلع به مركز مناهضة الفصل العنصري والسيد ريدى الأمين العام المساعد .

ان شعب جنوب افريقيا الشجاع الباسل يمضي قدما في مسيرته وقد اصبحت المسألة بالنسبة له مجرد مسألة وقت يبلغ بعده وفي نهاية المطاف هدفه المتمثل في القضاء على شر الفصل العنصري وفي ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في اقامة حكم الاقلية وسيواصل شعب الهند مشاطرة شعب جنوب افريقيا آماله وتطلعاته ومؤازرته في تضحياته ومعاناته وأمنيته في نيل الحرية وقرار المساواة ، وهي الامنية التي شبت طيها اجيال من الاطفال في جنوب افريقيا ، امنية رآوا امهاتهم واباءهم يموتون في سبيلها ، امنية رويست يدماة الالاف من الشهداء حتى اصبحت قوة هائلة ستستمر لاجيال عديدة لو اقتضى الامر حتى تتحول الى حقيقة .

السيد زادور (هنجاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ان تقرير اللجنة

الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المقدم الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة استعرض انتباهنا الى تطورات خطيرة جدت في جنوب افريقيا . فقد بذل النظام العنصري

خلال العام المنصرم مزيدا من المحاولات لادامة سياسته القائمة على التمييز العنصرى وذلك باجراء ما يسمى بالاصلاح الدستورى ، وقد رحب أصدقاؤه جنوب افريقيا الغربيين به — إذ الاصلاح باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح . بيد أن غالبية الدول الأعضاء رفضته تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٥٥٤ (١٩٨٤) .

وافتنم هذه الفرصة لأكرر موقف وفد بلادى الذى يؤيد تماما وجهة النظر المعرب عنها في القرار المشار اليه آنفا . ونحن نعتقد أيضا ان انفاذ " الدستور الجديد " سيزيد من خطورة الحالة المتفجرة بالفعل والسائدة داخل جنوب افريقيا حيث يمارس الفصل العنصرى . ففي جنوب افريقيا يستبعد ٧٣ في المائة من مجموع السكان من المؤسسات السياسية ويحرمون من أبسط الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحقوق الانسان . ولذا فمن الأمور المفهومة تماما ان يكثف شعب جنوب افريقيا ، بقيادة حركات التحرر الوطنى الكفاح ضد النظام العنصرى ومناوراته الجديدة ، ففي العام الماضى اكتسبت نقابات العمال السود مزيدا من القوة ، وأصبحت أكثر ترابطا . وقد أضرب الآلاف من العمال مطالبين بزيادة في الأجور وبظروف عمل أفضل وحقوق سياسية أكبر .

وانضم طلبة المدارس الثانوية والجامعات في جميع أنحاء البلاد الى حركة نقابات العمال ، وأعرب بالمثل عدد من مجموعات الكنائس عن عميق الارتياح لهذه الأعمال عن معارضة قوية للخطوات الأخيرة التى اتخذتها السلطات العنصرية .

وكما يشير التقدير السنوى للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى تميزت الحملة التى شنتها الجماهير تصديا "للدستور الجديد" بقدر أكبر من الوحدة وتنظيم أفضل .

أما رد النظام العنصرى على المظاهرات الجماهيرية فقد كان مزيدا من الاعتقالات ، والزج بمزيد من الأشخاص في السجون ، ومزيدا من التعذيب ومزيدا من الارهاب . ففي ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر شهد حي سيوكينغ الفقير الصغير الذى يقطنه السود عطية تفتيش شملت جميع المنازل ، واشتركت فيها قوة من الشرطة والجيش قوامها سبعة آلاف رجل . وخلال هذه العملية التى لم يسبق لها مثيل فان ما لا يقل عن ٣٥٨ شخصا تم القبض عليهم

واحتجازهم . وفي الأشهر الثلاثة أو الأربعة الماضية وردت اليينا أنباء عا يتعرض له معارضو النظام العنصرى من جميع دروب الحياة من تخويف واعتقال وتعذيب وقتل . وهذا دليل واضح على أن النظام العنصرى القائم في جنوب افريقيا شرع في اضعاف الطابع العسكرى التام على الفصل العنصرى .

ويفيد التقرير السنوى للجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصرى ان نفقات الدفاع بجنوب افريقيا ارتفعت في العام الماضي بواقع ٢١٤ في المائة . وزادت ميزانية قوات الشرطة بواقع ٤٤ في المائة ، وزودت قوات الدفاع في جنوب افريقيا بمعدات قتالية أكثر تقدما ، ومنظم أسلحة أكثر خطورة ، وذلك نتيجة لتوثيق التعاون مع الشركات في بعض البلدان الغربية . وقد كشفت وسائل الاعلام عن عدة صفقات سرية للأسلحة مبرمة مع شركات فرنسية .

وفي السنوات الأخيرة بذلت جنوب افريقيا محاولات لتؤمن مركزها في التجارة الدولية للأسلحة . ومن ثم شارك النظام العنصرى في معرض فييدا الجوى الدولى المقام في سانتياغو ، شيلي في الفترة من ٢ الى ١٧ آذار/مارس ١٩٨٤ حيث عرضت قذائف معدات الكترونية بالغة التطور .

وما لم يتصرف المجتمع الدولى على نحو حاسم ، فان نظام جنوب افريقيا العنصرى سيواصل سياسته الرامية الى اضعاف الطابع العسكرى بالكامل على الفصل العنصرى ، وسيواصل قمع واضطهاد معارضى نظام الفصل العنصرى ، وسيواصل سياسة اقامة البانتوستانات ، أى اقتلاع الملايين من الناس من أراضيهم وحرمانهم من حق المواطنة في بلدهم . ومع انتفاة أية ضغوط دولية قوية ، سيواصل نظام جنوب افريقيا العنصرى احتلاله فيير المشروع لنايبيا ، وسياسة العدوان المسلح على دول خط المواجهة .

ومن ثم يؤيد وفد بلادى جميع اجراءات الامم المتحدة الرامية الى القضاء على الفصل العنصرى قضاء مبرما . وازاء التطورات الأخيرة نعتقد أن التقيد الصارم بالحظر الالزامى على توريد الأسلحة لجنوب افريقيا أمر ذو أولوية رئيسية . فمما يكسب أهمية حيوية وقسف تدفق الأسلحة الحديثة على جنوب افريقيا . ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ اجراءات ضد الأفراد والمنظمات الخاضعين لولايتها القضائية ، وذلك في حالة انتهاك حظر الأسلحة .

واذا تعنت النظام العنصرى الذى ظل على مر العقود ينتهك قرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصرى ، ويؤيد وفد بلادى فرض عقوبات اقتصادية الزامية باعتبارها التدبير الوحيد الفعال للقضاء على نظام الفصل العنصرى .

ونؤيد أيضا جميع التدابير الرامية الى عزل النظام العنصرى تماما في الميدان بين الدبلوماسية والثقافية والعلمية والرياضية . وناشد في الوقت نفسه جميع الدول الأعضاء محاربة أية محاولة من جانب جنوب افريقيا لتحطيم عزلتها الدولية . ونأسف لأن رئيس وزراء النظام العنصرى استقبل في عدد من بلدان أوروبا الغربية في الصيف الماضي ؛ الأمر الذى يشكل بوضوح محاولة لتحسين صورة نظام الفصل العنصرى .

ان بلدى بوصفه أحد الأعضاء المؤسسين للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى يعتبر نظام الفصل العنصرى جريمة ضد البشرية ، وتهديدا للسلم والأمن الدوليين . ونحن نؤيد ما تبذله اللجنة الخاصة من جهود لتعبئة الرأى العام العالمى ضد هذا النظام الآثم . ونرى أن الحلقات الدراسية والمؤتمرات التى استهلتها اللجنة الخاصة وأشرفت عليها أو نظمتها أسهمت بنجاح في تعزيز هذا الهدف . ونحن على استعداد لأن نساند على نحو فعال كافة الجهود التى تبذلها اللجنة الخاصة للنهوض بالولاية المنوطة بها من قبل الجمعية العامة .

ان شعب جمهورية هنغاريا الشعبية وحكومتها يؤازران الكفاح الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا بقيادة حركات التحرر . ويحدونا الأمل أن ييزغ قريبا في هذا الجزء من القارة الافريقية مجتمع عادل وغير عنصرى .

وقبل أن أختتم، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن شكر وامتنان وفد بلادى للماجور جنرال جوزيف غاربا، الممثل الدائم لنيجيرنا، ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لقيادته المتفانية، ولادارته القديرة لعمل اللجنة الخاصة خلال العام الماضي. كذلك أعرب عن تقديرنا لجميع أعضاء مركز مناهضة الفصل العنصرى الذين اضطلعوا بعمل لا يقدر بثمن من أجل تحقيق المهام المكلفة بها اللجنة الخاصة.

السيد ماكدوناه (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني

أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبى . والجمعية العامة على وعي تام بالاجه العديدة للفصل العنصرى - ومنها التمييز المؤسسي ضد الاغلبية السوداء، وفرض حكم الاقلية، وخنق حرية التعبير السياسي للاغلبية، وانكار حقوقها السياسية الاساسية، والاستهانة بكرامتها وانكار حقوقها الانسانية . ونظام الفصل العنصرى القائم على العزل والتمييز العنصريين، والاستغلال والاضطهاد، يفرض معاناة كبرى على أغلبية سكان جنوب افريقيا، بهدف ضمان السيطرة السياسية والاقتصادية للاقلية . وهذا المفهوم للتنمية المنفصلة القائمة على اساس عنصرى ينتهك احد المقاصد الاساسية لميثاق هذه المنظمة، وهو مفهوم يتناقض مع مبادئ المساواة والعدل التي تلتزم بها الدول العشر التزاما حازما ويتنافى وكرامة أى انسان بغض النظر عن الجنس أو اللون .

وتدين الدول العشر دون تحفظ ممارسة الفصل العنصرى . وقد أعربت هنا في الامم المتحدة وفي اماكن اخرى، بصورة فردية وجماعية عن بغضها ومعارضتها للسياسات العنصرية التي تتبعها جنوب افريقيا .

لقد عملت حكومة جنوب افريقيا على ابعاد الاغلبية العظمى من مواطنيها وجعلتهم غرباء في بلادهم . وفي ظل سياسة البانتوستانات - وهي عملية انشاء ما يسمى بالاطان المستقلة - تم ترحيل عائلات ومجتمعات بأكملها بالقوة من ديارها

التي امتلكتها وطورتها منذ اجيال عديدة . وعن طريق ذلك الاسلوب ، يجرى تجريد السكان السود في جنوب افريقيا من حق المواطنة . وعلاوة على ذلك ، فان الترحيل القسرى لاعداد كبيرة من السكان الى مخيمات اعادة التوطين المؤقتة يخلق مشاكل اضافية في المناطق الريفية . ويسبب معاناة كبيرة للاسر التي تتعرض لذلك . لقد أدانت الدول العشر مرارا هذه السياسة ولم تعترف بأى مما يسمى بالاطنان المستقلة . لقد أسهم السكان السود في جنوب افريقيا بعملهم ومهاراتهم اسهاما عظيما في تنمية بلادهم . وقد فعلوا ذلك رغم عدم توافر فرص الترقى الى المناصب المهنية والادارية ، أو الحصول على اجور مماثلة للاجور التي يحصل عليها البيض لنفس العمل . وهذا الاستغلال للاغلبية ، وهو نتيجة للتمييز العنصرى ، ينتهك جميع مفاهيم العدالة الاجتماعية ، ولا يتماشى مع ادعاء جنوب افريقيا بتمسكها بالقيم الديمقراطية .

وتدين الدول العشر بشدة الظلم الشديد الذى تستمر حكومة جنوب افريقيا في ارتكابه ضد اغلبية مواطنيها بانكار حقوقهم السياسية الاساسية ومنعهم من المشاركة في تنظيم شؤون مجتمعهم . ويقصر الدستور الجديد لجنوب افريقيا عن الوفاء بتطلعات السكان السود في جنوب افريقيا الى المساواة في المعاملة ، وبمطالب المجتمع الدولى في العدل . لقد اظهرت قلة صغيرة من الملونين والهنود استعدادها للمشاركة في الانتخابات في ظل الدستور الجديد . واستبعدت الاغلبية السوداء تماما من العملية السياسية . وما فتئوا يعانون من شتى ألوان الظلم والمهانة في ظل نظام الفصل العنصرى دون توفر بادرة حقيقية لحدوث اى تغيير في مركزهم السياسى .

وتعتبر الدول العشر ان استمرار العنف والشغب في الاحياء التي يسكنها السود يعكس ، في جملة أمور ، ما يشعر به سكان جنوب افريقيا السود من احباط ازاء استبعادهم المتعمد من الحياة السياسية لجنوب افريقيا ، وحرمانهم من الوسائل السياسية الملائمة للتعبير عن مظالمهم . وقد نقلت الدول العشر مباشرة الى سلطات جنوب افريقيا قلقها بشأن الاعتقالات والاحتجازات لمن شاركوا في مقاطعة الانتخابات

الاخيرة ، وخاصة قادة الجبهة الديمقراطية المتحدة ومنظمة شعب آزانيا . كما تشعر الدول العشر بقلق بالغ ازاء الاعتقالات الجديدة في جنوب افريقيا لزعما المنظمات الطلابية واتحادات النقابات العمالية . وهي تناشد حكومة جنوب افريقيا مرة اخرى بالافراج عن احتجزوا دون اتهام .

وترى الدول العشر ان حرية التعبير السياسي امر حيوى بالنسبة للعملية الديمقراطية . بيد ان تكرار المحاكمات السياسية وعدد السجناء السياسيين في سجون جنوب افريقيا يدلان على القمع المنظم والوحشي المفروض على من يناضلون من اجل وضع نهاية للسيطرة الاقتصادية والسياسية للاقلية البيضاء الحاكمة في جنوب افريقيا . وترفض الدول العشر كأمر غير مقبول ممارسة سجن الاشخاص لمجرد انهم يعملون من اجل وضع نهاية لنظام الفصل العنصرى . وتطالب حكومة جنوب افريقيا مرة اخرى باطلاق سراح كل من تم اعتقالهم بسبب معتقداتهم السياسية فوراً ودون شروط ، والكثير منهم كنلسون مانديلا تم اعتقالهم منذ ما يزيد على ٢٠ عاماً . وتحت الدول العشر حكومة جنوب افريقيا على اقامة حوار سياسي حقيقي وبناء مع جميع سكان جنوب افريقيا بشأن جميع المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وترحب الدول العشر بمنح جائزة نوبل للسلم مؤخراً للاسقف ديزموند توتو ، كاعتراف دولي بتفانيه طوال حياته لعملية التغيير السلمى في جنوب افريقيا . بيد ان الدول العشر تشعر بقلق بالغ لان وقت التغيير السلمى في جنوب افريقيا يمر بسرعة . فالتحذيرات التي اطلقها المجتمع الدولي لاكثر من ٤٠ عاماً وبحدة متزايدة الكثافة ظلت دون استجابة . لقد طالبت الدول العشر باستمرار بوضع نهاية سلمية للفصل العنصرى . وطالبت باتخاذ ترتيبات دستورية في جنوب افريقيا من شأنها اشراك جميع السكان بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في العملية السياسية . وتبرز الاحداث العنيفة والمفجعة التي يشهدها المجتمع الدولي حالياً في جنوب افريقيا ، الحاجة الى تحرك عاجل في هذا الاتجاه . وتخشى الدول العشر أنه دون تحرك مبكر من أجل المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة لجميع المواطنين في العملية السياسية سيزداد الصراع والعنف في جنوب افريقيا .

ولا بد من استئصال شأفة الفصل العنصرى ، واقامة مجتمع يبنى على الديمقراطية النيابية الحقيقية . وينبغي توجيه جميع جهود المجتمع الدولى نحو ذلك الهدف . ولتحقيق ذلك من الضرورى ان تظل قنوات الاتصال مع جنوب افريقيا مفتوحة . وستواصل الدول العشر من جانبها ممارسة الضغط لتعزيز عملية التغيير السلمى فى جنوب افريقيا . وستستمر فى استخدام ثقلها الجماعى للتأثير على حكومة جنوب افريقيا للمساعدة فى وضع نهاية لذلك النظام اللاانسانى ، واقامة مجتمع يتمتع فيه الجميع ، دون استثناء ، بالمساواة والحرية والعدالة .

وفيمما يخص التمييز ضد العمال السود فى جنوب افريقيا ، قامت الدول الاعضاء فى الاتحاد الاوروبى فى ١٩٧٧ باعتماد مدونة سلوك لفروع الشركات العاملة فى جنوب افريقيا . وستواصل حث تلك الشركات التى لم تفعل ذلك بعد بان تمثل للقواعد المنصوص عليها فى تلك المدونة .

وتتمسك الدول العشر بدقة بالمبدأ الأولمبي الداعي الى عدم التمييز في الرياضة . وترفض أى شكل من أشكال الفصل العنصرى في المجال الرياضي ، وسوف تواصل بحزم عدم تشجيع أية اتصالات رياضية قد يكون لها أثر في ادامة التمييز العنصرى . وتعتقد الدول العشر أن الأمم المتحدة يمكن أن تقوم بدورها في الجهود المبذولة للقضاء على الفصل العنصرى ، وهي على استعداد لأن تساعد الأمم المتحدة في تلك الجهود . والدول العشر ملتزمة بالاحترام الصارم للحظر الذى فرضه قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) على توريد السلاح الى جنوب أفريقيا . وسيواصل الاتحاد الاقتصادى الأوروبى والدول العشر الأعضاء فيه تأييدهم لمنظمات الأمم المتحدة العديدة التي تساعد ضحايا الفصل العنصرى سواء داخل جنوب أفريقيا أو خارجها ومساهماتهم في انشطتها . وترى الدول العشر أيضا ضرورة تشجيع تلك المنظمات غير الحكومية التي تقوم بجهود مفيدة في زيادة الوعي العام بالطابع البغيض للفصل العنصرى . وتشمل تلك المنظمات الكنائس والنقابات العمالية والمجموعات الأخرى التي لها اتصالات وثيقة بابناء جنوب افريقيا الذين يعانون من الفصل العنصرى .

والدول العشر مقتنعة بأن سياسة الفصل العنصرى مصيرها الفشل . غير ان قلقهم يكمن في أن التغيير في جنوب أفريقيا ينبغي أن يتم بالطريق السلمى وليس من خلال العنف . وكلما أمضت حكومة جنوب افريقيا في حرمان غالبية مواطنيها من حقوقهم في المشاركة في حكومة بلادهم ، زادت صعوبة احداث التغيير بالوسائل السلمية وتواصل الدول العشر بذل كل جهد ممكن للتأثير على جنوب أفريقيا لانها نظام الفصل العنصرى غير المقبول ، وللتعجيل باقامة مجتمع يتمتع فيه الجميع بالحرية والعدالة .

السيد لويس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا أعتقد أنني

أبالغ اذا قلت ان مشكلة الفصل العنصرى هي أكبر المشاكل التي تستعصي على الحل التي تواجه هذه المنظمة . فهي ليست مشكلة سياسية فحسب ، ان تفرعاتها الاجتماعية والاقتصادية قد انعكست بحق في مناقشات لجان الجمعية العامة أيضا .

لقد ادانت حكومة كندا ، سوف تستمر في اداة سياسة وممارسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا بكل ما اوتينا من قوة معنوية ، لانهما يشكلان انتهاكا مفرطا لحقوق الانسان الأساسية . ويجب أن يحدث التغيير وسوف يحدث . والمشكلة التي تواجهنا اليوم هي كيف تشجع التغيير ، وبالتالي نعجل بانهاء نظام الفصل العنصرى البغيض . ويقتضينا الواقع المحزن أن نعترف بأن العنصرية موجودة في اماكن عديدة من كوكبنا الذى لم يبلغ حد الكمال . غير أن جنوب أفريقيا وحدها هي التي أدمجت الفصل العنصرى في قوانين الأرض . وجنوب أفريقيا وحدها هي التي تمارس حكومتها سياسة تقضي بتقسيم السكان على أساس العرق . وفي جنوب افريقيا وحدها يعزز العزل العنصرى نظام كامل من المؤسسات الحكومية القوية وفي جنوب افريقيا وحدها تمتد العنصرية الى كل مجال من مجالات النشاط البشرى - الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والسياسى . وفي جنوب أفريقيا وحدها يجمع الناس كقطعان في بانتوستانات معزولة - فقيرة وجرداء* في أغلب الأحيان - بعيدة عن أية امكانات اقتصادية . وبعبارة أخرى ، فجنوب أفريقيا وحدها هي التي تحط فيها الدولة من قدر الروح والظروف الانسانية على أساس اللون وحده .

فما هي نتيجة سياسة الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ؟ بأبسط العبارات الممكنة لقد حكمت على الغالبية العظمى من السكان بالفقر - الفقر الاقتصادى والفكرى بل والروحي . ولا يهم ما قد يتذرع به المدافعون عن الفصل العنصرى من حجج ، فلا يمكن تبرير ذلك النظام ، مهما بلغ الخيال من شطط ، على أنه أحد صور التنمية المنفصلة ولكن المتساوية في الفرص . وتشهد على ذلك الاحصائيات الخاصة بحكومة جنوب افريقيا فيما يتعلق بنصيب الفرد من نفقات التعليم أو الأرض الصالحة للزراعة فيما يسمى بالأوطان .

ولكن بالطبع يوجد ما هو أكثر من ذلك . فالفصل العنصرى يفسد أيضا المؤسسات التي يفخر بها البيض في جنوب أفريقيا ، مثل الديمقراطية وحرية التعبير ، التي يتمسكون بها داخل مجتمعهم الخاص . لماذا ؟ لأن عدم المساواة يولد السخط ،

والسخط يوئد القلق ، والقلق يوئد الى العنف ، والعنف يواجه بالمزيد من العنف والقمع ، والقمع يتطلب قوة كبيرة العدد من الشرطة ، ورقابة من جانب الحكومة على حركة الأشخاص وتجمعهم ، والاعتقالات التعسفية والسجن ، والتدخل المتزايد للقوات المسلحة ؛ ويشهد على ذلك التدهور الداخلي الذي حدث خلال الأشهر العديدة الماضية . وتمزق دورة الظلم والسخط والقمع نسيج المجتمع . ويسخر الجهاز القمعي الكامل التابع للدولة في خدمة الظلم . واذكر الجمعية العامة بعبارات الأسقف توتو أمام مجلس الأمن في الشهر الماضي :

" بلدنا الحبيب تتنازع الفرقة والغربة والعداوة والانفصال والظلم والاحقاد وتتناهبه الآلام والمعاناة التي يمكن تجنبها . انه مجتمع شديد التمزق ، يعذبه الخوف والقلق ، وتطغى عليه الكآبة والاحساس باليأس ، وهو ممزق بين فئات متحاربة . قد أصبحت بلادنا أرضا شديدة التوتر وسكانها يعيشون على برميل بارود قابل للانفجار في أية لحظة . هناك موجة اضطرابات شديدة تشبه الجرح المتقيح الذي لن يندمل الا بازالة جذوره التي تسببت فيه وليس بمحاولة معالجة الاعراض وحدها " . (S/PV.2560 ، ص ٣١)

وحتى اذا كانت احتمالات التغيير السلمي والايجابي في جنوب أفريقيا تبدو مثيرة لليأس احيانا ، فلا يمكننا أن نتخلي عن الأمل . فهذه الأمم المتحدة قد أنشئت على أساس الأمل في المستقبل . ويعكس الميثاق الايمان بالتوصل الى مستقبل أفضل من خلال الوسائل السلمية . فمن خلال الدخان المتصاعد من المدن الفقيرة التي تحترق في جنوب افريقيا ، مازال بإمكاننا أن نلمح علامات تغيير باهتة . وفي خضم صراخ الجرحى وأنات المحتضرين نستطيع أن نلتقط الهمسات التي تعبر عن حسن النية فيما بين جميع عناصر المجتمع في جنوب افريقيا . ومن المؤكد ان التغييرات الدستورية الأخيرة تعني حقا أن الفصل العنصرى قد تغلغل الى أعماق بعيدة في نسيج وقوانين جنوب أفريقيا . لقد كانت كلها عملية مؤسفة من التنازل الرمزي التافه المتعمد . والدليل على ذلك يكمن في الرفض الساحق من قبل من يسمون بالطوائف الهندية والملونة ، للترتيبات الدستورية الجديدة .

ومع ذلك ومن قبيل التناقض ، فمازال هناك شعاع ضئيل من التشجيع ، فياذا كان من المستطاع تغيير الدستور مرة فمن الممكن تغييره مرة أخرى . والمهم هــوان يتحقق ذلك سلميا قبل أن يؤدي هذا النظام الظالم العنيد الى اضطراب مروع . ويمكننا ان نستمد بعض الأمل من قيام الحركة العمالية ، وخاصة بين عمال جنوب أفريقيا السود ، بممارسة مزيد من التأثير الاقتصادي وبالتالي التأثير السياسي ، الى الحد الذي جعل الحكومة تشن حملة تخويف ضد الحركة العمالية ، حملة اعتقالات دون توجيه اتهامات او محاكمات ، وهي حملة ندعو حكومة جنوب افريقيا الى ان توقفها . ولا يمكن ان يتحقق الرخاء لجنوب افريقيا ولجميع مواطنيها في المستقبل الا بخلق قوة عمالية متعلمة ومتكاملة . كما ان التحضر يشكل هو ايضا قوة معاصرة جبارة للتغيير ، تشمل جميع الطوائف في جنوب افريقيا .

ولأن حكومة كندا مازالت تؤمن - ويجب أن تؤمن - بأن التغيير السلمي ممكن ، فان نهجنا يشتمل على فرضيتين أساسيتين ، أولا : تعارض كندا حكومة وشعبا الفصل العنصرى وتبغضه . ثانيا ، أننا نترك الباب مفتوحا أمام الاتصالات والحوار اللذين يزيدان في حد ذاتهما من قدرة كندا على تشجيع حدوث بعض التغيير في جنوب افريقيا .

واسمحوا لي أن أعدد بايجاز التدابير التي اتخذتها حكومة كندا ، والتي تعكس معارضتها للفصل العنصرى .

ان كندا لا تعترف بحكومات ما يسمى بالأوطان المستقلة . ويرجع الحظر الذى فرضته كندا على ارسال الأسلحة والمعدات العسكرية الى جنوب افريقيا الى عام ١٩٦٣ ، وقد طبقنا ومازلنا نطبق ذلك الحظر بكل قوة . وقد أوقفت كندا تعزيز نشاطها التجارى مع جنوب افريقيا وأغلقت قنصليتيها في جوهانسبرغ وكيب تاون . كما ألغيت ترتيبات التعريفية التفضيلية الخاصة الممنوحة لجنوب أفريقيا في السوق الكندية ، وأصدرت مدونة سلوك اختيارية للشركات الكندية تتعلق بعمليات تشغيل العمال في جنوب أفريقيا .

ولا يسمح للرياضيين من جنوب أفريقيا أو المسؤولين في مجال الرياضة بدخول كندا للمشاركة في الأحداث الرياضية على أساس التمثيل الوطني . ولا يقدم تمويل حكومي للرياضيين الكنديين الذين يشتركون في المسابقات الرياضية التي بها تمثيل وطني في الخارج وتضم رياضيين من جنوب افريقيا .

ان تأييد الحكومة الكندية للتغيير السلمي في جنوب افريقيا ، انما يتجاوز البيانات التي تعبر عن معارضة الفصل العنصرى ، ان كانت أفعالنا مصداقا لأقوالنا ، وتم التعبير عن هذا بطريقة ملموسة في شكل تمويل برامج التدريب والمساعدة المقدمة لمشروعات الاعتماد على الذات . وفيما يلي أمثلة على ما قدمناه خلال العام الماضى : ٢٥ ألف دولار الى صندوق الامم المتحدة الاستثمارى الخاص بجنوب افريقيا ، و ٣٥٠ ألف دولار لبرنامج التعليم والتدريب التابع للامم المتحدة في الجنوب الافريقي ، و ١٤٠ ألف دولار للمنظمات غير الحكومية الكندية التي تساعد في مشروعات مساعدة التراث في المجتمع ، و ٦١٨ ألف دولار مساهمة موزعة على فترة أطول من أجل مشروعات التدريب الخاصة بالاتحادات العمالية السوداء أو الطونة من خلال مؤتمر العمل الكندى .

ان التزامنا لا يزال مستمرا ، ففي هذا العام مثلا ضاعفت حكومة بلادى الاعتمادات المخصصة للمشروعات الصغيرة لمساعدة الذات داخل جنوب افريقيا الى مبلغ اجمالى يصل الى ٣٠٠ ألف دولار . كما نخصص أيضا ٥٠ مليون دولار لمشروع التعليم الخاص الذى يقدم منحا دراسية للتدريب داخل جنوب افريقيا .

لذا ، ترفض الحكومة الكندية المفهوم الذى يقضى بأن العزلة التامة لجنوب افريقيا سوف تشجع الى حد ما على الاصلاح الاساسي في هذا البلد ، لان ذلك لن يحدث ، فالمعوقات العنصرية تتخذى على العزلة ، والعزلة تولد نوعا من التحدى الذى يزيد من تأجج نيران القمع والكرهية . ونحن لذلك ، نقيم علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ، وهذه احدى الطرق التي يمكننا من خلالها أن نقول لحكومة جنوب افريقيا ، وللأقلية البيضاء وللسكان بصفة عامة ان كندا تعارض الفصل العنصرى وتؤيد التغيير الاجتماعى والسياسى ، وهذا يسمح لنا أيضا بتقييم الموقف واخطار الحكومة والشعب الكندى بذلك . ان هذه التقييمات ذات أهمية خاصة ، نظرا لان حكومة كندا قد بدأت الآن في عملية مراجعة شاملة لسياستها الخارجية .

وتؤيد كندا أيضا حق جنوب افريقيا في المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة ، ان أننا نولي اهتماما كبيرا لعمليّة العضوية داخل منظومة الامم المتحدة . فاذا لم يسمح للحكومات بأن تجلس وتناقش خلافاتها أيا كان عمق هذه الخلافات ، فلا يمكن التوصل الى حلول لها . لذا ، لا بد ان تتعرض جنوب افريقيا لضغط الرأي العام العالمي . ان دخول ممثلها الى قاعة مجلس الأمن لالقاء خطاب تعبر عن الاستنكار والعداء ، أفضل من أن نظل نتيح لهم فرصة عدم الاضطرار للاستجابة للادانة الدولية .

وربما كان الأصعب من ذلك بكثير هو مسألة العقوبات ، وهي مسألة فكرنا فيها ، بل وأكد للأعضاء اننا سنستمر في التفكير فيها طويلا وباهتمام . ان التحفظات الكندية بشأن فرض عقوبات شاملة ضد جنوب افريقيا ، تنبع من اقتناعنا بأهمية الحوار والاتصال ، وأيضا من شكوكنا في مدى فعالية هذه العقوبات . ان كل الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا لا بد ان يشاركوا في ذلك . وحتى حينئذ قد يكون في مقدور حجم وقوة اقتصاد جنوب افريقيا أن يمكنها من ان تتحمل مثل هذه الضغوط الاقتصادية . بل في الواقع ، قد يقال ان العقوبات الشاملة ربما تعجل بالصراع بدلا من أن تتفاداه . واذا ما نحينا جانبها في الوقت الحاضر الجدل المستمر حول من الذي سيعاني أكثر من جراء تطبيق هذه العقوبات ، فيتعين علينا أن نواجه الحقيقة الواقعة صراحة : اذا كنا نعلم ان العقوبات لن توقع ، أو اذا وقعت فلن تكون ذات جدوى ، فلا بد ان تكون هناك وسائل بديلة للاستمرار في ممارسة الضغط بلا ملل .

ان احدي هذه الوسائل ستكون من خلال الجمعية العامة . ولهذا السبب تجرى هذه المناقشات عاما بعد عام . فجنوب افريقيا انما تتأثر بالنقد الدولي الذي ينهال عليها ، وكذلك بشتى المقاطعات الانتقائية والقوائم السوداء المطبقة على أنشطتها . ان قادة جنوب افريقيا يشكلون حكم أقلية تحاصره مقاومة متزايدة في الداخل وكراهية من الخارج . ان الضغوط هي التي تجعلها عنيدة وقاسية .

من الأمور التقليدية أن يكون لكل خطاب خاتمة ولكن هذا مجال لا يمكن أن تنتهي فيه بياناتنا أو اعمالنا حتى يتمتع كل فرد في جنوب افريقيا بحقوقه الكاملة والمساوية . فمنذ

وقت طويل يرجع الى عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، عندما كنت أعمل في غانا ، كنت أمضي بعض الوقت في مساعدة اللاجئين من جنوب افريقيا وانني أتذكر ذلك بوضوح تام ، بالرغم من أنه قد مر عليه الآن أكثر من ٢٠ عاما . ومنذ ذلك الحين حدثت بعض التغييرات في جنوب افريقيا ، لكن بيد والى حد ما ان كل خطوة الى الامام كان يعقبها التردد والتراجع . لذا ، يجب أن تعترف حكومة جنوب افريقيا وأولئك الذين يؤيدون الفصل العنصرى بأنه لا يمكنهم العودة الى الماضي . فلا راحة في التراجع ، ولا يمكن وقف تيار التاريخ . لقد كنا محظوظين حتى الآن . ومن الجدير بالملاحظة حقا ، ان كبار زعماء جنوب افريقيا السود أمثال : لوثولي ، ومانديلا ، وتوتو قد سعوا دوما للتغيير بالوسائل السلمية ولتتذكر كلمات الأسقف توتو في مجلس الأمن عندما قال :

" اننا نشجب كل أشكال العنف ، عنف مجتمع يسوده القمع والظلم وعنـف

أولئك الذين يسعون الى الاطاحة بذلك المجتمع لاننا نؤمن بأن العنف لا يوفـر

حلا للأزمة على أرضنا " . (S/PV.2560 ، ص ٣٦)

ان الذين يعارضون العنف لم يعد لديهم متسع من الوقت ، ونحن أيضا يجب ألا

يهدأ لنا بال ما دامت الفرصة لا تزال سانحة للتغيير السلمي . ان شعب وحكومة كندا على أهبة الاستعداد للمساعدة .

السيد زاكمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : في الاسابيع القليلة الماضية أصبحت جنوب افريقيا مرة أخرى مسرحا لاعمـال

عنف وحشية ارتكبها النظام العنصرى ضد السكان السود ، مضيـفا بذلك مزيدا من الجرائم

الى سجله الطويل الحافل . فمنذ شهر آب/اغسطس الماضي قتل عنصرىو بريتوريا ما يقرب

من ٢٠٠ شخص ، لانهم قاتلوا من اجل أبسط حقوقهم الاساسية . واذنا ما كانت هناك

حاجة الى دليل جديد لكي نرى ما هو دستور بريتوريا الجديد وما هي سياستها " لتغيير

الفصل العنصرى " ، فان الاحداث الاخيرة العروعة تقدم هذا الدليل .

والى جانب ذلك ، فان ما يسمى بالاصلاح الدستورى والانتخابات الزائفة التسي
أجريت في هذا السياق ، أتاحت فرصة رحب بها الالمانيون المقربون من العنصريين
المتعصبين كي يعلنوا على الملأ بداية نهاية الفصل العنصرى . بل ان وسائل الاعلام
الغربية أشارت اليها على انها أول خطوة كبيرة للامام صوب تحسين علاقات المشاركة بين
شقى الاجناس في الجنوب الافريقي . وهذا بطبيعة الحال ، ليس سوى تزييف واغساح
للحقيقة . ان التجاوزات الاخيرة التي تذكرنا بشارونفيل وسويتو ، تزيح النقاب عن الوجه
الحقيقي لهذه الديمقراطية الجديدة في جنوب افريقيا . لقد انكشف القناع حتى قبل ان
يحكم وضعه .

ان الاحداث التي وقعت في الاسابيع القليلة الماضية ، انما تعكس أيضا الأزمة
الداخلية والخارجية العميقة لنظام الفصل العنصرى . ان محاولة بوشها والدوائر التي
تسانده ، مقابلة للاعمال التي تقوم بها جماهير الشعب ، وكذلك الضغط الدولى المتزايد
بالاصلاحات المزعومة قد باءت بالفشل . لقد أوضحت المقاطعة الواسعة المدى للانتخابات
الزائفة ، والمظاهرات القوية المصاحبة لهذه الانتخابات ، ان الغالبية الساحقة من غير
البيض ترفض الدستور الجديد . كما ان نوايا العنصريين الواضحة لتفتيت الجبهة المناهضة
للفصل العنصرى قد صدت بكل وضوح . ومن الجلي ، انه لا القمع ولا الارهاب ولا
الاصلاحات المزعومة ستمنع الشعب المضطهد في جنوب افريقيا من المقاومة المشروعة .
ان طبيعة الفصل العنصرى لم تتغير ، فلا يزال اكثر من ٧٠ في المائة من سكان البلاد
يحرمون من جميع حقوقهم السياسية . وما يربو على ٢٠٠ من القوانين العنصرية تقيم نظاما
مستنبطا بمهارة للقمع السياسى والاقتصادى والايدلوجي .

ان السياسة غير الانسانية ما زالت تائمة ، وينتقل بمقتضاها كل عام ربع مليون من السود الى ما يشبه الغيتو ، حيث تجعلهم قوانين العبور الخاصة غرباء في بلادهم وبصرف النظر عما سمعناه وما سنسمعه بالتأكيد في الامم المتحدة بشأن ما يسمى بالتغييرات الايجابية والسلمية في جنوب افريقيا ، فالحقيقة هي أن الفصل العنصرى ما زال جريمة ترتكب في حق الانسانية ، وتهديدا يتعرض له السلم والامن الدوليين .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترحب بالقرارات الصادرة عن مجلس الامن وعن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، والتي اصدرت جميعها حكما واضحا بشأن ما يسمى بالدستور الجديد . ويعلن القرار ٥٥٤ (١٩٨٤) الصادر عن مجلس الامن بحق ان الدستور والانتخابات تعتبر لاغية وباطلة . وما يهم ايضا هو تقييم مجلس الامن الذى اكدته الاحداث الاخيرة ، والقاضي بأن المناورات العنصرية تزيد حتما من التوتر في جنوب افريقيا ، وفي المنطقة بأكملها .

وما زال نظام الفصل العنصرى يواصل بلا هوادة ممارسة سياساته العدوانية ضد البلدان المجاورة له ، وهي سياسات تتميز بمحاولات ضخمة لزعزعة الاستقرار ، والتهديد العسكرى ، والابتزاز الاقتصادى . والآن ، وكما حدث في السابق ، لاتزال قوات جنوب افريقيا تحتل اجزاء من انغولا . وكما حدث من قبل أيضا ، لاتزال بريتوريا تشن الحرب ضد شعب ناميبيا . تلك حقائق راسخة ، لم تنجح في تغطيتها الحكومات الغربية العديدة التي تحاول انها العزلة الدولية عن نظام الفصل العنصرى . وكمثال على هذا التأييد ، استقبال بوتها في عدد من عواصم اوربا الغربية . ولكن هذه المحاولة لتحسين وضع نظام الفصل العنصرى قد فشلت . والدليل على ذلك حركات الاحتجاج الواسعة في البلدان التي زارها بوتها ، والادانة الدولية الشديدة لتلك الزيارات .

وتحظى بريتوريا بأكبر تأييد لها من البلد الامبريالى الرئيسى ، وهو ما دلت عليه احداث هذا العام . ان سياسة المشاركة البناءة ، مع ما يرافقتها من تعاون واسع النطاق من جانب اسرائيل ، يؤكدان ان هناك مؤامرة كاملة تحاك ضد التقدم التاريخى في جنوب القارة .

وعلى ضوء ما حدث في جنوب افريقيا خلال الاسابيع الماضية ، فان اية محاولة لتبرير السياسة العنصرية ذات الطابع المؤسسي بحجج بالية ، لاتعد فحسب اهانسة للعديد من ضحايا الحملة التعمية المتزايدة في جنوب افريقيا ، وانما تعد ايضا تحديا للرأى العام العالمي والامم المتحدة وغيرها من المنظمات .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ترحب بالبيان الذى اصدره اجتماع التمهة العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية ، الذى أدانت فيه ٤٩ دولة افريقية مستتلة السياسة العدوانية لجنوب افريقيا التي تؤيدها الولايات المتحدة وعدد من البلدان الاوروبية الغربية ، باعتبارها تهديدا خطيرا للسلام والامن في العالم . ونتيجة للتعاون المكثف مع نصيرها الكائن فيما وراء البحار ، تمكنت بريتوريا من ان تكثف الى حد كبير اعمالها العدوانية ضد دول مجاورة ، وتمعها العنيف للأغلبية من السكان الافارقة . وهكذا يلعب ذلك النصير دورا رئيسيا في تدهور الوضع الخطير في هذه المنطقة . وما نواجهه هناك هو نفس سياسة ارباب الدولة التي تشكل خطرا على الوضع في امريكا الوسطى ، وتهدد نيكاراغوا ، وتمنع تحقيق أية تسوية عادلة في الشرق الاوسط .

ويجب الا ننسى ان هذه السياسة تقوم على مصالح استراتيجية . فقد اعتبر الحلف العسكرى الغربى منذ فترة طويلة ان السيطرة على الجنوب الافريقي هو مفتاح التحكم في الطريق البحرى الدولى حول رأس الرجاء الصالح الذى يربط بين المحيط الاطلسي والمحيط الهندى . ومن المهم ان نعرف ايضا ان الدول والشركات الامبريالية تحصل من جنوب افريقيا على جزء كبير من موادها الخام ، وانتهاكا للمرسوم رقم ١ ، تسلب ناميبيا من مواردها الطبيعية .

ان القائمة التي وضعها السيد خليفة تشتمل على اسماء ما يزيد عن ٣٠٠٠ من الشركات والمصارف الامبريالية التي تتعاون مع بريتوريا . ان رؤوس الاموال التي تستثمرها الاحتكارات الاجنبية في اقتصاد جنوب افريقيا تحت ارباحا لا مثيل لها في العالم ، فما من شك اذن ان منع تطبيق العقوبات ضد جنوب افريقيا ، وتدفع الدولار من جنوب

(السيد زاكمان ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

افريقيا وناميبيا المحتلة الى خزائن الشركات الغربية هما وجهان لعملة واحدة .

ومما يشكل خطرا كبيرا هو التعاون الامبريالي في المجالين العسكري والنووي . وقد تم عرض هذا الجانب بصورة تثير التلق في التقرير الأخير الذي اصدرته مؤسسة " كرنيجي " للسام الدولي . وحتيثة أن النفقات العسكرية لبريتوريا قد زادت بنسبة ٢٠ في المائة للعام المالي الحالي يشكك في تصريحاتها الديماغوجية لصالح السلام . ولا بد أن نذكر ايضا بأن النظرية العسكرية لجنوب افريقيا التي وضعت في نهاية السبعينات تقوم على اساس الاكتفاء الذاتي النووي ، الذي تسعى من خلاله الى اكثر من السيطرة على البلدان المجاورة . فالخطر الكبير الذي يتهدد السلم في العالم يصبح جليا عندما نأخذ في اعتبارنا الطبيعة الفاشية غير الانسانية لنظام الفصل العنصرى . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تثني ثناء كبيرا على الدول المستقلة في الجنوب الافريقي ، التي تحت ضغط الظروف التي يفرضها النظام العنصرى في جنوب افريقيا وسياسته العدوانية ، المستمرة لزعزعة الاستقرار ، تبذل جهودا كبيرة من أجل تحقيق السلم والامن في هذه المنطقة . ونحن نؤيد جميع تحركات الدول الافريقية التي تهدف الى كفالة التطور السلمى في المنطقة ، وتحقيق الاستقلال والسلامة التامية والسيادة ، المدول ، وزيادة تكثيف العمل المشترك الذى تقوم به الدول وحركات التحرر الوطني . واننا نؤمن بأن قيام الامم المتحدة باتخاذ اجراء حاسم بمتضى ميثاتها امر لا غنى عنه . ونرى بصفة خاصة ، ضرورة ان يفرض مجلس الامن في أثرب وتمت ممكن عتوبات شاملة ضد نظام الفصل العنصرى .

ونحن نؤكد مرة أخرى من هذه المنصة أننا نؤيد تماما دول خط المواجهة والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والمؤتمر الوطني الافريقي في نضالها المشترك لتحقيق السلم والامن الدوليين ، وفي نضالها ضد الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والفاشية والفصل العنصرى . وسوف تبذل الجمهورية الديمقراطية

الالمانية بصفتها عضوا في اللجنة الخاصة لعناهضة الفصل العنصرى ، وكما فعلت في الماضي ، كل ما في وسعها لكي تقدم يد المساعدة الى شعوب الجنوب الافريقي ، واضهار تضامنها مع هذه الشعوب في كفاحها العادل من اجل الاستقلال وتقوية العصور .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : لن أكون مهالفا اذا ما قلت

ان الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة هي "دورة افريقيا" ، فقد انصب فيها الاهتمام العالمي بشكل لم يسبق له مثيل على التآسي التي تعاني منها القارة الافريقية ، سواء تلك التآسي الناتجة عن تفشي الجفاف أو تلك التي يفرضها الانسان على أخيه الانسان عن سابق اصرار وتصميم . ففي الوقت الذي يحصد فيه الموت أرواح عشرات الآلاف من أطفال افريقيا بسبب سوء التغذية والجوع ، وتعاني فيه الأكثرية الساحقة من الدول الافريقية من النتائج السلبية للعلاقات الاقتصادية غير العادلة ، الموروثة من الاستعمار والمتفاقمة يوما بعد يوم ، نرى الوضع في الجنوب الافريقي يتأزم بسبب تصاعد سياسات حرمان شعب جنوب افريقيا من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، وترسيخ الاحتلال الاجنبي لنايبيا ، اغافة الى استمرار حكومة بريتوريا العنصرية في قمع تطلعات الجماهير ومتابعة سياسة العدوان ضد دول المواجهة .

انه لمن الواضح ان الوضع في الجنوب الافريقي يتدهور نتيجة السياسات الغربية - الأمريكية التي تتنافى والحد الأدنى للحقوق التي تطالب بها شعوب الجنوب الافريقي ، ان تحاول هذه السياسات حرمان شعوب افريقيا الجنوبية من الحرية والمساواة والعدالة والسلام . وكأن تمتع هذه الشعوب بحقوقها بزعم موازين القوى على الصعيد العالمي . ولذا فان الكفاح والمطالبة بالحرية والمساواة والاستقلال ، تصورها الامبريالية العالمية بأنهما عطية تخريب وارهاب يجب محاربتها بكل الوسائل .

الأ أن كلنا يعلم أن المقاومة البطولية التي تارستها شعوب الجنوب الافريقي ، سواء تلك الرازحة تحت نير الاستعمار الأبيض المتجسد في الابهاتهايد في افريقيا الجنوبية - أو في ناميبيا ، هي مقاومة نابعة عن الدفاع عن النفس ضد الارهاب المحلي والدولي الامبريالي المدعوم ، مباشرة أو بشكل غير مباشر ، من قبل الامبريالية لحماية نظام الأقلية البيضاء العنصرية . ان تلاحم القطاعات الوطنية في جنوب افريقيا ، التي تضم العمال والطلاب والنساء والشقطين والفلاحين ، قد أصبح يمثل بثورة شعبية عارمة ضد الفصل العنصري ، وضد تقسيم البلاد ، وتجريد السكان من جنسيتهم ، وحشرهم في

بانتوستانات . وبالإضافة الى كل ذلك ، جاء الدستور العنصرى ليكرس حرمان الأفارقة السود من حقوقهم ، ويؤيد استرقاق الأكثرية من قبل الأقلية .
ان الغارات المتكررة للجيش العنصرى بمعداته الحديثة على التجمعات السكانية الافريقية وتصرفات هذا الجيش الشرسة الرعنا ، تؤدى الى وقوع عشرات من الشهداء في صفوف الطلبة والعمال والنساء . ولم تترك حتى الأطفال والرضع ، حسب ما جاء في خطاب الأسقف توتوأطام مجلس الأمن في ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ، وحسب ما ينقله الشهود العيان يوميا من خلال الاعلام الدولي .

ان تدهور هذا الوضع بسبب القمع اللامتناهي لم يأت فقط نتيجة للدستور المزيّف الذى أدانه مجلس الأمن وأدانتة الجمعية العامة ، بل هو نتيجة مباشرة لنظرية " المشاركة البنائة " التي ولدت الدستور العرقى وصوّرت النظام النازى العنصرى بأنه قادر على اصلاح نفسه وما كان الهدف الحقيقي من هذه " المشاركة البنائة " إلا تأجيل أمد سقوط نظام الأبارتهايد وذلك لتمكين المصالح الأمريكية والغربية من ارتداء قناع " ديمقراطي " للاستمرار في استغلال الثروات وجني الأرباح لأطول وقت ممكن وترجيح مصالح المستوطنين البيض بشكل مطلق ودائم طمعا في ابقاء جنوب افريقيا القاعدة الأساسية المتقدمة في خدمة الاستراتيجية الأمريكية الرامية الى السيطرة على افريقيا اقتصاديا وعسكريا واستراتيجيا في معادلة التحالف العسكرى الغربى .

وان سياسة " المشاركة البنائة " قد انكشفت حقيقتها للعالم بأسره ، فلقد وصفت افتتاحية في صحيفة " نيويورك تايمز " المعضلة التي تواجهها الادارة الأمريكية بالذات في سياستها قائلة :

(تلكم بالانكليزية) :

" اننا نكن بغضا خاصا لعنصرية جنوب افريقيا ، ولكننا نريد أن نتجنب اثاره حرب أهلية . وتذهب الادارة [الأمريكية] الى أبعد من ذلك: فهي تعتقد أن اقامة روابط ودية مع تلك الحكومة ، أى ما تسميه " بالمشاركة البنائة " - ستؤدى الى خير أكبر في النهاية . ولكن هذه الادارة ليس في جمعيتها ما يمكن أن تدعي

أنه يمثل نتيجة طيبة داخل جنوب افريقيا بعد أربع سنوات من المضي في تلك
المشاركة البنّاءة " . (" نيويورك تايمز " ، ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤)
(واصل كلمته بالعربية) :

ولعل أفضل تحليل لأهداف السياسة الأمريكية المبنية على خرافة " المشاركة البنّاءة "
ط جاء على لسان القس جيسي جاكسون في كلمته أمام المؤتمر الاقليمي لشمال أمريكا لمناهضة
الفصل العنصري والتي قال فيها :
(تكلم بالانكليزية) :

" ان مشاركة ادارة ريغان البنّاءة هي سياسة تنبني على استراتيجية متعددة
الأذرع تهدف الى مساعدة جنوب افريقيا على كسب القبول والاحترام في الغرب ،
وبالتالي كسر العزلة التي تعانيها في المجتمع الدولي منذ أواخر الستينات . وقد
أدى هذا الدعم من جانب الولايات المتحدة الى مزيد من الجرأة لدى نظام الفصل
العنصري وشجعه على اعتدائه العسكرية " .

وما امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت لصالح قرار مجلس الأمن ٥٥٦ (١٩٨٤) بتاريخ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، الداعي لتفكيك كيانات البانتوستانات الا برهان جديد على الفشل في محاولة الجمع بين النقيضين ، ترسيخ الابطالهايد من جهة ، وتخذير نضال شعب جنوب افريقيا ضد الطغمة الحاكمة من جهة أخرى . فلقد جاء الاضطهاد والقمع كجواب فوري من بريتوريا على ما يسمى بالتسامح الغربي الشكلي مع الأفاقة .

ولم تقدم الولايات المتحدة أى عذر مقبول لهذا الامتناع مما شجع بريتوريا على الاستمرار في شن غاراتها العسكرية وتصعيد عمليات القمع والارهاب والعدوان . وقد علقت صحيفة " واشنطن بوست " بافتتاحيتها بعنوان " رد جنوب افريقيا الشرس " بتاريخ ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ بما يلي :

(تكلم بالانكليزية) :

" لقد امتنعت الولايات عن التصويت على قرار مجلس الأمن بادانة الغارات الأخيرة ، ولولا امتناعها لكانت الادانة اجماعية وذكرت كسبب لاتخاذها هذا الموقف " التجاوزات في اللغة " المستخدمة في ذلك القرار . لقد كانت هناك تجاوزات في اللغة في الأمم المتحدة - وهي موجودة دوما . وفي جنوب افريقيا ، كانت هناك تجاوزات في استخدام السلطة - وهي مستمرة هناك . ولدى حكومة ريغان نظرية (التعزيز الايجابي) بشأن أفضل السبل لتحريك جنوب افريقيا البيضاء صوب الاصلاح ، ولكن ليس لديها بعد صوت واضح تبين به بجلاء أنها بتطبيق نظريتها تلك لا تعتمد الى تدليل العنصريين ليس الا . ان هذا عيب خطير في سياسة أية دولة تدعي أنها تتكلم من أجل الحرية " .

(واصل كلمته بالعربية) :

لاشك لدينا بأن حكام جنوب افريقيا يستمدون اليوم ، أكثر من أى يوم مضى ، غطرستهم من استمرار انعدام الجدية في فرض العقوبات . فقاموا بتدعيم بني الابطالهايد ،

وما يرافق ذلك من أعمال وحشية ، بعد أن ضموا مركز الحليف في الاستراتيجية الامبريالية لبسط السيطرة على الجنوب الافريقي من خلال سياسة القوة . ونسمع اليوم نظريات تبرر التسلط وتبرر العبودية بأنها رسالة منزلة من السماء . وفي الوقت الذي يدعى فيه المجتمع الدولي ، مرارا وتكرارا ، مؤسسة الابارتهايد والذي أعلن فيه مجلس الأمن بطلان والغاء الدستور العنصري الجديد وطالب بتفكيك البانتوستانات ، يتم تبرير الابارتهايد بأنه وحي رباني وتنفيذ لمخطط سماوي . فقد جاء في خطاب حديث لبوتها نقلته صحيفة " نيو يورك تايمز " في عددها المؤرخ في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٤ :

(تلكم بالانكليزية) :

" ان قدوم المستوطنين الهولنديين في القرن السابع عشر كان بشيرا بقدم حضارة جديدة هنا ، التقت بعد بضعة عقود بمجتمعات أخرى وبحاضراتها ، ومن ثم شكلت جزءا من خطة الله للبشرية . ومن ذلك الجزء نشأت الدولة الحديثة التي ننعم بالعيش فيها . فنحن جزء من خطة الله العظمى " .

(واصل كلمته بالعربية) :

ان مثل هذه التصريحات التي تضع على الارادة الالهية مسؤولية الاستعمار الاستيطاني وردت أيضا على لسان قادة الصهاينة ، فقد قال موسى ديان وزير دفاع اسرائيل السابق :

" ان كنت تملك التوراة ، واذا كان المرء يعتبر نفسه من شعب التوراة ، فيجب أن يملك أرض التوراة ، أرض القضاة والانبياء ، أرض القدس والخليل وأريحا والأماكن الأخرى . . . أنا هنا لا أضع برنامجا سياسيا ، لكن ما هو أهم هو طريقة تحقيق حلم الأجيال بالنسبة للشعب اليهودي ،

ويجب أن يفهم الأجانب [أى العرب] ذلك . فبالإضافة الى أهمية سيناء
والجولان ومضائق تيران وجبال غرب الاردن لاسرائيل من الناحية الاستراتيجية ،
فان هذه المناطق تقع في قلب التاريخ اليهودي " .
أما رجل الدين الحاجام دوركمان فقد قال في خطاب ألقاه يوم ١٩ تشرين
الأول / اكتوبر ١٩٨٢ أمام الكنيسة الاسرائيلي ما يلي :

" . . . ان كتاب التوراة قد حدد حقنا في أرض اسرائيل وملكيتهما
لنا . . . ان حق شعب اسرائيل في امتلاك الضفة الغربية لا يقل عن حقه
في امتلاك تل أبيب وحييفا . . . " .

ان وحدة العقيدة ما بين الابارتهايدي والصهيونية تنبع حقا من الشذوذ
الملازم للفكر الاستيطاني الاستعماري ، كما يتضح لكم من تصريحات قادة الحركتين
العنصريتين في بريتوريا وتل أبيب . فليس مستغربا اذن أن يكون هناك تحالف ما بين
تل أبيب وبريتوريا في كل المجالات ، وتطابق في الممارسات ، وأن يرتبط هذا
التحالف بأهم مراكز التأييد لهما ، أي بواشنطن . فالتحالف الثلاثي بين هذه
الأطراف معروف . ويكفي الرجوع الى التقارير المقدمة من اللجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصري ، وفي عدادها التقرير المدرج في الوثيقة A/39/22 ، والتقارير
المدرج في الوثيقة A/39/22/Add.1 ، وكذلك الى الوثائق الصادرة عن مركز الأمم
المتحدة لمناهضة الفصل العنصري لادراك ابعاد هذا التحالف ، وما يدور من تعاون
لترسيخ الاحتلال والعنصرية وما يرافقهما من قمع وتشريد وارهاب ضد السكان
الاصليين في جنوب افريقيا وفي الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما في ذلك
الأراضي اللبنانية . والشاهد على ما قلناه الفقرة ٣٢٩ من الوثيقة A/39/22 التي
جاء فيها أنه :

لا يسع للجنة الخاصة [لذلك] الا أن تعرب عن عظيم أسفها
لسياسات وأعمال الحكومات التي وجدت أن لها مصالح مشتركة مع نظام
بريتوريا والتي أمدته بالتشجيع والتأييد في مواصلة جرائمه ضد افريقيا وضد
البشرية . ولا بد للجنة الخاصة أن تشير في ذلك ، على وجه الخصوص، الى
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات بعض الدول الغربية ، ولاسيما . . .
نظام الحكم في اسرائيل " .

امامي التقرير المقدم عن العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا في الوثيقة رقم (A/39/22/Add.1-S/16814) . ان هذا التقرير يشير الى كل ميادين التعاون ، بما في ذلك اعتراف اسرائيل بالبانانتوستانات ، والتعاون السياسي والعسكري والثقافي والاقتصادي مع بريتوريا ، وكذلك الى اخطر انواع التعاون بين النظامين ، الا وهو التعاون العسكري والنووي .

ويتضح من الفقرة العاشرة من التقرير ذاته :

" ان استراتيجية جنوب افريقيا العسكرية قد تطورت بمساعدة الضباط الاسرائيليين ، وتقوم اسرائيل بتزويد قوات جنوب افريقيا المسلحة بالمعدات ، كما ان اساليبها في مقاومة التمرد جاءت كلها تقريبا نتيجة للدروس التي تعلمها الاسرائيليون في صراعهم مع منظمة التحرير الفلسطينية . . . وقد استعملت اسرائيل كوسيط لتهريب الاسلحة الى جنوب افريقيا ، فالعلاقات بين الحكومتين وصناعات الاسلحة لديها وثيقة جدا " (A/39/22/Add.1 ، الفقرة ١٠)

ان التضامن العربي الافريقي في الكفاح من اجل التحرير في الجنوب الافريقي قد تجلى بشكل عملي في مؤتمر التضامن العربي مع الكفاح من اجل التحرير ، الذي انعقد في تونس بالتعاون بين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وجامعة الدول العربية في الفترة من ٧ الى ٩ اب/ اغسطس ١٩٨٤ . ومن مراجعة الاعلان والقرارات المدرجة في الوثيقة A/39/450 تتضح جليا ابعاد وطبيعة التعاون ما بين العدوين المشتركين . فمن جهة عبر المؤتمر عن بالغ قلقه ازاء تعاون الدول الغربية واسرائيل المستمر مع نظام بريتوريا ، ومن جهة ثانية ، استرعى الانتباه بصفة خاصة الى ما تنتهجه حكومة الولايات المتحدة من سياسة الحقن الضرر بالمصالح الحيوية لافريقيا والعالم العربي بتعاونها الاستراتيجي مع اسرائيل وبما يسمى " بالمساهمة البناءة " مع بريتوريا . وازاء الجهود المحمومة التي تقوم بها واشنطن ، انطلقا من حقد ها على كل تعاون عربي - افريقي ، استنكر المؤتمر ، اي مؤتمر تونس ، " جميع مناورات التفريق بين الدول العربية والافريقية في كفاحها المشترك في سبيل تحرير جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين . وطلب منها مقاومة هذه المناورات ومكافحتها " . كما ادان المؤتمر بقوة التحالف الوثيق بين النظامين

العنصريين في بريتوريا وتل ابيب ، في عداتهما المشترك للحرية الفعلية للشعوب الافريقية والعربية ، مشيرا الى تزايد التعاون بين النظامين في المجالات العسكرية والنووية والاقتصادية والثقافية ، ومعتبرا ان هذا التعاون يمثل تهديدا لكل من افريقيا ودول وشعوب العالم العربي . كما اعتبر ان التحالف بينهما ، خاصة في المجال النووي والعسكري ، يشكل تهديدا خطيرا للامن والسلم الدوليين .

واعرب المؤتمر في تونس عن قناعته بان المقاطعة النفطية العربية لجنوب افريقيا تشكل مساهمة هامة في الكفاح من اجل التحرير في الجنوب الافريقي . وقد ادان المؤتمر نظام بريتوريا لاحتلالها لناميبيا ، وشجب الدعم والتشجيع المقدم من الدول الغربية واسرائيل الى نظام الفصل العنصري مما جرأه ومكّنه من شن الحرب على شعب ناميبيا وارتكاب أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول المجاورة .

ان نظام بريتوريا لم يكن ليستطيع الاستمرار في تحديه لارادة المجتمع الدولي ، والامعان في انتهاك ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي لولا الدعم الامريكي الاوروبي الغربي في كل المجالات ، ولولا التهرب من احكام المقاطعة المفروضة على توريد الاسلحة بموجب قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) وهو قرار ملزم لجميع الدول ولكنه موجه بصورة رئيسية الى الدول الصناعية الغربية التي لديها امكانات تقوية نظام الفصل العنصري .

واذا ما اردنا وضع حد لتماذي عدوان الفصل العنصري ، وتفكيك هذا النظام الذي يخلق ظروفا ملائمة لارتكاب جريمة ابادة العنصر ابادة جماعية في افريقيا ، علينا ان نسعى بكل الوسائل لحمل مجلس الامن على فرض العقوبات الالزامية الشاملة على هذا النظام بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وذلك اضافة الى العقوبات الطوعية التي تطبقها الدول استنادا الى مبادئها وكرهيتها للعنصرية والتزاما منها بقرارات الامم المتحدة . ان الانتفاضات التي نشهدا اليوم في جنوب افريقيا هي في الواقع بؤار الثورة الشعبية الشاملة ضد نظام الاقلية البيضاء المتسلطة ، وما العقوبات ضد جنوب افريقيا الا الوسيلة الوحيدة لحقن الدماء . وليتأكد حلفاء جنوب افريقيا بانهم قد زرعوا بذور الثورة ، لا بد

ان يحصد و نتائجها كاملة . وفي حالة فشل مجلس الامن في ايقاع العقوبة الرادعة على مرتكبي الفصل العنصرى ، الذى هو جريمة ضد الانسانية ، فان الذين شجعوا ودعموا ومولوا وسلحوا هذا النظام هم ، حسب الاتفاقية الدولية لمنع جريمة ابادة الجنس وقمعها ، شركاء اصليون لا يمكن لهم ان يتصلوا من المسؤولية المترتبة بموجب هذه الاتفاقية الدولية . ان التهديدات التي تطلقها الاوساط الامبريالية بشكل رسمي وغير رسمي ، وفي السر والعلن ، لمنع دول ذات سيادة من التصويت او الكلام بما لا يناسب مصالح جلادى وجلاوزة شعوب افريقيا والشعب العربي لا تخيف احدا ولن تخيف احدا حيث ان دولنا وشعبونا التي حصلت على استقلالها واستعادة كرامتها من خلال كفاح طويل وتحملت كل ما تحمته من الاستعمار بشكليه القديم والحديث لا يمكن لها ان تتخلى عن مبادئها وعن واجبها في متابعة الكفاح للقضاء على جيوب الاستعمار ورد المعتدين على اعقابهم ، مهما كلف الامر ومهما عسّر الجوع .

ونختتم هذه الكلمة بالتأكيد مرة اخرى على تضامن الجمهورية العربية السورية الكامل مع النضال الافريقي بجميع الوسائل ضد الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . واننا لعلى ثقة بان شعب جنوب افريقيا ، بفضل نضاله بقيادة حركات التحرير الوطنىة المتجسدة في المؤتمر الوطنى الافريقي ، ومؤتمر عموم افريقيا لازانيا ، وسوابو ، سيحرز النصر عما قريب . فنضاله المسلح مشروع واهدافه نبيلة ، وليس في العالم من يستطيع تشويه هذا النضال المقدس ، وما الارهابيون الا اولئك الذين يقاومون تطلعات الشعوب في الحرية والاستقلال والمساواة والعدالة .

السيد رزوقي (الكويت) : اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للجنة مناهضة الفصل العنصرى على تقريرها القيم الوارد في الوثيقة (A/39/22 و Add.1) ، فهو يشرح بأسلوب مبسط وبدون أى لبس الوضع الخطير في الجنوب الافريقي والممارسات العنصرية واللاانسانية التي تمارسها الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا ضد أغلبية السكان الوطنيين . وقد اكدت اللجنة في بيان خاص ، اصدرته بشأن التطورات في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي ككل :

" . . . أنه ليس من الممكن ان يستتب السلم والأمن في المنطقة ما لم يتم القضاء قضاء مبرما على الفصل العنصرى ، وما لم يمتن شعب جنوب افريقيا بأسره من انشاء دولة ديمقراطية غير عنصرية " .

ان الكويت لتشاطر اللجنة رأيها فيما توصلت اليه من نتائج وتوصيات ، واننا نحث جميع دول العالم على النظر بجديّة في تطبيق تلك النتائج التي تمثل الأساس لأى حل عادل ودائم في الجنوب الافريقي .

ان مشكلة الفصل العنصرى تمثل تحديا سافرا لميثاق الأمم المتحدة وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . لقد ادانت الجمعية العامة الفصل العنصرى وشجبتة في قرارات عديدة واعتبرته جريمة ضد الانسانية . ولذلك فان من الأهداف الرئيسية الواجب على الأمم المتحدة تحقيقها ، تأمين القضاء السريع على الفصل العنصرى وعلى تلك الأنظمة التي اتخذت منه منهجا وعقيدة لها .

ان هناك خطرا مستمرا يحيق بالسلم في الجنوب الافريقي وبحياة شعوب المنطقة وتطلعاتها تجاه تحقيق تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ان ذلك الخطر يتمثل في السياسة العنصرية التي تتبعها جنوب افريقيا ، الا وهي سياسة الفصل العنصرى . ان الممارسات المترتبة على تلك السياسة ، التي تتمثل في القمع والارهاب في الداخل والعدوان في الخارج ، قد أدت بلا شك الى انتهاكات صارخة للحقوق المشروعة للأغلبية الوطنية في جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا تمثل قوة استعمارية ذات مبادئ وأهداف ومطامع عنصرية بغیضة ، في عصرنا المتمدن هذا . اننا

نرى أن جنوب افريقيا تعتبر خير مثال للاستعمار بشكليه القديم والجديد . فقد درجت جنوب افريقيا على اتباع السياسة الاستعمارية المعروفة الا وهي سياسة " فرق تسد " . وهي سياسة طالما استعملها المستعمر لاطالة استعمارهم وسيطرته وهيمنته على شعوب وأراض ليست له . ان المجتمع الدولي لا تخفى عليه ولا تغيب عن باله المناورات الشريرة الماكرة التي يقوم بها النظام العنصرى في جنوب افريقيا بين الفينة والأخرى من أجل اضافة الصفة الشرعية والشكل الحضارى على سياساته العنصرية البغيضة .

بعد الحرب العالمية الثانية ، دخل العالم مرحلة جديدة انحسر فيها المد الاستعماري وزادت المطالبة بالاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والغاء التمييز العنصرى . ولمقاومة هذا التيار الجارف ، لجأت الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا لتأكيد سيطرتها وهيمنتها بتطوير المبادئ الاستعمارية وذلك بتكويين نظرية " الفصل العنصرى " . وخلال السنوات المنصرمة ، طوّرت الأقلية البيضاء نظرية " الفصل العنصرى " بهدف تقويتها وادامتها ، وذلك باقامة ما يسمى بالبانثوستانات ، أو الأوطان ، أو الأوطان المستقلة ، وأخيرا لجأت الى ما يسمى بالدستور الجديد . ان سياسة انشاء البانثوستانات ، أو الأوطان ، أو الأوطان المستقلة ، أو ما يسمى بالدستور الجديد انما هي شكل وجزء لا يتجزأ من نظام الفصل العنصرى المبني على التفضيل العرقي ، والذي ينكر على الأغلبية السوداء حقوقها المشروعة في أرضها ومواطنيتها في جنوب افريقيا . ان تلك السياسات ، التي يمارسها نظام بريتوريا العنصرى ، تهدف في الواقع لتدعيم نظام الفصل العنصرى .

ان التطورات الأخيرة في الجنوب الافريقي تميزت بحدوث تدهور شديد في الحالة هناك . وان لجوء نظام بريتوريا في الآونة الأخيرة الى تطبيق ما يسمى بالدستور الجديد قد زاد من حدة ذلك التدهور الذى يشتد داخل جنوب افريقيا وخارجها . ان من اخطر أهداف ما يسمى " بالدستور الجديد " تفتيت وحدة شعب جنوب افريقيا وضرب الفئات الوطنية بعضها ببعض ، وخاصة السكان الملونين وذوى الأصل الآسيوى بالأغلبية السوداء . اننا لوائحون بأن شعب جنوب افريقيا الوطني ، بكافة

فئاته وفصائله ، سيفض صامدا في رفضه لتلك المحاولات العنصرية . ان المجتمع الدولي شارك الأغلبية الوطنية في جنوب افريقيا في همومها ومحناتها . فقد رفض مجلس الأمن بقوة بقراره ٥٥٤ (١٩٨٤) ما يسمى بالدستور الجديد ، وأكدت كذلك الجمعية العامة رفضها لما يسمى بالدستور الجديد ، واعتبرته باطلا بطلانا مطلقا في قرارها ٢/٣٩ المؤرخ في ٢٨ ايلول /سبتمبر ١٩٨٤ .

ان الموجة الراهنة في أعمال العنف والاعتقالات الكبيرة التعسفية واعمال قتل المتظاهرين التي ذهب ضحيتها مئات الاشخاص خلال الشهرين الأخيرين وحدهما لتدل بوضوح على مدى خطورة الوضع في جنوب افريقيا .

ان تفاقم الوضع في جنوب افريقيا انما يرجع الى تمادى نظام بريتوريا في تحدى قرارات الأمم المتحدة ، واستخفافه بمبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان هذا التمادى انما هو نتيجة للحماية التي توفرها له الدول الغربية على كافة المستويات . لقد أشارت لجنة مناهضة الفصل العنصرى الى ان التعاون العسكري والنووى والاقتصادى بين بعض الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل انما هو السبب الرئيسى لمواصلة نظام جنوب افريقيا العنصرى سياسة القمع التي ينتهجها ازاء الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وازاء حركات تحريره الوطنية .

ان الكويت لتستنكر هذا التعاون ، الذى يشجع نظام الفصل العنصرى على استمراره بالقيام بهذه الأعمال الاجرامية . كما ان الكويت على قناعة تامة بأن سياسة الارتباط البناء ، التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه نظام جنوب افريقيا العنصرى ، انما تستهدف تعزيز نظامه وتزيد من تعنته في سياساته العدوانية .

اننا نناشد ، وذلك بروح المسؤولية ، الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وقف جميع أشكال التعاون مع نظام الفصل العنصري والانضمام الى الاسرة الدولية لاتخاذ اجراءات فعالة للقضاء على شرور الفصل العنصري من أجل تأمين السلم والحرية والديمقراطية في الجنوب الافريقي . اننا ندعو أعضاء مجلس الامن ، والذات الدول الغربية في المجلس ، الى تحمل المسؤولية الطاقاة على طاقهم واتخاذ تدابير فورية وفعالة وذلك بفرض جزاءات شاملة والزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة نظرا لقناعتنا التامة بان هذا هو الطريق الوحيد لا جبار نظام برتوريا على انها نظام العنصري البغيض .

ان الكوييت لتتظر بتقلق شديد للتطورات الاخيرة في العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا . ان هذا التعاون الوثيق بين النظامين العنصريين في برتوريا وتل أبيب يمثل تهديدا مباشرا للشعوب الافريقية والعربية . ان التعاون بين النظامين العنصريين في كافة الميادين ، والذات في الميدانين العسكري والنووي ، ستترتب عليه نتائج خطيرة على السلم والامن في الجنوب الافريقي ، وعلى السلم والامن في الشرق الاوسط ، وعلى السلم والامن الدوليين . لقد أعربت لجنة مناهضة الفصل العنصري في تقريرها (A/39/22/Add.1) عن أن

" التحالف بين اسرائيل وجنوب افريقيا قد ظهر خلال العقد [عقد

مكافحة العنصرية والتمييز العنصري] وهو يمثل تحديا للامم المتحدة لا يفر منه "

(A/39/22/Add.1 ، الفقرة ٢) .

وقد كانت الزيارة الاخيرة التي قام بها وزير خارجية جنوب افريقيا الى اسرائيل أحد صوره هذا التحالف . كما أشارت اللجنة الخاصة الى ان " هناك هناك ولها متزايدا بخطورة التعاون بين النظامين العنصريين في برتوريا وتل أبيب " (المرجع نفسه ، الفقرة ٣) . ان الكوييت لتدين ذلك التحالف غير المقدس بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، واننا ندعو المجتمع الدولي الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع حد له .

ان الكوييت دولة اسلامية ، وقد نادى الاسلام منذ ظهوره بنهذ الكراهية والتفرقة العنصرية ، كما أكد على ضرورة التآخي والتسآج ومساواة الانسان بأخيه الانسان ، بغض النظر عن جنسه اولونه او عرقه . وعلا بمبادئ وقيم الاسلام الحنيفة ، وتقيدا بقرارات الامم المتحدة ، فقد اتخذت الكوييت سلسلة من التدابير الوطنية ، وشاركت في تبني تدابير دولية

لضمان تنفيذ مقاطعة شاملة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وقد سمعت الكويت ، وذكرك بالتعاون مع شقيقاتها الدول العربية الاعضاء في مجلس تعاون الخليج العربي ، الى فرض حظر نفطي فعال ضد نظام بريتوريا العنصرى . وقد كان للكويت شرف كبير بان تتراأس مجموعة الخبراء من الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، وذكرك بموجب قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٦٩ با .

وقد قدم فريق الخبراء تقريراً شاملاً ومسهباً بشأن أفضل السبل والوسائل لتطبيق حظر نفطي فعال ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا . الا انه للاسف الشديد ما زال النفط يتسرب بطرق غير مشروعة الى النظام العنصرى . فقد أشار التقرير الى انه :

" منذ عام ١٩٧٩ وعلى الرغم من وجود مقدار صغير نسبياً من النفط غير المحظور في الاسواق العالمية الا ان عدداً من الشركات الناقلة للنفط وغيرها من المصالح الثابتة يواصل انتهاك الحظر القائم ويهد جنوب افريقيا بالنفط من خلال سبتي الوسائل والطرق السرية والمعقدة . ويشحن النفط الخام ومنتجات النفط المكر الى جنوب افريقيا انطلاقاً من بعض البلدان الغربية التي لم تتخذ الا عدداً قليلاً من التدابير ولم تتخذ اية تدابير ذات دلالة لمنع الشركات الناقلة للنفط وغيرها من المصالح من توريد النفط لجنوب افريقيا بطريقة غير شرعية " .

(A/AC.115/1983/CRP.10 ، الفقرة ٤٩) .

ان سياسة الكويت بهذا الصدد ليست جديدة ، انما ترجع الى عام ١٩٦٥ حيث سنت الكويت تشريعات ، منذ ذك الوقت ، لانهاء شحن النفط الى نظام جنوب افريقيا العنصرى . وتدرج الشركات العاملة من الكويت في عقودها احكاماً صارمة تتضمن قيوداً تتعلق بجهة الوصول والمستعطلين النهائيين . وأبلغت الكويت ايضاً بعض المشترين بانها تم فرض حظر على نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وانه من غير المشروع بيع النفط الى النظام العنصرى . وتتضمن جميع عقود النقل البحرى الناشئة عن الكويت احكاماً تقييدية ، وفضلاً عن ذلك ، فان الكويت قد انهت عقودها عند ما علمت بانتهاكات حصلت للاحكام التقييدية من جانب الاطراف المتعاقدة .

ان الكويت لتتفق في الراى مع القول بان من اهم اسباب المحاولات السابقة التسي

بذلت لغرض حظر نفطي فعال على جنوب افريقيا ، ما يلي : أولا ، الافتقار الى العالمية
والاجرا ٣٤ الجماعية في الجهود المشتركة الرامية الى فرض حظر نفطي على نظام جنوب افريقيا
العنصرى . ثانيا ، عدم تعاون الدول ذات النفوذ الرئيسي وكهريات الشركات النفطية .
ثالثا ، ان الجهود التي بذلت في الماضي انما تم توجيهها الى جوانب سطحية للحظر .
رابعا ، الافتقار الى المعلومات المتعلقة بالحالة النفطية في جنوب افريقيا . خامسا ، الافتقار
الى المال اللازم لتمويل فرض حظر فعال .

ان مجلس الامن ل يتمتع بصلاحيات واسعة لفرض جزا ٣٤ الزامية شاملة ، ولا شك بانه
بدون تحقيق تلك الجزا ٣٤ ، التي من ضمنها فرض حظر نفطي ، لن يكون هناك اى جهد
او عمل جدى جماعي لمواجهة نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لحمله على التخلي عن
تلك السياسات العنصرية .

لقد اشار الاسقف ديزموند توتو ، الذى نال مؤخرا جائزة نوبل للسلام ، في تصريح
لصحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ الى انه يعتزم متابعة الضغط
على الحكومات الغربية والشركات من اجل ممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية على جنوب افريقيا
وقد تحدث الاسقف توتو الى مجلس الامن عندما عقدت جلسة لمناقشة مسألة جنوب افريقيا والوضع
المتدهور فيها حيث قال :
(تلكم بالانكليزية)

" انني انشد هذه الهيئة ان تقوم بعمل ما ، انشدكم باسم الانسان
العادى ، واسم شعب جنوب افريقيا الضعيف ، وانشدكم باسم الضعفاء على مفترق
الطرق وفي مخيم كي . تي . سي . انشدكم باسم الاب الذى يضطر للعيش في نزل
للرجال بوصفه طالبا مهاجرا بعيدا عن عائلته مدة ١١ شهرا في السنة . انشدكم
باسم الطلاب الذين يرفضون هذا التعليم الزائف الذى يقدم للسود وحدهم . انشدكم
باسم اولئك الذين فرض عليهم الحظر بصورة تعسفية والذين طردوا واعتقلوا دون محاكمة
والذين سجنوا لانهم كانوا يحلمون بجنوب افريقيا الجديدة هذه . انشدكم باسم
اولئك الذين ابعدوا عن ديارهم .

واقولها لكم اننا سنتحرر ، ونحن نطلب منكم ان تساعدونا " (S/PV.2560)

(وواصل كلمته بالعربية) :

لقد سمعنا في الآونة الأخيرة دعوات تنطلق من أكبر الدول التي تدعي الديمقراطية في العالم تحث على الفضيلة وضرورة الرجوع إلى اتباع الدين والتقيد بأحكامه . اننا واثقون ديننا الحنيف الإسلام المرسخ لمبادئ المساواة والعدل والتكافل ، ندعوتك السيد الديمقراطي الغربية التي رفعت شعار الدين إلى ان تنضم إلى صوت الحق والعدل والمساواة ، وذلك بتلبية النداء الذي وجهه اليها الاسقف توتو .

ان الكويت تحمي نضال شعب جنوب افريقيا المشطهد بقيادة حركات تحريره الوطني .
ان الكويت ستقدم كل ما بوسعها لانهاء ذلك الظلم المستشري في الجنوب الافريقي . كما
اننا ندعو كافة دول العالم الى تضييق الخناق على النظام العنصرى في بريتوريا ، كما اننا
ننادى بمد يد العون والمساعدة للأغلبية الوطنية في جنوب افريقيا من أجل تخليها من نير
الطغيان والاستبداد والفصل العنصرى .

السيد الشيخ (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد نوقشت مسألة

الفصل العنصرى في الأمم المتحدة على كافة المستويات . وقد ظهرت في جدول أعمال
الجمعية العامة منذ ما يزيد على ربع قرن . وهذا يعنى أن كل ما يمكن أن يقال في هذا
الشأن قد قيل مرات عديدة ، وان المقررات والقرارات ذات الصلة قد أصبحت تشكل الآن
حجما ضخما من الوثائق دون أن تتم متابعتها أو يتم التنفيذ الفعلي لها ، ودون أن تؤدي
الى أى قدر بسيط من التغيير الايجابي في مركز الأغلبية العظمى من مواطني جنوب أفريقيا .
ومن ثم فان التكم مرة أخرى عن الحالة في جنوب أفريقيا والتذكير بالوقائع والاشارة السى
الأحداث الخطيرة التي تجرى هناك ، وادانة نظام بريتوريا ، وتلخيص كل ما كان يجب ان
يتم وما ينبغي عمله من أجل القضاء النهائي على آفة الفصل العنصرى ، كل ذلك فيه حشد
لعبارات قد تبدو رتيمة لانها قيلت مرارا من قبل بل قيلت في كثير من الأحيان بصورة أوفى .
ومع ذلك فان الاكتفاء بابداء تلك الملاحظات والتظاهر بما كان قلب الصفحة ، معناه
القبول لعاديات الزمن والوقوف دون قصد الى جانب من يرتكبون جريمة من أخطر الجرائم
عند الانسانية . وهؤلاء انما يعتمدون ، في جملة أمور ، على أن يصبح مصير المسألة
التلاشي في طيات النسيان . وادراج مسألة الفصل العنصرى في جدول أعمال الهيئات
المختطفة كل عام ، واتخاذ مقررات وقرارات ترمي الى تحقيق حل نهائي ، أصبح المجتمع
الدولي مدركا تماما لحقيقة الحالة . وقد أفصح ، باجماع الرأى في معظم الأحيان ، عن
ادانته الشديدة لذلك النظام ، واتخذ خطوات يمكن أن يكون لها أثرها في تحويل مجرى
الأحداث وان لم تقض على الشر نفسه .

لقد مضت عقود ثلاث منذ مارست حكومة جنوب افريقيا العنصرية علنا سياسة الفصل العنصرى ، وجعلت منها سياسة وطنية وفرغتها كأسلوب للحياة على السكان السود فسي ذلك البلد . وتستمر الحالة في التدهور من يوم الى يوم . ومصيص الأمل الذى بيد و في الأفق في كل مرة يدين فيها المجتمع الدولي سياسة بريتوريا ، وفي كل مرة بيد و فيها ان الحكومة العنصرية معرعة لشيء من الضغط ، وقبل كل شيء من قبل شركائها في النواحي الاقتصادية والسياسية ، سرعان ما يتبدد تحت تأثير وعود وتصريحات ومناورات تسويقية من جانب حكومة جنوب أفريقيا وهي أمور لم تعد تنطلي على أحد .

ولو اخذنا في الاعتبار الجانب الاخلاقي وحده لوجدنا ان لسألة الفصل العنصرى بالتأكيد أبعادا كبيرة ، ولكن يجب أن نضع في الحسبان كذلك تبعاتها السياسية والا استراتيجية التي قد تكون لها عواقب خطيرة للغاية بالنسبة للانسانية كلها .

لقد أظهرت احداث زمننا ان ثمة أنظمة أخرى ، تستحق ادانة لا تقل عن ادانتنا لنظام الفصل العنصرى ، قد حاولت هي الأخرى ان تضفي على العنصرية طابعا مؤسسيا ، ولكنها ، لحسن الحظ ، لقيت النهاية التي تستحقها . ولكن بأى ثمن ؟ لقد عرفنا جميعا مآسي الحرب العالمية الثانية . لقد دفع الملايين من البشر حياتهم ثمنا للمخططات الاجرامية للنازية . لماذا نتردد الآن في وقف تقدم نظام الفصل العنصرى في حين ان التدابير اللازمة أقل خطورة بكثير مما تطلبته مواجهة أفعال النازية ، وفي حين ان التضحيات المطلوبة ، اذا كانت ثمة تضحيات ، هي في طبيعتها تضحيات اقتصادية وسياسية أكثر من كونها عسكرية ؟ هل لنا ان نعتقد بأنه يكفي ان ندين الشر بالسنتنا ، وان الأفعال التي تعطى هذه الادانة شكلا عطيا محدد انا ينبغي ان يترك الاعتبار الأول فيها للون بشرة من يعانسون من ذلك الشر ؟ لقد دفعت النازية بالعالم الى حرب كانت أفظع الحروب . ونظام الفصل العنصرى الذى يتبع نفس الأساليب ويستعير نفس الطرق لمثيله الاجرامي ، قد يؤدى بنا الى مواجهة ذات عواقب لا يمكن التكهن بها . اليس القاسم المشترك بين هاتين الآفتين هو العزل والعنصرية والتوسع الاقليمي ؟

ان الاحتلال غير المشروع لنا ميبيا ، والغارات والمؤامرات التخريبية التي يواصل نظام افريقيا العنصرى القيام بها في البلدان المجاورة ستؤدى ، ان آجلا أو عاجلا ، الى صراعات اقليمية خطيرة ، قد تكون محلية حقا ولكنها يمكن أن تتحول الى حرب نووية . ونحن لا نعتقد بأننا نبالغ في تصوير الخطر الذى يتعرض له الجنوب الافريقي وافريقيا بأكملها وربما البشرية جمعاء . فنظام بريتوريا العنصرى الذى يتحدى علنا منذ أمد طويل المجتمع الدولى بأكمله ، يمتلك السلاح النووى . وهذا الخطر أعظم شأننا اليوم ، نظرا لأن استخدام الأسلحة النووية الذى لم يحدث حتى الآن نتيجة توازن القوى ، وعوامل الردع ، والعواقب البالغثة الخطورة التي قد تتعرض لها البشرية جمعاء ، قد يصبح ميسرا لجنوب افريقيا .

ان حكومة بريتوريا غير المسؤولة التي تستهين بجميع القيم الانسانية ، لا تهتم الا بالمكاسب المادية التي تحصل عليها من الاستغلال البشع للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا وهي تمارس التوسع الاقليمي كمنظية دفاعية ، ولن تتردد لحظة واحدة في استخدام ذلك السلاح . وتعتقد الحكومة العنصرية ان بوسعها ، عن طريق اخضاع السكان السود فسيى الداخل واضعاف البلدان المجاورة ، ان تجمد الى الأبد تطوّر شعوب الجنوب الافريقي . والواقع انها انما تعمل على تأخير فحسب ، فلم يسبق لأى طاغية في العالم النجاح في معارضة ارادة الشعوب . بيد أنها ان تفعل ذلك ، انما تزيد من خطر المواجهة ذات النتائج الخطيرة للغاية .

ونظرا لأن نظام بريتوريا قد رفض كل قرارات مجلس الأمن وتلك الصادرة عن هذه الجمعية العامة وأظهر باستمرار استهانة بها لا يعادلها الا تعنته في اطالة عذاب الأغلبية السوداء الى أبعد حد ممكن ، فانه لا يجد امامه سبيلا سوى التمادى في تحدى للمجتمع الدولى وأظهار المزيد من الاستهانة بقراراته . وأفضل دليل يمكن أن أقدمه على ذلك هو ما جاء على لسان ممثل النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، خلال الدورة الحالية ، في مجلس الأمن يوم ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ حين قال :

" ان حكومة جنوب افريقيا ترفض اي قرارات يتخذها مجلس الأمن الآن وفي

المستقبل " (S/PV.2560 ، ص ١٧)

ان بعض من أدانوا الفصل العنصرى بشدة مازالوا يدعون - أملا في التوصل الى

حل سياسى ، الى ترك الباب مفتوحا للحوار مع الحكومة العنصرية لجنوب افريقيا .

ولقد عشنا نحن في تونس تجارب مماثلة في نضالنا من أجل الاستقلال ؛ واستطعنا أن نقدّر مزايا الحوار . واتخذ بورقيبه ، أحد رواد حركات التحرير في افريقيا ، من ذلك الموقف أساسا لنظريته ، ولكن الحوار ينبغي أن يكون حقيقيا ، يقتنع فيه الخصمان المتنازعان بأن هذا الحوار في مصلحتهما .

أما في جنوب افريقيا فلم نصل الى تلك النقطة بعد ، فمن ناحية هناك الجماهير السودا ، العزلاء التي لا حول لها ولا قوة ، الغربية في وطنها ، المجردة من ممتلكاتها ، التي ليس لها من ملاذ الا ايمانها بالمقاومة والتأييد الذي تحصل عليه من أولئك الذين مازالوا يؤمنون بانتصار القيم الانسانية . ومن ناحية أخرى هناك جيش من أقوى الجيوش الموجودة في القارة ، هدفه اخضاع السكان داخل البلاد ، واخضاع البلدان المجاورة لارادته باسم الدفاع عن النفس . اننا نقول " نعم " للحوار ولكننا نقول " لا " للاستسلام . أن ما يدعون اليه ليس سوى الاستسلام والخضوع وهذا يعزز اعتقادنا بأن نظام بريتوريا العنصرى بدلا من أن يستسلم لضغوط الجزاءات الالزامية الشاملة التي كان ينبغي أن تطبق عليه ، وكان ينبغي أن ترغمه على اجراء حوار ، يبدو وأنه هو الذى يمارس ضغوطا على شركائه الاقتصاديين والسياسيين عن طريق ال ٣٠٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية التي تمارس أنشطتها في الأراضي الواقعة تحت سيطرته . ان اذعان أولئك الشركاء ورفضهم تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، يشجعان بريتوريا على مواصلة قمعها المكثف ، وزيادة تطويرها لأدوات هذا القمع . ويكفي أن أشير على سبيل البرهان الى الأحداث الأخيرة التي ذكرتها صحيفة " نيويورك تايمز " في عددها الصادر في ٨ تشرين الثاني /نوفمبر عن اعتقال ٣٠٠٠ شخص وسقوط ١٥٢ قتيل نتيجة لأعمال القمع التي تقوم بها الشرطة منذ بداية العام .

ولاعطاء فكرة أوضح لما يمكن أن يكون عليه القمع الغاشم والمتعننت لسلطات جنوب افريقيا العنصرية ، أود أن أذكر الأعضاء بدليل لا يمكن دحضه هو شهادة أحد أبناء جنوب افريقيا الذى لا يوجد أدنى شك في ايمانه بكرامة الانسان وفي ايمانه العميق بالسلام وفي الأمل في أن جنوب افريقيا ستقدم في يوم ما الفرص المتساوية لجميع سكانها

دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين ، وأعني به الأسقف توتو الحاصل على جائزة نوبل للسلام . وقد وجه الأسقف توتو في بيانه الذي ألقاه أمام مجلس الأمن ، في ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ نداً مؤثراً الى المجتمع الدولي من أجل اقرار الحرية والنظام والعدالة لجميع مواطني بلاده ، وأشار بمرارة الى الأحداث التي عاشها بالقرب من جوهانسبرغ في وقت ليس ببعيد لا يتجاوز شهر أيلول / سبتمبر الماضي . لقد قال :

" وفي تلك المدينة التي يعيش فيها السود ، التقينا بسيدة عجوز قالت لنا انها ترعى أحفادها وأبناء جيرانها أثناء عملهم . وفي ذلك اليوم الذي كانت تتحدث عنه ، كانت قوات البوليس تطارد أطفال المدارس السود في ذلك الشارع ، ولكن الأطفال كانوا يراوغون رجال الشرطة وكان أن مر رجال الشرطة هؤلاء بالشارع الذي يقع فيه منزل تلك السيدة العجوز ، وكان الأطفال المتروكون في رعايتها يلعبون أمام المنزل في حديقته وكانت هي تجلس في المطبخ في مؤخرة المنزل عندما دخلت عليها ابنتها مهولة وتنادى عليها في هلع ، وهرعت السيدة الى غرفة المعيشة ، وهناك وجدت حفيدها وقد سقط أمام الباب ميتا . لقد أطلقت عليه قوات الشرطة الرصاص في ظهره ، وكان عمره ٦ سنوات " (S/PV.2560 ، ص ٣١ ، ٣٢)

وهذه الاضطرابات هي نتيجة لرفض الأغلبية السودا المكنف للحيل العنصرية التي يلجأ اليها نظام الفصل العنصرى ، والتي تتمثل في قانون تخصيص مناطق للجماعات ، وقانون تسجيل السكان ، والدستور الجديد ، والتي تهدف جميعها الى تكريس حكومة الأقلية .

ازاء تلك الحقائق ، وفي مواجهة الأعمال الوحشية التي يعاني منها أشقاؤنا في جنوب افريقيا في نضالهم البطولي ، فاننا نود أن نعيد التأكيد على تأييدنا التام لشعب جنوب افريقيا ، وخاصة لحركتي تحرره المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر عموم

افريقيا لآزانيا . ونحن نعتقد أن طريق الحوار الحقيقي بين حركات التحرر وبين حكومة بريتوريا يمر من خلال اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين وعلى رأسهم نيلسون مانديلا .

ونعتقد كذلك أن الوقت قد حان لكي يتخذ المجتمع الدولي موقفا ازااء تحدى وصلافة حكومة بريتوريا ، باعتماد التدابير الاجبارية المناسبة المنصوص عليها في الميثاق . وينتهز وفدى هذه الفرصة لكي يتوجه بتنهائيه الحارة الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وخاصة رئيسها الماجور جنرال غاربا للعمل الكبير الذى تقوم به اللجنة لتعريف الرأى العام الدولي بالحالة في الجنوب الافريقي .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ناقشت الأمم المتحدة مسألة الفصل العنصرى على مدى ما يزيد عن ٣٠ عاما . ولقد حقق المجتمع الدولي درجة عالية من الاجماع في ادانته لهذا الانكار المؤسسي لحقوق الانسان ، أكثر مما حققه في أى مسألة أخرى مدرجة في جدول الأعمال . ولكن لدواعي السخرية فان مسألة الفصل العنصرى قد أصبحت أيضا من اكثر البنود استعصاء على الحل وعلى الرغم من تلك الآدانة العالمية التي تمثلت في سلسلة لا نهاية لها من القرارات والاعلانات والنداءات والاحتجاجات ، فمازال نظام الفصل العنصرى قائما ، وهناك أمل ضئيل في استئصاله في وقت قريب .

ولا أملك الا أن أعبر عن شعور النمسا بالاحباط الشديد ازااء تلك الحالة . وقد رفضت النمسا دائما السياسات العنصرية لجنوب افريقيا باعتبارها انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان . والحق أن انتهاكات حقوق الانسان ، كما أشار متحدثون رسميون من جنوب افريقيا تحدثت في أركان كثيرة من العالم . والحق أن النمسا تدبى أى تعد على حقوق الانسان في أى مكان ، ان التمييز المؤسسي القائم على أساس العرق أو اللون يشكل بوجه خاص جريمة خطيرة ، اذ أنه ينتهك أساس حضارتنا ذاته : ألا وهي الكرامة المتأصلة في الانسان وقيمه .

ان جنوب افريقيا هي البلد الوحيد الذي يستخدم التمييز العنصرى كمبدأ ينظم المجتمع ، حيث يشكل العقيدة الرسمية للدولة . فسياسة الفصل العنصرى اذن كانت وستظل - مادامت قائمة - تحديا للقيم الانسانية الأساسية وعبئا ثقيلا على ضمير البشرية .

والنمسا مقتنعة بأن غالبية السكان في جنوب افريقيا لا يمكن حرمانهم الى الأبد من حقهم في المشاركة في العملية السياسية . ونخشى مع ذلك اذا لم تغير القيادة في جنوب افريقيا من مسارها الحالي ، أن يؤدي الفصل العنصرى الى حلقة من الاحتجاجات العنيفة والقمع وتجدد العنف مما قد يؤدي الى تدمير حياة أهالي جنوب افريقيا جميعا . ومن ثم كانت الحاجة ملحة الى اتخاذ خطوات ترمي الى احداث تغييرات بعيدة المدى في النظام السياسى لجنوب افريقيا من أجل اقامة مجتمع حر ديمقراطى متعدد الأعراق . كما تدعو الحاجة أيضا الى انهاء قمع المنظمات الديمقراطية السوداء والدخول في حوار حقيقى مع قادة تلك المنظمات .

ولا تؤمن النمسا بأن التغييرات الدستورية الأخيرة في جنوب افريقيا التي مازالت تحرم غالبية السكان من حقوقهم المدنية الأساسية تشكل تقدما حقيقيا . ان نتائج الانتخابات التي جرت هذا الصيف ، وتكرار اندلاع أعمال العنف خلال الشهر الماضى تؤكد في رأينا استحالة اصلاح نظام الفصل العنصرى ، بل تؤكد ضرورة ازالته . ولهذا السبب انضمت النمسا في هذه الدورة للجمعية العامة ، الى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في رفض الدستور الجديد رفضا قاطعا .

وتعترض النمسا أيضا على عطية تخصيص مجموعات قبلية سوداء* لما يسمى بالأوطان ،
بمقتضى نظام اقامة البانتوستانات . ونحن نعتبر أن هذه السياسة ليست إلا خدعة لادامة
الحرمان الاقتصادي واهدار الحريات السياسية للسكان السود . وستستمر في رفض الاعتراف
بشرعية تلك الأوطان .

ولا يكفي أن ندين الفصل العنصرى بوصفه انتهاكا لحقوق الانسان ، بل يجب أيضا
أن ننظر في آثاره الاقليمية . وليس هناك أدنى شك في أن سياسة الفصل العنصرى هي
السبب الجذرى للحالة المتأزمة في الجنوب الافريقي ، وهي عقبة كؤود تعترض جهود المجتمع
الدولي الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا في النهاية . وهي تشكل تهديدا حادا
لسيادة الدول المجاورة وسلامتها الاقليمية ، وتعرض الأمن الدولي للخطر ، وبطبيعة
الحال ، ترحب النمسا بأى انفراج للتوتر في المنطقة ، وأية ترتيبات أمنية منصفة بين البلدان
المعنية . ومع ذلك ، فاننا نخشى أن أى تحسين للحالة سيكون مؤقتا في طبيعته ، مدام
السبب الأساسي للعنف لا يزال على ما هو عليه . ان استئصال شأفة نظام الفصل العنصرى
هو وحده الذى يؤدي الى تحقيق سلم عادل واستقرار دائم في الجنوب الافريقي .

وان أنتقل الآن لأتناول بايجاز النواحي الانسانية للمشكلة ، أود أن أكرر تأييدنا
لمؤسسات الأمم المتحدة التي تعاون ضحايا الفصل العنصرى ، وستستمر النمسا في الاسهام
ماليا في صناديق الاستئمان الخاصة بالجنوب الافريقي .

أود أيضا أن أكرر مناشدتنا بالافراج عن نلسون مانديلا وغيره من زعماء الأغلبية
المسجونين . ان أن الافراج عنهم سيكون دلالة واضحة على الرغبة الحقيقية في احداث
تغيير في جنوب افريقيا ، وسيكون من شأنه أن يخفف الى حد كبير من حدة التوترات في ذلك
البلد .

ان النمسا مقتنعة اقتناط راسخا بأن الأمم المتحدة عليها دور هام يجب أن تضطلع به
في الجهود الرامية الى القضاء على الفصل العنصرى . فهي بوصفها منظمة التزمت بالنهوض
بالسلم والحرية والعدالة في العالم ، انط تتحمل مسؤولية خاصة في تحقيق التحول السلمى
الى جنوب افريقيا حرة وديمقراطية تسود فيها المساواة في الحقوق بين الجميع بصرف النظر
عن لون البشرة .

السيد فولوب (يوفوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما يؤسف له أن تواجه الأمم المتحدة ، بل والانسانية جمعاء - في هذا القرن الذى تميز بتحرر الأمم والشعوب وتأكيد حقوق الانسان ، هذا التحدى المتمثل في وجود نظام الفصل العنصرى البغيض في جنوب افريقيا . ان يواصل النظام العنصرى في بريتوريا تحديه لمطالبات المجتمع الدولى بأسره ، وللقائمة الطويلة من قرارات ومقررات الأمم المتحدة . فهو لا يزال ينتهج سياسة التمييز والقهر والارهاب ضد الغالبية السوداء من سكانه . كما يستغل هؤلاء السكان ويكبلهم بالافلال ويسحقهم بالنعال .

وفي أيامنا هذه توجد اختلافات كثيرة في الآراء حول مواضيع عديدة . ومع ذلك ، أصبحت اداة الفصل العنصرى والمطالبة باستئصال شأفته محل اجماع . كما أن هناك اجماعا مماثلا على أن الفصل العنصرى يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

ان الفصل العنصرى يتعارض بصورة مباشرة مع ميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، والقواعد الأساسية للقانون الدولى . ولا بد من التذكير بأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى قد حظرت صراحة الفصل العنصرى . كما أن الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، أعلنت أن الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية .

ومع ذلك ، فان كل هذه التدابير التى اتخذها المجتمع الدولى وكل الجهود التى بذلها ظلت دون تنفيذ . ان لاتزال حكومة جنوب افريقيا تواصل سياسة القمع الداخلى ضد سكانها ، كما تواصل إعطائها العدوانية ضد جيرانها .

ان انتهاك حقوق الانسان الأساسية ، والاستغلال الوحشى للغالبية المحرومة في جنوب افريقيا لا يزالان مستمران . وبشكل الاضطهاد والارهاب والضغط والتمييز جوهر سياسة النظام العنصرى ازاها غالبية السكان الملونين .

ومنذ وقت ليس ببعيد فرض النظام العنصرى في جنوب افريقيا على المجتمع الدولى تحديا صارخا جديدا بتقديمه طيسى بالدستور الجديد ، وباجرائه انتخابات برلمانية مزيفة والمعنى الحقيقى لهذه التدابير هو مزيد من تدعيم ذلك النظام القائم أساسا على

التمييز العنصرى ضد غالبية سكان البلاد الأصليين ، وعلى الفصل العنصرى ، واقامة البانتوستانات ، ذلك النظام الذى بدأ يتداعى أمام المقاومة الجماهيرية الداخلية المكثفة والضغط الدولى القوى . وهو أيضا محاولة أخرى لاطالة أمد استغلال السكان السود المحرومين ، وبث الفرقة بين المضطهدين فى جنوب افريقيا لانكاز جذوة الصراعات المتبادلة . وهو أيضا محاولة أخرى فاشلة لتعزيز حكم الأقلية البيضاء ، وتوهين ارادة المضطهدين وعزمهم على المقاومة . وهو محاولة أخرى لحرمان جنوب افريقيا من الحرية ، ولبقاء غالبية السكان فى زنزانة العصور الوسطى التى تسمى بالفصل العنصرى .

لقد كان أفضل رد قدمته الغالبية الساحقة لم ييسى بالملونين والسكان من أصل آسيوى ، هو مقاطعتهم لهذه الانتخابات ورفضهم للاصلاحات الدستورية . وتوضيح المظاهرات الجماهيرية الأخيرة والاضرابات والمقاومة واسعة النطاق ، الوحدة التى لا تنقسم عراها لشعب جنوب افريقيا المقهور والمحروم ، فى كفاحه من أجل القضاء على الفصل العنصرى ، واقامة مجتمع قائم أساسا على الحقوق المتساوية للجميع ، بغض النظر عن الجنس أو الأصل أو لون البشرة .

ان الاضطهاد والافتيات والاعتقالات للمتظاهرين والمضربين ، واغلاق المدارس والجامعات ، وسحق المقاومة الشعبية بعنف ، كل هذا يقوم دليلا على الطابع الحقيقى لم ييسى بالتمديدات والاصلاحات الدستورية .

لقد بحثت هذه المسألة بوصفها أمرا ذا أولوية فى الجمعية العامة فى أيلول / سبتمبر من هذا العام ، وفى مجلس الأمن فى تشرين الأول / اكتوبر الماضى . ولقد أعلنت القرارات التى اعتمدت فى هاتين المناسبتين لم ييسى بالدستور الجديد المزعوم باطلا ولاغيا . وأشارت الى أن الحل العادل والدائم للحالة فى جنوب افريقيا لا يمكن أن يتأتى إلا على أساس الاستئصال الكامل لشأفة الفصل العنصرى ، واقامة مجتمع ديمقراطى ، يتمتع فيه جميع السكان بحقوق كاملة ومتساوية .

وتشارك يوغوسلافيا في رفض ما يسمى بالدستور الجديد ، وتعتبره لاغيا واطـلا .
وان الانتخابات المزعومة المرتكزة على التمييز العنصرى والعزل العنصرى ليست لها أية
صلاحية على الاطلاق .

ان نظام الفصل العنصرى يستغل الموارد البشرية والطبيعية في ناميبيا ويرتكب
العدوان ضد دول خط المواجهة ، كما يقوم بتطهير قدرة عسكرية ضخمة ، بما في ذلك
التكنولوجيا النووية للأغراض العسكرية ، وذلك بوتيرة متسارعة .

ومن الواضح أن سياسة الفصل العنصرى تولد التهديدات للسلام والأمن فى
الاقليم وخارجه وهي تهديد بتحويل منطقة الجنوب الافريقي الى جزء من المجابهة العالمية
بين الكتل والى منطقة تتنافس فيها القوى العظمى على المواقع الاستراتيجية وعلى تأمين
مناطق لنفوذها وسيطرتها .

وقد أشارت بلدان عدم الانحياز دائما الى الحاجة الملحة لاستئصال الاستعمار
والعنصرية والتمييز والفصل العنصرى فى الجنوب الافريقي . وفي الاعلان الذى اعتمده
مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذى انعقد فى اذار/مارس من السنة الماضية
في نيودلهي ، أشار رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الى عزمهم على تكثيف
جهودهم المشتركة دعما لكفاح شعوب الجنوب الافريقي . كما قدم دعم قوى لحركات التحرير
فى الجنوب الافريقي .

وتعهد يوغوسلافيا كل التأييد القرارات التى اعتمدت فى مؤتمر القمة السابع ، وكذلك
القرارات التى اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن . ان تأييد كفاح
التحرر فى الجنوب الافريقي ، وتأييد حركات التحرير الممثلة فى المؤتمر الوطنى الافريقي ،
ومؤتمر عموم افريقيا لازانيا فى جنوب افريقيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية
فى ناميبيا ، هو أكثر السبل فعالية للقضاء على الفصل العنصرى والاستعمار والتمييز العنصرى
ولتوفير الحرية والمساواة والكرامة لشعوب الجنوب الافريقي .

ان البلدان التي تقيم علاقات وثيقة مع جنوب افريقيا وخاصة في المجال الاقتصادي ومجالات التكنولوجيا العسكرية والنووية تتحمل مسؤولية أخلاقية وسياسية لتمكينها النظام العنصرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الاستمرار في انتهاج سياسة الفصل العنصرى .
ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تزيد من ضغطها على نظام الفصل العنصرى لبريتوريا ووفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الا من يتوجب على جميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن القيام بأى اتصالات أو نشاطات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو رياضية مع جنوب افريقيا . وتمثل الاتصالات القائمة في هذه المجالات دعما لنظام بريتوريا في سياسته للفصل العنصرى وتساعد ذلك النظام على خروجه من عزله الدولية .
ونود أن نؤكد هنا أن من الضروري تقديم المساعدة والدعم المعنوى والسياسى القوى لكفاح التحرر المشروع الذى تخوضه الشعوب في الجنوب الافريقي . ان التأييد الاجماعى من قبل الجمعية العامة سيمثل مساهمة سياسية ملموسة في الكفاح ضد الفصل والتمييز العنصرين في الجنوب الافريقي .
ومع ذلك فلا غنى عن اتخاذ اجراءات ملموسة وفعوات الزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، والتي يجب أن تشمل ، بالإضافة الى الحظر المفروض على توريد الاسلحة ، الوقف الفورى لجميع أشكال التعاون مع جنوب افريقيا في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية .
وسوف تواصل يوغوسلافيا تقديم الدعم المعنوى والمادى والسياسى الكامل للكفاح البطولى المستمر لشعوب الجنوب الافريقي ضد الفصل العنصرى والعنصرية والاستعمار والتمييز ومن أجل الحرية والمساواة والكرامة الانسانية .
وأخيرا أود أن أعرب عن تأييدنا الكامل لعمل اللجنة الخاصة لعناضة الفصل العنصرى التي تقوم بدور بالغ الأهمية في جهودها المشتركة من أجل استئصال الفصل العنصرى من الحياة الدولية . ونشيد بوجه خاص برئيسها السفير غاربا من نيجيريا الذى تمكنت اللجنة بفضل قيادته القديرة وارشاداته الحكيمة من وضع تقرير قيم عن أنشطتها الهامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة الى المتكلم التالي ، أود أن أحيط الجمعية العامة علما بأننا لدينا ٧٧ متكلماً بشأن هذا البند . وقد أوضحت صباح اليوم أمام الجمعية العامة برنامج العمل ، وذكرت أننا نأمل أن نتكلم من انهاء المناقشة بشأن هذا البند بعد ظهر الغد . ولكن يبدو أنه مالم نضغط على أنفسنا قد لا يكون بالامكان الانتهاء من قائمة المتكلمين . وأعتقد أن ما يعقد الامور هو تجاوز الوفود للوقت الذي حددته لكلماتها . ولسوء الحظ ، فعدد الدقائق لا يتفق وطول الكلمة في جميع الحالات لذا وجدنا أنفسنا نواجه بعض الصعوبات . لذلك أناشد الوفود أن ترى ما اذا كان باستطاعتنا أن ننتهي من تناول هذا البند كما اتفقنا هذا الصباح وأشكر الاعضاء على تعاونهم .

السيد ابراهيم (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ حوالي أربعة عقود ، والامم المتحدة تصدر القرارات التي تدين سياسات الفصل العنصرى والممارسات الناجمة عنها . وقد اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الامن وحركة بلدان عدم الانحياز مئات القرارات التي تعبر عن اشمئزاز المجتمع الدولي ازاء تكريس هذا النظام البغيض . وقد أعلن أن الفصل العنصرى يتنافى وميثاق الأمم المتحدة . فهو جريمة ضد الانسانية ، وتهديد للسلم والأمن الدوليين . وقد التزمنا على نحو مباشر ومشارك بمهمة استئصال هذه الآفة في كل اشكالها من على وجه الارض . ولأكثر من عقدين ، قادت اللجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصرى الحملة الدولية لتنفيذ ذلك الالتزام ، ان جعلته هدفا أساسيا لجميع الدول المتحضرة ، ولجميع الهيئات والوكالات والمنظمات المنتسبة الى الامم المتحدة . ان التعبئة الشاملة لموارد المجتمع الدولي لاستئصال العنصرية المؤسسية منقطعة النظر حقا . ومع ذلك ، تستمر جنوب افريقيا دون أى عقاب في تحديها لجهود المنظمة هذه* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوراماس أوليفيا (كوبا) .

ان سجل الجرائم التي تقترب باسم الفصل العنصرى على أيدي الاقلية التي تطبق النظام العنصرى ، والمعاناة التي نجمت عن ذلك لاكثر من جيل ، لانهاية لها . فعند كانون الثاني /يناير وحده ، القى القبض على أكثر من ٥٠٠٠٠ من الأفرقة الاصليين بموجب قوانين تراخيس المرور السيئة السمعة .

وقد صدر ما لا يقل عن ٣١٧ من القوانين واللوائح العنصرية لتطبيق الفصل العنصرى جبرا . كما ان أعمال طرد السكان غير البيض ما يسمى بالمناطق المخصصة للبيض ، وسحب المواطنة منهم وايداعهم قسرا داخل ما يسمى "بالأوطان" - تتزايد هي الأخرى . واستطاعتنا الاسترسال في سرد هذه القائمة الكثيرة من التدابير القمعية التي تتخذ ضد الاظبية . ومع ذلك ، يؤمن وفد بلادى بانه اذا الاحاح الشديد للأوضاع في هذه المنطقة ينبغي تركيز اهتمامنا الان على الأحداث التي وقعت في السنة الماضية في تلك البلاد المضطربة .

كما ينبغي ان نتذكر ان الأزمة الحالية قد احدثت بعد ان اعتمد النظام العنصرى الدستور الجديد الذى يرمي الى تضليل الرأى العام العالمى وايهامه بانه قد صم لتحرير قطاعات خاصة من السكان عن طريق التمثيل النيابى للقطاعات المعزولة عنصريا ، وهم ممن يسمون بالطونين واولئك الذين من اصل آسيوى . ولكن ، كان من الواضح منذ البدايئة ان الدستور الجديد لن يغير من الأمر شيئا ، بل سوف يؤدى الى ترسيخ سيطرة البيض ولا يمنح اى سلطات حقيقية لمن يسمون بالطونين ومن هم من اصل آسيوى ، ويزيد ، ففي الواقع ، من دكتاتورية الأقلية عن طريق منح الرئيس سلطات استثنائية . ولقد اعربت السدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة عن استنكارها المدوى على الفور لهذه الحيلة الفسادة في قرارها ١١ / ٣٨ الذى اعلن ان الاقتراحات الدستورية المزعومة تؤدى الى زيادة ترسيخ الفصل العنصرى وليس لها اى شرعية قانونية . فضلا عن ذلك ، حذر القرار من ان تنفيذ الدستور سوف يؤدى حتما الى تفاقم حدة التوتر والصراع في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي ككل .

ويعتبر هذا الدستور ، بحق ، برهانا على غطرسة النظام وقصر نظره ، ان لم يستطع ان يتبين الآثار الواضحة المترتبة على اعماله وهو ينطلق قدما في تنفيذ التزوير الدستورى بعقد انتخابات مزيفة في آب/اغسطس الماضى . ومن منطلق حكمته ، ولم يسكت مجلس الأمن - بما يتحلى به من حكمة - على ذلك ، بل تحرك بشكل حاسم لابطال تلك التمثيلية الهزلية في محاولة لوقف اصدار هذا الدستور . وقد رفض مجلس الأمن بشكل قاطع تلك الانتخابات

قبل اجرائها في قراره ٥٥٤ (١٩٨٤) ، وحذر من اندلاع الثورة وتزايد الاضطرابات اذ اتم تنفيذ الدستور الجديد . وعلاوة على الاعلان بأن الدستور الجديد لاغ وباطل ، فقد وسم مجلس الأمن جنوب افريقيا بانها ليست عنصرية فحسب ، بل وغير شرعية أيضاً . لقد فشلت الانتخابات فشلاً ذريعاً لان الشعب هب عن بكرة ابيه رافضاً استدراجه الى هذه المحاولة الخادعة لاضفاء الشرعية على الفصل العنصري . وقد كان ذلك يكفي لتحذير نظام بريتوريا من ان حيلته مآلها الفشل . ومع ذلك ، وباعتماده المعهود على الارهاب والتخويف مدعماً بالقوة العسكرية الضخمة ، شعر النظام بالأمان واهما انه يستطيع اجبار الاغلبية المقهورة على قبول الأمر الواقع ، ولكن لا يمكن كبح جماح غضب الشعب على الاطلاق . وفي انتفاضة احتجاج ضخمة ، واجهت حشود من مئات الألوف من الطلبة مع ما يزيد على نصف مليون عامل تعبئة قوات الجيش والشرطة في جنوب افريقيا . واندلعت الثورة في جميع ارجاء البلاد ، واجتاحت شاربنيل وتمبيسا وسييونكغ وسويتو وغيرها - وكانت عطية قمع الاحتجاج في مدينة سييونكغ وحدها اكبر عطية عسكرية في تاريخ البلاد ، حيث قتل المئات من المحتجين او شوهوا ، واعتقلت اعداد لا تحصى منهم . وقصارى القول ان جنوب افريقيا اليوم ترزح فعلاً تحت ظروف الاحكام العرفية ، ويمكن ان توصف حقاً بانها دولة في شكل حامية على شفا نشوب حرب أهلية .

وأمام هذا الوضع المتفجر ، اعتمدت هذه الجمعية قرارها الاستثنائي ٢/٣٩ في ايلول / سبتمبر واعتمد مجلس الأمن ايضاً قراره ٥٥٦ (١٩٨٤) في تشرين الأول / اكتوبر ويؤكد القراران معا ان المظاهرات والاضرابات والانتفاضات الجماهيرية داخل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا تثير مباشرة من فرض الدستور الجديد . وادان القراران استمرار المجازر التي يتعرض لها الشعب وموجه الاعتقالات التعسفية ، وطلباً ايقاف اعمال القتل الوحشي على الفور ، والافراج عن جميع المسجونين والمحتجزين السياسيين .

وعلى الرغم من مطالبة الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بوضع حد للقمع والوحشية تجرأ مثل جنوب افريقيا وقدم اندازاً حقيقياً لمجلس الأمن منذ شهر مضى عندما اعلن بكل غطرسة

" ان جنوب افريقيا ، باعتبارها دولة اقليمية في الجنوب الافريقي ، تعلن

انها لا تنوى الاستسلام البتة " (S/PV.2560 ، ص ٢١) .

A/39/PV.67

كما أصدر تهديدا سافرا قال فيه ان حكومته سوف تشن حرب عقاب ضد منطقة الجنوب الافريقي بأسره ، اذا واصلت الأمم المتحدة ادارة السياسات البغيضة التي تتبعها حكومته . وبالفعل ، هناك عطية ابتزاز لهذه المنظمة تجرى الان ، ان يقال لنا ان شعب جنوب افريقيا وجميع دول المنطقة قد اصبحت رهائن الى ان يستسلم المجتمع الدولي ويتكيف مع الفصل العنصرى . ومع ذلك ، سوف تتحمل حكومة جنوب افريقيا مسؤولية العقاب الذى أشار اليه ممثلها . وبالفعل ، كان الخوف من هذا الاحتمال هو الذى زعزع النظام الى درجة جعلته يقوم بهذه الاعمال ذات النزعة العدوانية . وقد ساعد على هذا التعنت وعززته تعاون بعض الدول ذات المصالح الاستراتيجية والاقتصادية وتواصل بريتها استغلال ذلك التعاون من اجل تعزيز مطامعها الاقليمية واحباط الجهود الرامية الى استئصال الفصل العنصرى .

ولم تتغير العدوات القديمة المتأصلة التي اطلقت انتفاضات شارينيل وسويتونسي عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٦ ، بل ازدادت حدتها . ان اندلاع انتفاضة الاحتجاجات خلال الاشهر الثلاثة الماضية يعكس فشل سياسات ذلك النظام نشلا ذريعا ، ويعتبر اكثر ممن مجرد رد فعل لعطية التزهير الدستورى . والواقع ان تلك الاحتجاجات تمثل تصعيدا جديدا للروح النضالية التي لن يمكن اخمادها بعد ذلك . وفي هذا السياق ، تكتسب كلمات الأسقف تيتو الموقر ، الحائز على جائزة نوبل للسلام ، كل وقعها الرهيب ، ان قال : " اقولها لكم ، سنحرر ونطلب اليكم ان تساعدونا لكي نتحقق هذه الحرية لنا جميعا في جنوب افريقيا ، السود والبيض على حد سواء . غير اننا نود لهذه الحرية ان تتحقق بأقل قدر ممكن من العنف ، وصورة سلمية وفي القريب العاجل " . (S/PV.2560 ، ص ٢٧) .

لقد اتاح المجتمع الدولي مرارا وتكرارا لنظام بريتها كل الفرص لكي يتخلى عن سياسة الفصل العنصرى ، ويحقق العدالة والديمقراطية لمجتمعه عن طريق اشراك جميع قطاعات السكان في ممارسة حقوقهم المشروعة كمواطنين كاملين في بلادهم . وللأسف ، اختار نظام جنوب افريقيا ، على الدوام ، المجابهة بدلا من المصالحة . وانكر بصورة حاسمة التطلعات والمطالب العادلة لفالبية السكان الأصليين عن طريق الجنوح الى القمع بدلا من التعقل .

وفي حين انه لا تزال هناك فرصة للانتقال السلمي لاقامة دولة ديموقراطية غير
عنصرية ، تتفص الخيارات المتاحة امام برهمن سريما . ومهما يكن الطريق الذي تختاره ،
فلن تتغير النتيجة النهائية ، والسؤال الوحيد المطروح هو ما اذا كان ذلك التغيير سيتأتى
من خلال عملية سلمية لانتقام الجروح التي الحقها الفصل العنصرى بالأمة بأسرها ، ام من
خلال الكفاح التحررى ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، الذى لن يطيل معاناة الشعب
نحسب ، بل يجلب في اعقابه نتائج لا يمكن تقدير مداها ، لان شعب جنوب افريقيا الباسل
قد برهن ، بصورة لا تدع مجالا للشك ، على انه لا سبيل الى انكار نضاله المشروع في سبيل
الحرية وان العدالة التاريخية سوف تسود وتأخذ مجراها .

السيد راکوتوند رامبوا (مدفسكر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أدت الحالة الخطيرة السائدة حاليا في جنوب افريقيا الى أن تعتمد الجمعية العامة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ القرار ٣٩ / ٢ ؛ كما أن مجلس الأمن ، أدراكا من تهديد الذي تمثله هذه الحالة للسلم والأمن الدوليين ، بت في هذه المسألة في القرارات ٥٥٤ (١٩٨٤) بتاريخ ١٧ آب / افسطس و ٥٥٦ (١٩٨٤) بتاريخ ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر .

وما زالت سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا مصدر قلق للمجتمع الدولى . وتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى العتسم بالشمسول والذي قدمه الينا هذا الصباح رئيس اللجنة يفرض علينا مرة أخرى أن نقف متحدين في جبهة واحدة ضد الفصل العنصرى الذى يمثل أشنع اهانة لضعير الانسانية .

وليس ثمة شك في أن من أكبر الأحداث التي جرت في جنوب افريقيا منذ الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة بدء " سريان ما يدعى بالدستور الجديد في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ . ان هذا " الدستور الجديد " الذى اعتمده برلمان جنوب افريقيا قبل ذلك بعام قد تم اقراره في استفتاء خصص للبيض . وهو ينص على انشاء ثلاثة مجالس للبرلمان ، وهي : مجلس الجمعية الذى خصص للبيض ويتشكل من ١٧٨ عضوا ؛ ومجلس النواب أو الممثلين الذى خصص لمن يطلق عليهم اسم الملونين ، وهو يضم ٨٥ عضوا ؛ ومجلس آخر للنواب أو الممثلين خصص لمواطني جنوب افريقيا الذين من أصل هندي وهو يضم ٤٥ عضوا . ويرأس مجلس الوزراء رئيس تنفيذى للدولة ينتخب لفترة خمس سنوات .

ويعنى كل مجلس " بالشؤون التي تندرج في نطاق اختصاصه " ، إلا ان البت في مشاريع القوانين التي تدخل في اختصاص أى من هذه المجالس متروك للرئيس دون امكانية نقض قراراته . وفضلا عن ذلك ، ينص الدستور على انه يمكن للبرلمان أن يجتمع حتى اذا انسحب واحد أو اثنان من هذه المجالس .

وينص بالاضافة الى ذلك على انشاء مجلس يتبع الرئيس ، وهو عبارة عن هيئة استشارية ويتكون من ٦٠ عضوا ، تنتخب المجالس الثلاثة ٣٥ منهم ، ويعين رئيس الدولة الأعضاء ال ٢٥ الباقين .

وخلال السير في عملية تطبيق هذه الترتيبات الدستورية الجديدة ، قام نظام بريتوريا باجراء بين مكملين . أحدهما على الصعيد الداخلي وتمثل في التعجيل بتنفيذ سياسة اقامة البانتوستانات التي حرم بمقتضاها ٨ ملايين افريقي من حقهم في المواطنة منذ انشاء ما يسمى " الأوطان المستقلة " في عام ١٩٧٦ ، كما تم ترحيل ٣٥ مليون مواطن من أماكن اقامتهم . وقد واكب هذا الترحيل الاجباري والجماعي للسكان أعمال تعذيب وعنف قصد بها القضاء على أية مقاومة . وبني هذا القمع الوحشي الذي لا يعرف الرحمة على مجموعة من القوانين والأجهزة القضائية التي جرى تصميمها وتنظيمها والسيطرة عليها لتحقيق هدف واحد ، ألا وهو خدمة مصالح السكان البيض .

وهكذا نجد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (الوثيقة A/39/22 ، الفقرة ١٥١) ما يلي :

" وفي ١٩٨٣ اعتقل ما مجموعه ٢٦٢ ٩٠٤ من الافريقيين لجرائم متصلة بما سمي " قانون التصاريح " . ويعني هذا الرقم أن عدد الاعتقالات بلسغ ٧٢٠ شخصا في اليوم أو ٣٠ شخصا في الساعة ، ويمثل زيادة نسبتها ٢٧٦ في المائة بالنسبة لعدد المعتقلين في عام ١٩٨٢ وهو ٢٢٠ ٠٢٦ شخصا " .
وجاء بعد ذلك في الفقرة ١٦٤ من نفس التقرير :

" وفي عام ١٩٨٣ ادين اكثر من ١٤٢ ٠٠٠ شخص من الأفارقة بسبب " قوانين التصاريح " . وكان عدد الذين حوكموا أعلى مما كان عليه في عام ١٩٨٢ . وقد تجلت في هذه المحاكمات طبيعة عدالة الفصل العنصري . ففي احدى المناسبات التي لا تختلف عن غيرها من المناسبات نظرت احدى محاكم المفوضين في ١١٨ قضية في ظرف أربع ساعات ونصف ، أي بمعدل قضية كل دقيقتين أو ثلاث دقائق في المتوسط " .

وأدت مصادرة الأراضي إعمالاً لـ " قوانين الأراضي " الى أن تستولي الأقلية البيضاء على ٨٣ في المائة من مساحة الأراضي ، بينما منح ٧٠ في المائة من السكان الـ ١٧ في المائة المتبقية من الأراضي ، التي تكونت منها البانتوستانات في المناطق الريفية ، والمعازل أو المجتمعات في المناطق الحضرية . ويمكن القول بشكل عام أن هذه

البانتوستانات هي مجموعة متفرقة من قطع الأرض الصغيرة التي حددت تخومها بحيث لا تتداخل في أراضي المستوطنين البيض الأقوياء ، أو تحيط بالمنشآت الصناعية المملوكة للبيض أو تحتوى على موارد معدنية هامة .

وقد قصد من هذا الاجراء الأول جعل الرأى العام العالمي يعتقد أن حق تقرير المصير للمواطنين السود في جنوب افريقيا في " دويلاتهم المستقلة " أصبح حقيقة واقعة ولبلوف هذه الغاية سيعلن وطن كوا نديبيلي " مستقلا " في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، وسيرتفع عدد الدويلات المستقلة المزعومة في جنوب افريقيا إلى خمس .

والاجراء الثاني قام به نظام الفصل العنصرى مع الاجراء الأول وهو يمثل في تكثيف الحرب فير المعلنه على الدول المجاورة . وقد استخدمت في ذلك كافة الأساليب ومنها العدوان العسكرى ، والتهديدات والابتزاز والضغوط الاقتصادية واستخدام عناصر مخربة وارهابية على نطاق واسع . وبذريعة " حق الملاحقة " الذى يستحيل تبريره في القانون الدولي أو الدفاع عن النفس بينما كانت توجه أعمال العدوان أساسا ضد المدنيين واللاجئين ، يحاول نظام الفصل العنصرى توسيع نطاق هيمنته على المنطقة بكاملها وفرض حلمه الاستعمارى بايجاد كوكبة من الدول التابعة . ومن السخرية في هذا السياق التحدث عن الرفضه في الحوار من جانب نظام يكرس العنف مؤسسيا .

ان الرفضه المزعومة في ادخال التغيير داخليا ، والرفضه المزعومة في الحوار خارجيا ، يمثلان ذريعة اكتفت بها بعض حكومات دول اوربا الغربية لاستقبال رئيس وزراء نظام بريتوريا ، مؤيدة بذلك جهود النظام المذكور في الخروج من عزله وقضت على نتائج ٢٥ عاما من دعم المجتمع الدولي لقضية الحرية في جنوب افريقيا . والحقيقة ان كل هذه التغييرات ليست ايجابية الا في نظر الذين يودون التحالف السافر مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

ان نظام العزل والميز العنصرى نظام مؤسسي موجود حتى في برلمان جنوب افريقيا . والمغزى الحقيقي لهذه الترتيبات الدستورية هو دعم سيطرة دولة البيض على بقية السكان الذين يشكلون الأقلية الساحقة من أهل البلاد . ان الجمعية البرلمانية المخصصة للبيض تحصل بصورة دائمة على الأقلية التي تسمح لها بممارسة السلطة حتى اذا انسحب المجلسان البرلمانيان الآخران . وليس بوسع هذين المجلسين تعديل تشريع البلاد في مجموعه بسبب التقسيم الدستورى المتحيز للاختصاصات في الأعمال التي يقوم بها كل مجلس . ويستبعد الدستور الجديد المزعوم تماما الافريقيين من الحياة السياسية . وليس هؤلاء السكان هم الذين حددوا وضعهم السياسي لأن رسم حدود الأراضي واعادة توزيع السكان والوضع القانوني للبلانتوستانات أمور أقرت بدون مشاركتهم . ان الحفاظ على نظام الفصل العنصرى وتعزيزه يعني أن الأقلية ستظل محرومة من حقوقها الأساسية ومن حق المواطنة وأن تتعرض للنقل الجماعي .

ومن حسن الحظ أن المجتمع الدولي والمستفيدين المزعومين من هذه التدابير الدستورية الجديدة لم يسمحوا لأنفسهم أن ينخدعوا بمحاولات نظام الفصل العنصرى الخادعة . وقد اتحد رأى الجمعية العامة ومجلس الأمن على رفض نتائج الانتخابات المزعومة واعتبارها لافية كأن لم تكن أسوة بالدستور الجديد المزعوم والمطالبة بالعدول عن الفصل العنصرى الذى اعتبر جريمة ضد الانسانية وبازالة البانتوستانات ووقف عمليات قمع الأغلبية السوداء .

ان المقاطعة الواسعة جدا لانتخابات ٢٢ و ٢٨ آب/ افسطس ١٩٨٤ من قبل من يدعون بالملونين ومن قبل مواطني جنوب افريقيا الذين من أصل هندى ، رفم الوعود والضغط ومحاولات التخويف ، قد أودت بالأمل في اضاء طابع الشرعية على سياسة القهر الاجرامية التي تمارس ضد شعب بأكمله . ان نظام بريتوريا بعد أن أظهر حقيقته وبعد أن سقط القناع عن زيف رضته في السلم والحوار بدأ بتصعيد عمليات القمع من جديد مما أدى الى وفاة المئات من الأفراد وجرح الكثيرين مع اعتقال الآلاف من معارضي الفصل العنصرى .

ان التوترات التي أوجدها في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي كله النظام اللانسانى القائم على الفصل العنصرى سوف تتفاقم باطراد ، مما يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر مادام لم يتم اقامة مجتمع ديمقراطى يضمن التمتع بنفس الحقوق السياسية والحريات الأساسية لجميع السكان على قدم المساواة دون تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو العقيدة . وللتوصل الى الحل الوحيد العادل والدائم المتمشي مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاطلان العالمى لحقوق الانسان . يجب العمل بالتدابير التي حددتها مختلف القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ سنوات عديدة ، وتقديم الدعم المادى والأدبى والدبلوماسى والسياسى بلا تحفظ لحركات التحرر الوطنى المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية وبصورة خاصة للمؤتمر الوطنى الافريقي .

ويجب على الحكومات التي لم تفعل بعد أن تضع حدا لأى شكل من أشكال التعاون العسكرى والنووى مع جنوب افريقيا ، كما عليها أن تحترم وتفرض احترام الخطر

على المنتجات البترولية ، وعليها ان تنضم الى الاتفاقية الدولية لقمع وازالة جريممة
 الفصل العنصرى أو أن تصدق عليها ، وتقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع جنوب
 افريقيا وتمنع حركة السياحة الى جنوب افريقيا او لصالحها وتشجع المقاطعة خاصة في
 مجالات الرياضة والثقافة والتعليم .

ويجب على المجموعات الدينية والنقابات والحركات المناهضة للفصل العنصرى
 وحركات التضامن ، والمنظمات غير الحكومية والأفراد أن يلعبوا دورا فعالا في اطار
 الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى .

وختاما نود الاعراب عن تقديرنا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وخاصة
 لرئيسها ، وذلك للجهود الدؤوبة التي بذلوها بغية تضافر جهود المجتمع الدولي
 ضد نظام الفصل العنصرى .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
 (ترجمة شفوية عن الروسية) : سنحتفل في السنة القادمة بالذكرى السنوية الاربعين
 لانتصار الشعوب المحبة للسلم على الفاشية . وقد تحقق النصر بفضل جهود وتضحيات
 العديد من شعوب العالم ولكن ما من أحد يستطيع أن ينكر حقا الاسهام الحاسم
 للاتحاد السوفياتي . لقد كان هذا انتصارا لا على قوى العدوان فحسب ، بل على
 سياسة ومذاهب العنصرية أيضا ، المتجسدة في الفاشية .

وكانت النتيجة التي تمخض عنها هذا النصر هي الأمم المتحدة التي نص ميثاقها
 على مبدأ احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس
 العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين بوصفه واحدا من أهم المبادئ . وعلى الرغم من
 أن معازل العنصرية في اوربا قد دكت منذ أربعة عقود ، لا يزال التمييز العنصرى
 والعنصرية موجودين في أجزاء معينة من العالم . وان الفصل العنصرى وأكثرها اثارا
 للاشمئزاز هو الفصل العنصرى - أو بعبارة أخرى ، العنصرية مرفوعة الى مصف قانون
 دستورى وسياسة دولة وممارسة يومية وهذا هو ما يجرى الى الآن في جنوب افريقيا .
 ان العنصرية والعدوان كل لا يتجزأ . وهذا بالضبط هو السبب في أن جنوب افريقيا
 مازالت منذ عدة سنوات واحدة من أسخن البقاع على كوكبنا ، وبغرة توتر تتجاوز آثارها
 حدود تلك المنطقة .

لقد أدانت الأمم المتحدة منذ مدة طويلة وفي عدة مناسبات الفصل العنصرى
 بوصفه جريمة ضد البشرية . ووصفت سياسة الفصل العنصرى ، التي تسبب المعاناة
 للشعوب الافريقية ، بأنها تهديد متنام وخطر على السلم العالمى . وقد دعت الجمعية
 العامة ومجلس الأمن ، في مناسبات عديدة ، سلطات بريتوريا الى أن تضع حدا
 لسياسة الفصل العنصرى الاجرامية وتمنح جميع مواطني جمهورية جنوب افريقيا كامل
 حقوقهم السياسية وفيها على قدم المساواة بما في ذلك امكانية المشاركة الحرة في
 تقرير مصيرهم .

وفي ١٧ آب / افسطس من هذا العام ، اعتمد مجلس الأمن القرار ٥٥٤ هـ
 (١٩٨٤) الذى قال فيه مرة أخرى ان نظام الفصل العنصرى يتناقض مع مبادئ ميثاق

الأمم المتحدة . بيد أن نظام بريتوريا ، امعانا منه في احتقار المعايير العالمية المعترف بها دوليا وتجاهلا لقرارات الأمم المتحدة ونداءات المجتمع الدولي ، لا يكفي بمواصلة تطبيق سياسته القائمة على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، بل يزيد من تكثيفها ويلجأ الى الارهاب والقمع ضد سكان البلد الأصليين . ولا يزال الاحتلال العسكرى لناميبيا وأجزاء من أراضي انغولا قائما . وتتعرض البلدان الافريقية المستقلة الى ضغط متزايد وابتزاز واضح وفارات عدوانية وأعمال تخريبية أخرى اقتبست من سياسة الارهاب الذى تدعاه الدولة ، تلك السياسة التى أدانها المجتمع الدولي بشدة .

ان الطبيعة الخاصة للمرحلة الراهنة من الكفاح ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، تتمثل في أن بريتوريا تناور وتسعى الى المحافظة على نظامها العنصرى وادامة هيمنة الاقلية البيضاء ؛ وتسعى الى تعزيز استعمارها في ناميبيا والى اعادته الى بلدان افريقية مجاورة . وكان الهدف من تقديم ما يسمى بالدستور الجديد في جنوب افريقيا هو على وجه التحديد ادخال الشقاق في الحركة المناهضة للفصل العنصرى داخل البلد والايهام بأن هناك تغييرات ايجابية واصلاحات دستورية . بيد ان الطابع العنصرى للدستور الجديد قد ظهر بوضوح في كونه يحرم حوالي ثلاثة أرباع السكان الأصليين في جمهورية جنوب افريقيا ، السكان ذوى البشرة السوداء . ممن التمتع بالحياة السياسية والاجتماعية داخل البلد . ولا يزال واضحا أن النظام السياسى البديل عنصرى بشكل سافر شكلا ومضمونا .

لقد رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء دورتها الحالية ، في القرار ٢/٣٩ المؤرخ في ٢٨ أيلول /سبتمبر والذى اعتمدته ١٣٣ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما يسمى بالدستور الجديد باعتباره لافيا ، وأدانت النظام العنصرى لاختفائه في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستمراره في تكثيف سياسة الفصل العنصرى . وعزت قرارات الأمم المتحدة والأحداث المتعاقبة في جنوب افريقيا ادعاءات الذين يحاولون أن يصوروا الاصلاحات الدستورية على أنها تغيير ايجابى . وسعى ممن العنصريين لقمع مقاومة الشعب المضطهد بأى ثمن ، لم يكتفوا بالقاء قوات الشرطة في مواجهة المحاربين من أجل الحرية ، بل استخدموا وحدات من الجيش أيضا . وقد

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

أدى ادخال وإعمال الدستور الجديد الى قتل وسجن المثات . وعلى الرغم من احتجاجات المجتمع الدولي ، يواصل نظام الفصل العنصرى اتباع سياسة استغلالية قاسية ، لا تستند الى قانون وتقوم على استخدام القمع ضد سكان البلد الأصليين . ان الأفارقة محرومون من امكانية الحصول على التعليم ، ومن أبسط أشكال الخدمات الاجتماعية .

ومن خلال الاستغلال الجشع للعمال ذوى البشرة السوداء ، حققت الاحتكارات الامبريالية أرباحا ضخمة . فاستخلاص الأرباح الفائقة هو في التحليل الأخير العامل الذى يحكم كل سياسة الدولة في جمهورية جنوب افريقيا . ويتخذ هذا شكل ما يسمى بالتنمية المنفصلة لنظامها العنصرى ، باقامة البانتوستانات . ووفقا لنوايا نظام بريتوريا سوف تتلقى مناطق تمثل ١٣ في المائة من أراضي البلد ٧٠ في المائة من سكانه . ويجرى تحويل البانتوستانات الى احتياطات ضخمة من العمل الرخيص ، وأصبح ملايين السكان فرياء في بلدهم . ان الطريقة الوحيدة التي تمكن النظام العنصرى من مواصلة استغلال عمل العمال ذوى البشرة السوداء هي استخدام القوة . وهذا هو السبب الذى يدعو نظام الفصل العنصرى الى انفاق أموال متزايدة على قوات الشرطة وعلى أجهزة القمع العسكرية . وتعدى أية مقاومة الى تكثيف القمع واطلاق النار على الأشخاص فير المسلحين والتعذيب والاعدام وحظر أنشطة المنظمات الوطنية للشعب المضطهد . وعلى الرغم من هذا القمع الوحشي ، يتنامى كفاح شعب جمهورية جنوب افريقيا ضد الفصل العنصرى ويتوسع باطراد . وفي مقدمة صفوف هذا الكفاح يقف المؤتمر الوطني الافريقي ، وفي ناميبيا المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا الذى تعترف به الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وفي هذا الصدد نود أن نشير الى العمل المفيد الذى تؤديه في الأمم المتحدة ، اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى برئاسة ممثل نيجيريا ، السفير فاربا ، وقد مكنت أنشطة تلك اللجنة من تعرية العنصريين في بريتوريا ومن تعبئة المجتمع الدولي تأييدا للمقاتلين ضد نظام الفصل العنصرى .

ومن المفهوم تماما ان ذلك النظام العنصرى ما كان ليستطيع أن يخرج على القانون أو يتجاهل القرارات العديدة لمنظمتنا ، لولا العون والتشجيع من جانب بلدان معينة . لقد عرف العالم منذ أمد بعيد أن الولايات المتحدة وحلفاءها فسي حلف شمال الأطلسي ، في الوقت الذى يتشدقون فيه بمناصرة الكفاح ضد نظام الفصل العنصرى ، يقومون في الحقيقة بالدفاع عن نظام بريتوريا العنصرى وحمايته من تطبيق العقوبات الدولية عليه .

لقد وصفت الحكومة الحالية في الولايات المتحدة هذا النظام على نحو يكاد يكون رسميا بأنه حليفها التاريخي ، وفي المناظرة التي أجريت في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر بين المرشحين لرئاسة الولايات المتحدة أعلن صراحة أن الجنوب الافريقي مجال ذو أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة .

ومن الطبيعي أن نشير السؤال التالي : ضد من عقد هذا التحالف التاريخي ؟ والاجابة واضحة تماما : ان هذا التحالف موجه في المقام الأول ضد شعب جمهورية جنوب افريقيا ذاته وشعوب البلدان الافريقية المجاورة . ويتمثل مقصد هذا التحالف التاريخي في تدعيم الاستغلال الاستعماري المشترك لبلدان الجنوب الافريقي ولمواردها البشرية والطبيعية وأيضا في استخدام المنطقة لتنفيذ الخطط العسكرية والاستراتيجية المشتركة .

وقد جاء في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ما يلي :

" لذا لا يسع اللجنة الخاصة الا أن تعرب عن عظيم أسفها لسياسات وأعمال الحكومات التي وجدت أن لها مصالح مشتركة مع نظام بريتوريا والتي أمدته بالتشجيع والتأييد في مواصلة جرائمه ضد افريقيا وضد البشرية . ولا بد للجنة الخاصة أن تشير في ذلك على وجه الخصوص ، الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات بعض الدول الغربية ، ولاسيما المملكة المتحدة ونظام الحكم في اسرائيل .

" فحكومة الولايات المتحدة بخاصة عارضت وأحبطت كل الأعمال الدولية لمعالجة فعالة لأعمال الاعتداء التي يرتكبها نظام بريتوريا . لقد رحبت بمناورات نظام بريتوريا لترسيخ العنصرية وشجعته بوصفها تغييرات ايجابية" .
(A/39/22 ، الفقرتان ٣٢٩ - ٣٣٠)

وتزداد الطبيعة العدوانية لنظام بريتوريا حدة بقدر تزايد ما يتلقاه من حماة في الخارج من مساعدة . ان تعزيز القوة العسكرية لجمهورية جنوب افريقيا على نحو مكثف يكشف عن مطامحها في الاضطلاع بدور الشرطي الاقليمي وهو الدور الذي أسندته

واشنطن لنظام الفصل العنصرى . ففي آذار / مارس ١٩٨٤ أعلنت جمهورية جنوب افريقيا زيادة نفقاتها العسكرية بواقع ٢١٤ في المائة لتبلغ بذلك ثلاثة بلايين دولار من اجمالي الميزانية العامة وقدرها ٢٠٧ بليون دولار . وتجسد هذه الزيادة هدف سياسة جمهورية جنوب افريقيا ، ألا وهو تصعيد وجودها العسكرى في ناميبيا بغية ادمية احتلالها غير الشرعي لهذا الاقليم ومواصلة حربها العدوانية ليس ضد الشعب الناميبى فحسب بل وضد دول المواجهة الافريقية .

كما ان الصناعات الحربية في جنوب افريقيا ، التي أنشئت بالتعاون مع الدول الامبريالية ، تعمل بأقصى طاقاتها . فهي تنتج منتجات التكنولوجيا العسكرية الحديثة ، ومعظمها ينتج بتراخيص غربية ؛ بينما تواصل جنوب افريقيا شراء المعدات التكنولوجية من الخارج .

ان الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تلتزم الحظر المفروض على توريد السلاح لجمهورية جنوب افريقيا بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) . بيد أن عددا من الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة تواصل امداد نظام بريتوريا بالدعم العسكرى . وقد اعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي قراراً أيدته ١٢٢ دولة من الدول الأعضاء

" يد بين بقوة الأعمال التي تقوم بها بعض الدول الغربية واسرائيل ، اذ زودت نظام جنوب افريقيا العنصرى بترسانة هائلة من المعدات العسكرية والتكنولوجيا ، بالاضافة الى المساعدة في مجال خططه النووية ، وسمحت للشركات الخاضعة لولايتها القضائية بالاستثمار في مجال صناعة الأسلحة في جنوب افريقيا " . (القرار ٣٩ / ٣٨ زاي)

ويشعر المجتمع الدولي وفي المقام الأول البلدان الافريقية بقلق بالغ ازاء محاولة جنوب افريقيا الحصول على أسلحة نووية . ولطالما ناشدت الجمعية العامة في قراراتها بشأن مسألة التعاون النووى والعسكرى مع جمهورية جنوب افريقيا جميع الدول انها كل تعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووى والكف عن امدادها بالمعدات

النووية وبالمواد الانشطارية وعن نقل التكنولوجيا اليها وتزويدها بالعاملين . وينطبق هذا الحظر أيضا على الشركات والمنظمات والمؤسسات وحتى الافراد الخاضعين للولاية القضائية للحكومات المعنية .

ويعلم الجميع ان اكتساب جمهورية جنوب افريقيا القدرة النووية وتوسيعها لنطاق هذه القدرة نشأ عن التعاون القائم والذي مازال مستمرا على مختلف المستويات بين نظام الفصل العنصرى والبلدان الغربية واسرائيل .

ان النتائج السياسية والعسكرية لحيازة جمهورية جنوب افريقيا للقدرة النووية تثير قلقا خطيرا في المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد أدانت الجمعية العامة بصورة قاطعة في قراراتها شأنها في ذلك شأن المحافل الدولية الأخرى تعاون بعض الدول الغربية مع نظام جنوب افريقيا العنصرى في الميدان النووى ودعت الى نبد أية عملية ينقل من خلالها لهذا النظام سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر منشآت يمكن أن تسمح له بانتاج مواد نووية ومفاعلات ذرية ومعدات عسكرية . وقد أكدت البلدان الافريقية بشكل حاسم أن هذا الدعم لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يشكل تشجيعا لسياسة ارهاب الدولة التي ينتهجها العنصرية في جمهورية جنوب افريقيا .

ان جهود الدول الغربية الرامية الى تعزيز النظام العنصرى بجمهورية جنوب افريقيا وامداده بالدعم الشامل هي بلا شك جزء لا يتجزأ من خطط أوسع نطاقا يدبرها الامبرياليون لاستعادة مواقعهم المفقودة في افريقيا ولحرمان الشعوب الافريقية من منجزات الكفاح في سبيل التحرر الوطني ولتكبيلمهم بأغلال جديدة ألا وهي التبعية للاستعمار الجديد .

ولا يسع المجتمع الدولي أن يوافق أكثر من ذلك على وجود نظام الفصل العنصرى . ويجب على الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير فعّالة للقضاء على بشرة الاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي . هذا هو واجبها حيال الشعوب الافريقية المناضلة .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي تماما مقترحات البلدان الافريقية فيما يتعلق بقيام مجلس الأمن بفرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا حسبما ينص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وهو يناشد جميع الدول أن تلتزم على نحو صارم الجزاءات التي سبق أن قررها مجلس الأمن ضد نظام بريتوريا .

والاتحاد السوفياتي من جانبه لا يقيم أية علاقات مع جمهورية جنوب افريقيا في المجالات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو التجارية أو العسكرية أو في أي مجال آخر ولا تربطه ببريتوريا أية معاهدات أو اتفاقات بمنح تراخيص . ان الاتحاد السوفياتي يدعو الى انهاء احتلال نظام جنوب افريقيا العنصري لناميبيا وكفالة الاستقلال الحقيقي لناميبيا وفقا لجميع قرارات مجلس الأمن ، ومنها بالطبع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويرى وفد الاتحاد السوفياتي انه من المتعين على الجمعية العامة في دورتها الحالية أن تدبر أعمال الدول التي لم تنه بعد تعاونها مع النظام العنصري بجمهورية جنوب افريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية وغيرها من المجالات والتي تشملها بحمايتها السياسية والدبلوماسية وتعلن انها حليفها التاريخي وتنتهج سياسة تعاون بناء مع العنصريين .

ومن الضروري أن نعمل جاهدين كي تمثل جميع الدول تماما للحظر الذي فرضه مجلس الأمن على امداد النظام العنصري في جمهورية جنوب افريقيا بالأسلحة وتنهى كل تعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووي ، وكي يعتمد مجلس الأمن تدابير لوضع حياة جمهورية جنوب افريقيا للأسلحة النووية .

ويقف الاتحاد السوفياتي في جبهة موحدة مع المحاربين ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . لقد قدّمت بلادى وستواصل تقديم المساعدة اللازمة للكفاح العادل لشعوب افريقيا ضد الفصل العنصري ومن أجل الحرية والتقدم الاجتماعي .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترفض الحكومة الاسترالية الحالية كلية جميع أشكال العنصرية ، وخاصة سياسة الفصل العنصري البغيضة . وقد أوضحت ذلك بصورة جلية في بياناتها وأفعالها منذ تولت السلطة منذ ٢٠ شهرا مضت .

في ديباجة الميثاق ، تعهد مؤسسو الأمم المتحدة ، كما نعلم جميعا ، بما يلي :

" نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأأم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية . . . وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار "

كما التزموا :

" أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب " .

بيد انه في عام ١٩٤٨ اتخذت حكومة جنوب افريقيا سلسلة من الخطوات أسفرت عن اقامة نظام الفصل العنصري ، وهو من أشد النظم انكارا لم تمثله الأمم المتحدة . والفصل العنصري نظام عنصري يستهدف ضمان سيطرة مجموعة من مواطني جنوب افريقيا على الآخرين على أساس لون البشرة وادامة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . انه نظام ينقص لا محالة من قدر من يقومون بفرضه ومن يتحملونه . وقد ألحق معاناة لا مثيل لها بمن فرض عليهم ، وهو يقلل من قدر البشرية جمعاء .

لقد شب جيل كامل من مواطني جنوب افريقيا لا يعرف نظاما آخر ، ولا بد أن يسبب ذلك قلقا بالغاً . وقد تناقص الحوار بين الأجناس تدريجيا وضعفت بصورة متزايدة فرص لتحقيق تغيير سلمي يقوم على الثقة والتفاهم المتبادل . وقد عانى من يعملون على ازالة الفصل العنصرى الكثير على يد سلطات جنوب افريقيا . وولد الفصل العنصرى القمع لمواطنيه ولسكان البلدان المجاورة على حدّ سواء .

ويدعى المدافعون عن جنوب افريقيا انها نموذج للديمقراطية ، وانها تعيش في ظل سيادة القانون ، وانها تتمتع بانتخابات برلمانية وتعمل على تحقيق التقدم الاقتصادى لشعبها . وهذا لا أساس له من الصحة اطلاقا . ان جنوب افريقيا تحتفظ بمظاهر الديمقراطية لأقلية من مواطنيها ولكن دون جوهرها .

ولا يتمتع السكان غير البيض في جنوب افريقيا بحق ابداء الرأى أو عقود الاجتماعات . ويمارس الاحتجاز الانتقائي والتعسفي ، ولا تتوافر المساواة في الفرص . وهناك هيكل فوقى كامل من التشريعات القهرية لخنق المعارضة . ويفرض الفصل العنصرى حياة الخضوع والمهانة على السكان غير البيض وخاصة الأغلبية الافريقية .

وأوضح مثال صارخ على التفاوتات التي يفرضها الفصل العنصرى هو نظام ما يسمى بالأوطان . وترى حكومة استراليا ان سياسة اقامة البانتوستانات تعامل أغلبية سكان جنوب افريقيا كغرباء في بلادهم .

وتخصص نسبة ١٣ في المائة من المساحة الكلية للأراضي لعدد ٢٠ مليوناً من السود في جنوب افريقيا استناداً للترتيبات الخاصة بسياسة الأوطان ، في حين يستحوذ خمسة ملايين من السكان البيض في جنوب افريقيا على ٨٧ في المائة من المساحة الكلية للأراضي في جنوب افريقيا . ولا يمثل ذلك تفاوتاً اقتصادياً صارخاً فحسب ، بل أن تنفيذ تلك السياسة يتم عن طريق القهر والترحيل قسراً والعنف الجسدى وتدوير الحياة الأسرية . وهذا يعنى انها تسلب من السكان السود وبالتحديد تلك الأمور التي يدعى مؤيدو النظام العنصرى انه يعمل على تحقيقها وهي المساواة الاقتصادية والمساواة في الفرص والاستقرار . وهذا يبرز بصورة واضحة أن الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا السود لا تشارك في ادارة شؤونها الخاصة بها .

وتكاد جميع الاحصاءات التي يفكر الانسان في الرجوع اليها تدل على أن أوجه التفاوت في الانفاق صارخة بين مجموعتي السكان البيض وغير البيض . ولكن لا يمكن للاحصاءات أن تعكس بصورة ملائمة الظواهر الممثلة في المذلة والبؤس والمهانة .

لقد اجتمع مجلس الأمن في مناسبتين هذا العام لادانة ما يسمى بالاصلاحيات الدستورية في جنوب افريقيا ، وفي ٢٣ أيلول / سبتمبر ، رفضت الجمعية العامة الترتيبات الدستورية الجديدة وأبدت أسفها لأعمال العنف والاحتجاز التي صاحبتهما . وتلك الترتيبات الدستورية الجديدة المتبجحة والتي أعطت حق الانتخاب الى الطونين والهنود ما هي الا خدعة . وتعتبر الحكومة الاسترالية ما يسمى بالدستور الجديد مجرد خداع سيؤدي في الواقع الى مزيد من الترسخ لنظام الفصل العنصرى . وهولن يظفي مصداقته على ديمقراطية مزعومة لاتزال القوة الحقيقية فيها بيد الأقلية البيضاء وحدها ، وهي ديمقراطية أبدى الطونون والهنود احتقارهم لها برفضهم على نطاق واسع الاشتراك في عطية الاقتراع ، وهي " ديمقراطية " تبيح احتجاز قادة الجماعات من غير البيض دون محاكمة بسبب معارضتهم للاصلاحات الدستورية الجديدة .

وقد برزت الطبيعة الحقيقية لنظام جنوب افريقيا في انتشار الاحتجازات وأعمال الحظر على نطاق واسع لمن انتقدوا التعديلات الدستورية الجديدة . وقد أعربت الحكومة الاسترالية عن أسفها ازاء عملية الاحتجاز التعسفي وأعمال العنف التي سببتها تدابير حكومة جنوب افريقيا .

ورحبت استراليا في أوائل هذا العام بضيفين على الحكومة الاسترالية من المناضلين البارزين ضد الفصل العنصرى ، هما الأسقف ديزموند توتو والقس ألان بويزاك العضو البارز في مجلس كنائس جنوب افريقيا . وقد سعدنا مع الأسقف توتو ومع سكان جنوب افريقيا من غير البيض لقرار لجنة نوبل بمنح جائزة نوبل للسلام الى الأسقف توتو . وبهذا التكريم ينضم الأسقف توتو الى مناضل بارز آخر من جنوب افريقيا في الكفاح ضد الفصل العنصرى هو ألبرت لوثولي . وترحبنا بهذا القرار أوضح السيد بيل هايدن وزير خارجة استراليا :

" ان منح جائزة نوبل للسلام للأسقف توتو يمثل اعترافا له قيمته بالجهود
الدؤوبة التي يبذلها وبالشجاعة التي يتحلى بها رجل كرس حياته للتفكير
السلمي في مواجهة الضغوط والمصاعب الشديدة . ومنحه الجائزة يوضح مرة
أخرى قوة الادانة الدولية لنظام الفصل العنصرى " .

واذا لم تلق كلمات المدافعين عن التغيير السلمى كالأسقف توتو وآلان بويـزك
آذانا صاغية ، فان بذور العنف التي يغذيها الفصل العنصرى ستجد حتما ثمارها في
اراقة الدماء .

وخلال الأربعين عاما أو نحوها التي رسخ فيها نظام الفصل العنصرى نفسه في
جنوب افريقيا ، لم تظهر دلائل تذكر على أن الأقلية البيضاء تشك بأى قدر في سلامة
هذا النظام البغيض . بيد أن الأغلبية السوداء من جانبها ، قد أظهرت رفضا قاطعا
لنظام الفصل العنصرى . ومع ذلك فبالرغم من القمع والاذلال لا يزال في قدرتهم
المطالبة بالقضاء عليه سلميا .

وما زال بإمكان الأسقف توتو وهو رجل ذو منزلة رفيعة يؤمن بالإنسانية أن يطالب مجلس الأمن بتحقيق حل سلمي لمشاكل جنوب افريقيا والاعتراف بحقوق ومخاوف البيض فسي جنوب افريقيا كما فعل في تشرين الأول / اكتوبر الماضي . فكم عدد البيض في حكومة جنوب افريقيا الذين يستطيعون التحلي مثلهم بهذه النزعة الانسانية ؟

وتشارك حكومة استراليا الأسقف توتو في هدفه الرامي الى القضاء على الفصل العنصرى سلميا . لأن القضاء عليه بالعنف له مخاطر مروعة يصعب التفكير فيها .

ويواجه البيض في جنوب افريقيا خيارا صعبا . فإمكانهم أن يستمروا في ممارسة سياسة الفصل العنصرى الفاشلة التي تثير السخط، أو ان يقبلوا الهدف الذى يتطلع اليه تحقيقه افريقي جنوبي مثل الأسقف توتو وألان بوزاك وهو اقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصرى . وستواصل حكومة استراليا القيام بدورها في الحفاظ على الضغط الدولي من أجل تفكيك نظام الفصل العنصرى بالطرق السلمية ، اعتقادا منا بأن ما اتخذناه من اجراءات يساعد على جعل البيض في جنوب افريقيا يشعرون بمدى رفض المجتمع الدولي لسياساتهم . ولهذا السبب اتبعت استراليا سياسات مثل حظر زيارة الفرق الرياضية من جنوب افريقيا . ونحن نشترك أيضا هذا العام مع الوفود التي تشاركنا افكارنا في العمل من أجل صياغة مشروع قرار حول الفصل العنصرى سوف يحظى بتأييد واسع النطاق في هذه الجمعية .

وينبغي أن يدرك البيض في جنوب افريقيا مدى اشمئزاز المجتمع الدولي من سياسة الفصل العنصرى وعدم اقتصار ذلك الاشمئزاز على الدول الافريقية وحدها وانما يشترك فيه جميع أعضاء المنظمة في الحقيقة . ومن أجل صالح جميع سكان جنوب افريقيا من جميع الاجناس تحت استراليا حكومة جنوب افريقيا على الدخول في حوار مع مواطني جنوب افريقيا بهدف اقامة نظام للحكم يرتكز على أساس حكم الاغلبية والحقوق المتساوية .

وانا حدث ذلك فان حكومة جنوب افريقيا تكون - انا استخدمنا عبارات الميثاق - قد انقذت الاجيال المقبلة من ويلات الحرب في جنوب افريقيا .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عقود واهتمام

المجتمع الدولي منصب على عدد من الازمات العالمية الحادة ومنها مشكلة الفصل العنصرى .

لقد انعقد اجماع العالم على أن الفصل العنصرى يشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة ولإعلان العالمي لحقوق الانسان وأدان العالم الفصل العنصرى كجريمة ضد الانسانية وخطـر يهدد السلم والأمن الدوليين ، كما رفع صوته عاليا متضامنا مع الأظبية السوداء في جنوب افريقيا في تطلعاتها من أجل المساواة العنصرية والعدالة الاجتماعية .

وأدانت الأمم المتحدة ذلك النظام البغيض باتخاذ سلسلة من القرارات كان آخرها القرار ٥٥٦ (١٩٨٤) الذى اعتمده مجلس الأمن في ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ، والذى ينص، ضمن جملة أمور، على ادانته مجددا لسياسة الفصل العنصرى التي يتبعها النظام في جنوب افريقيا ، ويطالب باستئصال ذلك النظام ، وحل البانتوستانات واقامة نظام ديمقراطى غير عنصرى يركز على حكم الأظبية في جنوب افريقيا غير المجزأة .

ورغم تلك الصرخة العالمية العالية ، لم يكتف النظام العنصرى في جنوب افريقيا بمواصلة أساليبه القمعية ، وانما راح يكتف ممارسته لتلك الأساليب أيضا ، لسحق الحقوق الثابتة للسكان الأصليين ولتقوية دعائم العزل التي تقوم عليها سياسة الفصل العنصرى اللانسانية .

ولا يعنى انشاء البانتوستانات وادخال الاصلاحات الدستورية المزعومة مؤخرا ، تغييرا نحو ازالة سياسة الفصل العنصرى لنظام بريتوريا ، وانما هي سياسة محسوبة جيدا لترسيخ وادامة الأساس العنصرى والسياسة التمييزية لذلك النظام البغيض .

وقد وضع نظام بريتوريا التغييرات الدستورية - التي هي في حقيقتها نظام فرق تسد - لكي يحرم الأظبية السوداء من حقهم في المواطنة ولكي يثير عداؤهم ضد من يسمون بالطونيين والآسيويين ، ويضيف بعدا جديدا الى الوضع المعقد بالفعل . وتكشف تلك التغييرات أيضا عن الازراء الذى يكنه النظام العنصرى لا للسكان الأصليين في جنوب افريقيا ولوحدتهم فحسب ، وانما للمجتمع الدولى أيضا ولقرارات ومقررات الأمم المتحدة .

ولا شك أن الاستفتاء الأخير الذى أجرى بشأن ما يسمى بالاصلاحات الدستورية والانتخابات التي أعقبته لمهزلة بالمعايير الديمقراطية . ولا شرعية لها من أى نوع لأنها اقتصرت في الأساس على الناخبين البيض . وقد عورغت تلك التغييرات الدستورية المزعومة

على نطاق واسع من جانب الملونين الأفريقيين والآسيويين ، وسوف يتضح أن المعارضة التي لقيتها تلك التغييرات رباط آخر يوحد تلك العناصر .

ولا تعد الأحداث المأساوية التي جرت مؤخرا في جنوب أفريقيا من قبض واحتجاز وقتل مؤشرا على المعارضة لذلك الظلم الخطير الذي يرتكب في حق السكان الأصليين فحسب ، وإنما هي أيضا دليل على الوحدة التي تجمع بين الأفريقيين ومن يسمون بالملونين والآسيويين في جنوب أفريقيا .

ولا شك أن جميع البلدان ترفض سياسة الفصل العنصري ، فكيف يمكن إذن لذلك النظام الذي يلقي معارضة على نطاق العالم كله والذي عرف بأنه جريمة ضد الإنسانية أن يظل حتى الآن قادرا على البقاء ؟

إن من الظواهر المأساوية - في عصرنا أن تواصل بعض الدول العالية التصنيف - الفنية المتقدمة التي تدعي مناصرة قضية حقوق الإنسان والمساواة والعدالة في بلادها وفي الأجزاء الأخرى من العالم ، التعاون مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا .

ولا شك أن ذلك التعاون قد جرى نظام بريتوريا على أن يطاء بأقدامه كرامة وحقوق الإنسان للأغلبية الساحقة من سكان جنوب أفريقيا ، وعلى أن يضرب عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة الإلزامية في هذا الصدد ، وعلى أن يستمر في احتلاله غير المشروع لناميبيا ويرتكب أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول الأفريقية المستقلة المجاورة .

ولقد آن الأوان لأن يعاد تقييم ذلك التعاون الذي يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة . ويتحتم على المجتمع الدولي وعلى كل واحد منا أن نتخذ الإجراءات المناسبة على وجه السرعة كأفراد وجماعات لكي نجبر جنوب أفريقيا على أن تتخلى عن تلك السياسة المشينة . وإذا كان المجتمع الدولي يشارك الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا حقا فسي تطلعاتها نحو الديمقراطية والمساواة والحرية ، وإذا كان يرفض الفصل العنصري ، فعليه شن نضال جماعي حازم من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن .

وتلتزم بلدان عدم الانحياز التزاما قويا بالقضاء الكامل على الفصل العنصرى واقامة
مجتمع غير عنصرى في جنوب افريقيا . وكذلك الحال بالنسبة للأمم المتحدة . ولهذا فان
كسر تحدى النظام العنصرى وتحقيق تلك الأهداف السامية في نهاية المطاف يتوقف على
الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن بوجه خاص .

السيد زين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من الأمور الداعية الى الاطمئنان أن ندرك ان مسألة الفصل العنصرى ظلت قيد نظر الأمم المتحدة منذ زمن بعيد يكاد يرجع الى تاريخ انشاء المنظمة ذاتها فعلى مر أكثر من ثلاثة عقود والأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية الأخرى تعتمد سلسلة من القرارات التي تعالج الايدولوجية الشريرة للعنصرية ، وذلك النظام المؤسس للقمع والاستغلال الذى تمثله جنوب افريقيا وقد اتفقنا جميعنا على أن الفصل العنصرى شريروا أخلاقى ونطالب باتخاذ اجراء حاسم مسن قبل جميع الدول لانهاء ذلك النظام .

بيد انا اليوم ، ونحن على اعتاب الاحتفال بالعيد السنوى الأربعين للأمم المتحدة ، لم نقرب بعد من تحقيق ذلك الهدف المعلن منذ عقود مضت ، والذى يقضى بالتخلص من هذا الشر ويدلا من ذلك ، ازداد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا رسوخا - لقد تجرأ النظام العنصرى على أن يصبح اكثر سفورا في قمعه داخل جنوب افريقيا ذاتها ، وفي تحديه للأمم المتحدة ، فيما يتعلق بقراراتها الصادرة بشأن ناميبيا وفي سياساته لزعة الاستقرار والعدوان على جيرانه .

فكيف أمكن حدوث ذلك ؟ ان الحقيقة الواضحة هي أن جنوب افريقيا بمفرد هـا لا تستطيع ان تقاوم الى مالا نهاية الضغط المتصاعد عندها من جراء تصرفات الغالبية الساحقة للدول الاعضاء ، والا دانة الاخلاقية والاشمئزاز اللذين تم الاعراب عنهما بصورة عالمية تجاه سياساتها . لذا ، فالشيء الوحيد الذى يبرز بوضوح من هذه المناقشات هـو ان الكلمات بالنسبة للبعض شي لا قيمة له . فكل دولة عضو تعرب عن بغضها لهـذه الايدولوجية الشريرة وللسياسات الوحشية التي يتم وضعها وتنفيذها يوما بعد آخر . ومع ذلك ، فان بعضا من نفس هذه البلدان الأعضاء ، التي تضم عددا من أكثر البلدان قوة والتي يمكن أن تحدث سياساتها تغييرا ، تجد لديها ابرع الحجج المطورة للغاية كي لا تقوم بأى عمل فعال . ان الفارق بين البيانات الاخلاقية للغاية والاجراء العملي الواقعي - بل فلنكن أكثر صراحة ولنقل النفاق - من جانب بعض الدول الاعضاء لواضح لنا جميعا . ان أى مواطن من جنوب افريقيا منخرط في حركة التحرير لا بد أن يصاب بالغشيان ان يرى النفاق المتمثل في

التظاهر بالتمسك بالقيم الاخلاقية العليا من جانب، وسياسات التسامح والتظاهر بالعقاب من جانب آخر؛ وعند ما يستمع الى البيانات الرسمية البارعة بشأن التمسك بالأفكار الدستورية؛ وعند ما يسمع من يطلب منه الا يكون عاطفيا؛ وعند ما يستمع الى النصح "بالصبر"؛ وعند ما يخبر ان بعض قرارات الامم المتحدة متطرفة للغاية في لهجتها؛ وعند ما يقال له أن شمة قوى اقتصادية تعمل حاليا وستغير في وقت ما وطريقة أو بأخرى نظام الفصل العنصرى؟ وعند ما يطلب اليه أن يتذكر القوة الحقيقية لنظام الفصل العنصرى؛ وعند ما يشهد الرعب الزائف ازاء أى عنف قد تلجأ اليه حركة تحرير، بينما يمارس نظام الفصل العنصرى العنف يوميا ووحشية. في ظل هذه الظروف، لا تعد والتصريحات بادانة الفصل العنصرى من جانب بعض الدول الاعضاء أن تكون وسيلة لتهدئة الضمير وليس لها أى مغزى عظمي.

ويعتقد وفد بلادي، على النقيض من ذلك، انه يتعين علينا جميعا أن نعدسسي ما نقول وأن نفعل ما ينطبق على اقوالنا. فمن الناحية العملية، تعتقد ماليزيا ان الشيء الهام للغاية، أولا وقبل شيء، انه يتعين على جميع الدول الاعضاء أن تسأل نفسها ما هو نوع الرسالة التي ستوجهها الى نظام الفصل العنصرى؟ وفي مواجهة الفجوة القائمة بين الاعلان عن العبادئ والسياسة العملية لبعض الدول الاعضاء ما هو نوع الرسالة التي سيوجهونها بشأن مدى وجدية معارضتهم للفصل العنصرى؟ وبالتالي هل يجوز أن يدهش كائن من كان لأن نظام الفصل العنصرى يشعر الآن انه أصبح اكثر جرأة على التصرف كما يحلو له سواء في جنوب افريقيا او في ناميبيا او حتى في أرض جيرانه؟

اننا نتفق جميعا على أن نظام الفصل العنصرى شيء بغض اخلاقيا وأنه قمعسي ووحشي. وموقف ماليزيا من هذه الظروف يتسق تماما ومعارضتنا التي تثار في مواجهة القمع او العدوان في أى مكان وهو موقف واضح وسيط. علينا أن نجابه المعتدى أو من يمارس القمع، ونجعله يعرف بالتأكيد انه لن يتمكن من أن يقرب بمكاسبه التي حصل عليها بطرق غير شرعية.

لقد اوضحنا هذه السياسة في المناقشة الحالية في هذه الجمعية، ورغمنا عن ذلك علي ان اعلن بصورة قاطعة ان السياق الاخلاقي غير مماثل. ولا حظنا اننا حظينا بتأييد

قوى لهذا الرأي من جانب الدول الاعضاء . لكن مما يؤسف له أن تلك الدول لا تتبنى نفس الموقف المتسق من الظروف اللااخلاقية البغيضة الى أبعد حد في جنوب افريقيا . وحتى لا يسأ فهمي عليّ ان اوضح ثانية ان البغيض اخلاقيا في نظام الفصل العنصرى شيء فريد من نوعه ، لكن الخلاصة العامة لما أقوله هي مجرد ابراز سياسة ماليزيا في مواجهة العنصر وتحدى الرأي العام الدولي .

وتعتقد ماليزيا - والبلدان التي تتفق معها - انه ما من معتد أو ممارس للقهر سيغير سياساته ما لم يشعر بانها لم يعد يحتمل ثمن استمراره في القهر . ان سياسة ماليزيا فيما يتعلق بنظام الفصل العنصرى هي على وجه التحديد ما يلي : انه يتعين علينا أن نعمل جميعا كي يصل مرتكب أعمال القهر في جنوب افريقيا الى اللحظة التي لا يستطيع فيها ان يواصل اعماله . لأنه اذا لم يواجه ضغطا قاسيا لا ينقطع فما الذى يجعله يغير سياسته حقا ؟ لكننا نعتقد انه في اللحظة التي يتخذ فيها ذلك النظام القرار الاساسي لتغيير سياسته ، وهي اللحظة التي نستعد لها ، سنغير نحن سياسة المجابهة التي ننتهجها . هذه هي سياستنا في مواجهة القهر او العدوان في أى مكان . وهي سياستنا الاساسية صوب نظام الفصل العنصرى . وهذا هو السبب في تأييدنا لفرض عقوبات اقتصادية ضد جنوب افريقيا . ولهذا نؤيد عزل جنوب افريقيا عزلا كاملا . لكن في الوقت الحالى لا يتعرض ذلك النظام لأى نوع من أنواع الضغط من جانب البلدان التي لها شأن . فلماذا ان يتعيّن عليه أن يغير سياساته ؟

وتعتقد ماليزيا أن نظرتها للأمور تؤكد لها الأحداث الجارية في جنوب افريقيا .
فما من شيء ما حدث ، خاصة في السنوات القليلة الماضية عندما كان النشاط الاقتصادي
الأجنبي في جنوب افريقيا والاتصالات مع نظام الفصل العنصرى آخذة في التوسع بتشجيع
رسمي ، استطاع أن يغير من سياسة الفصل العنصرى لنظام جنوب افريقيا . صحيح أنه
حدثت تغييرات شكلية كإعلان عن " الدستور " الجديد ، ولكن ليست التغييرات الشكلية
لا خفاء الوجه البشع للفصل العنصرى هو ما يريد من يعارض منا الفصل العنصرى معارضة
جادة .

وما يزال المسؤولون عن نظام الفصل العنصرى يعلنون بوضوح تام التزامهم لهذا
النظام . ولا يمكن لأحد أن ينكر هذا . فعلى غرار هتلر ، أعلنوا ايد يولوجيتهم بوضوح ،
وعلى غرار هتلر يطبقونها بشكل منطقي وبقسوة . ولكن ، خلافا لما كان عليه الحال مسبق
هتلر ، نعلم جميعا ما يحدث هناك . انهم يقولون ان جنوب افريقيا ستبقى بيضاء دائما ،
وأن الوظيفة الوحيدة للرجل الأسود هي أن يبيع عمله . والسود في جنوب افريقيا محرومون
من مواطنيتهم ، ومنتزعون من بيوتهم والجهات المحيطة بها التي عاشوا فيها على مدى
أجيال ، ويرغمون على العيش في أراضى مبعثرة وجدباء . وما زالت قوانين المرور تطبق على
السود . وهناك أعداد كبيرة من يخالفون هذه القوانين القاسية يحتجزون لفترات غير
محددة دون محاكمة ، أو تتخذ ضدهم تدابير أكثر تطورا ولكنها ليست أقل إيلا ما شمل
أوامر حظر الإقامة أو الاحتجاز بالمنزل . وهناك العديد من يتعرضون للقتل والتعذيب
خلال احتجازهم واستجوابهم . وفي الأسابيع الماضية ، كانت حراب البنادق والرصاص خير
دليل يقدمه نظام الفصل العنصرى على سياسته التي يتبعها . ومن لا يود أن يرى ما يجرى ،
لن يأبه بذلك ، ولكن هذا ليس مبررا لأن يندفع الباقي منا بما يجرى في جنوب افريقيا
أولاً نتناسى التزامنا الحقيقي باستئصال الفصل العنصرى .

وبالنظر الى كل ما جرى داخل هذه الجمعية وخارجها ، يتضح لوفد بلادى أن
القرارات المختلفة التي اعتمدها هذه المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية ، لم تكن فعالة
في أحداث التغيير المطلوب في موقف نظام الفصل العنصرى . كما أنه واضح لنا جميعا

لماذا حدث ذلك . ولهذا ، يجب أن ننظر في اتخاذ اجراءات أخرى على ضوء استمرار نظام الفصل العنصرى في عناده وتحديه وموقف بعض الدول الأعضاء . ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى يتضمن توصيات مختلفة واجراءات يمكن أن يلدجأ اليها المجتمع الدولى من أجل تعزيز كفاية بغية القضاء على الفصل العنصرى . ويؤيد وفئد بلادى تماما هذه التوصيات ، بالرغم من أننا ندرك أن كثيرا من هذه التوصيات لن يطبق وخاصة من قبل الدول الأعضاء ، التى تؤثر سياساتها تأثيرا كبيرا ، مثلا فيما يتعلق بفرض العقوبات الاقتصادية الالزامية الشاملة . بيد أننا مازلنا مقتنعين بأن هذه التوصيات التى يمكن تطبيقها ستساهم في تعزيز الجهود التى نبذلها من أجل القضاء على الفصل العنصرى . ولكن يجب أن نبذل المزيد من الجهود لكي نحقق مبتغانا .

وسوف تواصل ماليزيا ، داخل اللجنة الخاصة نفسها ، اىلا انتباهها للوسائل والسبل التى تكفل اتخاذ اجراءات أكثر فعالية . وأقول " أكثر فعالية " عن قصد لأنفسى أعتقد أن اللجنة كانت فعالة ، برئاسة رؤسائها الأكفاء جدا ، وبشكل خاص رئيسها الحالى النشاط اللواء غاربا ، مثل نيجيريا ، الذى تلقى دعم الامانة العامة بشكل لا يعرف الكل ، ودعم السيد ريدي ، مساعد الأمين العام . واعتقد أن اللجنة قد ساعدت الحركسة المناهضة للفصل العنصرى عن طريق اظهار القسوة التى ينتهجها نظام الفصل العنصرى ، واعلامنا تباعا بالتطورات الحاصلة في جنوب افريقيا وفي كل مكان آخر ينتهج سياسة الفصل العنصرى ، وتقديم العون والتشجيع الى حركة التحرير والى كل من يجابه الفصل العنصرى . ويجب أن نستمر في القيام بهذا العمل ، في مواجهة آلة الدعاية المتطورة التى يلدجأ اليها نظام الفصل العنصرى واغراضه البراقة بالمساعدة الاقتصادية وأجهزة أمنه ومخابراته الضخمة . ويتعين علينا أيضا أن نستمر في دراسة اجراءات واستراتيجيات أخرى لكي تكون أكثر فعالية . وقد تتضمن هذه الأعمال والاسراتيجيات بذل جهود أكبر من أجل التوصل الى التأثير على اللامبالين وغير المقتنعين خصوصا في البلدان التى لها سياسات مؤثرة . بل انها قد تعني بذل المزيد من الجهود المتضافرة لكي نبرهن على أن استئصال الفصل العنصرى ليس فقط ضرورة أخلاقية لكل الحكومات - فنادرا ما يحفز هذا الحكومات الى العمل - بل هو أيضا

مصلحة وطنية لها في الأجل البعيد . وهي تعني أيضا أن نستمر في أعمال اللجنة لبحث مواضيع مختلفة كانتهاك حظر ارسال الاسلحة الى جنوب افريقيا ، والتعاون الرياضي والثقافي معها ، والوسائل الفعالة التي تدعم جميع مناهضي الفصل العنصري وحركة التحرير بشكل عام .

لقد أشرت في ملاحظاتي الى الكفاح ضد الفصل العنصري بوصفه حركة تحريري ؛ وهي كذلك بالفعل ؛ رغم أنها قد لا تأخذ الطابع التقليدي للكفاح ضد الاستعمار الذي تمارسه الدولة المستعمرة . ونحن في بلدان العالم الثالث التي نالت استقلالها حديثا نعرف الصفات التي أطلقت على حركات التحرير كغير مسؤولية ومتطرفة ومؤثرة بأمر الخارج الى ما هنالك من صفات . وقد أطلق آنذاك على غاندى ونهرو وناصر وكينياتا وبوليفار وتيتو صفات كالمخربين والمشاعبين والارهابيين وما هو أسوأ من هذا . وهذه الصفات تطلق اليوم على رجال جنوب افريقيا أمثال لوثلو وماندبلا وسيسولو وسوبوكوي وبيكو وغيرهم ممن كرسوا حياتهم لتحرير بلادهم ، ولتحرير الروح الانسانية من القمع العنصري والتعصب والعنف . ان ماليزيا تحييهم ، ونحن نتعهد بالقيام بكل ما نستطيعه لاتمام ما قد بدأوه ، وهمسو التوصل الى ايجاد جنوب افريقيا حرة ، وديمقراطية ، وغير عنصرية ، بحيث يفتخر كل سكان جنوب افريقيا ببلادهم .

السيد ويجيوارداني (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ؛ ان

الجمعية العامة مدينة بمشاعر الامتنان للجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصري ورئيسها ، على المواد الشاملة والعفيدة التي قدمتها كخلفية لهذه المناقشة .

لقد ظل نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا قائما رغم ادانته عالميا . ولا شك أن الموارد الاقتصادية الغنية في جنوب افريقيا اسهمت في بقاءه . والأمر لا يعود الى وفرتها فحسب ، بل يعود أيضا الى أن الوفرة تساعده على أن يضمن الدعم السياسي والعسكري ، وأن يضمن الحماية اللازمة من أجل بقاءه .

وعن طريق الشرطة الغاشمة والوسائل القانونية المزيفة ، واصل النظام استغلال العمال السود . وأصبحت أعمال التطويق والطرود وتشتيت الاضرابات وتخويف العمال وملاحقة العمال السود بما في ذلك تفريق شمل الأسر جبرا من الأمور المألوفة في جنوب افريقيا . وقد فرض التعديل الجديد الذى أدخل على قانون علاقات العمل الصادر فسي حزيران / يونيه من العام الحالي ، مصاعب أخرى على العمال السود . وساعدت الفوائد العائدة من الموارد الوفيرة في جنوب افريقيا ونتيجة للجهد الذى بذله عمالها ، على اثناء هذه الأقلية البيضاء الصغيرة . ولا توجد أمام الأغلبية السوداء أية فرصة للتنمية الاقتصادية . وشدت نظام الفصل العنصرى قبضته على شعب جنوب افريقيا من خلال نظام القمع الغاشم الذى تنفذه قوات الشرطة والجيش والمراقبة والكائن الأخرى التى تقوم بهـا شرطة الدولة . وقد تم قمع المنشقين ، ولم يتردد النظام في أن يحتجز ويعتقل ويعذب بل ويقتل كل من يسعى للإطاحة به . وامتدت شبكة الاعتقالات السياسية لتشمل رؤساء الكنائس والنقابيين الناشطين والطلبة المشتغلين بالرعاية الاجتماعية والصحفيين والمكافحين من أجل الحرية . وعن طريق " قوانين المرور " ، وسياسة انشاء البانتوستانات والترحيل الاجبارى وغير ذلك من الاجراءات الديموغرافية ، حرم النظام السكان الأفارقة من حقوق المواطنة ، وهو حقتهم في بلدهم بحكم المولد . وسوف تكون كوا نديبيلي ، التى يعلن عن استقلالها في الشهر القادم ، هي الدولة الخامسة المزعومة القائمة بذاتها . ولم تحظ من تلك " الدول " الزائفة باعتراف أى دولة أخرى .

وفضلا عن استخدام النظام القوة الغاشمة للابقاء على قبضته على جنوب افريقيا ولا سيما لصالح الأقلية العنصرية ، سعى أيضا الى وضع قناع دستورى لا يخفاء الوجه القبيح للفصل العنصرى . وفي أيلول / سبتمبر من العام الماضي ، اعتمد برلمان نظام الأقلية قانون دستور جمهورية جنوب افريقيا رقم ١١ لسنة ١٩٨٣ ، وصدق عليه الاستفتاء العنصرى الذى اقتصر على البيض . وفي آب / أغسطس من العام الحالي ، أجريت انتخابات لمجلسي برلمان " الملونين " والسكان ذوى الأصل الآسيوى ، المعزولين عنصريا ، ودخل الدستور الجديد حيز التنفيذ في ٣ أيلول / سبتمبر من هذا العام .

ويعتبر هذا الدستور مظللاً لأنه في حين يدعي أنه يمنح السلطة للملونين والآسيويين يعطي سلطة استثنائية للرئيس الأبيض ، ويسعى الى بث الفرقة بين السكان غير البيض بمحاولة ابعاد السود عن الآسيويين والملونين ، والى اداة العنصرية المؤسسية . ومجمل القول ان هذه التدابير الدستورية تعمل على ترسيخ جهاز الفصل العنصرى بنفس الاجراء الذى تدعي أنها تحاول به القضاء عليه . وقد كانت الاستجابة لتلك التدابير الدستورية واضحة في جنوب افريقيا ذاتها : فقد اشترك القليل من الملونين والآسيويين في هذه الممارسة الزائفة ، بينما تجلن الموقف الشعبي في حشود المقاومة الشعبية الموحدة لجميع قطاعات الشعب ، بمن فيهم بعض السكان البيض . وعلى الصعيد الدولي ، أدينت هذه المهزلة من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية والكونولث . وينبغي أن لا يغرب عن بالنا انه قد تم اصدار سلسلة كاملة من القوانين لاستبعاد الأغلبية — وقوانين الزواج ، وقانون تسجيل السكان ، وقانون دعم البانتو ، وقانون مناطق الجماعات ، تمثل بعض هذه القوانين .

ويمتد التأثير الخبيث لنظام الفصل العنصرى الى ما وراء حدود جنوب افريقيا . فقد قامت تلك الدولة بالعدوان المسلح وأعمال زعزعة الاستقرار ضد جاراتها من الدول الافريقية المستقلة ، وتسببت في حدوث خسائر في الأرواح وفي التأثير الضار على اقتصادات تلك الدول الضعيفة . وفي هذا السياق ، من المؤسف جدا أن يتضح وجسود شغرات في حظر الأسلحة الذى فرضه مجلس الأمن على جنوب افريقيا . ونتيجة لذلك تتعاظم القدرة العسكرية ، وربما القدرة النووية أيضا ، التي يمتلكها النظام ، وتصل الى أبعاد مزعجة ، وقد ارتفعت النفقات العسكرية ، وفقا للوثائق المطروحة علينا ، بنسبة ٢١٤ في المائة في العام الماضي . وقد أشار أحد علماء جنوب افريقيا ، الدكتور فيليب فرانكل ، الى أن النظام قد ينجأ الى اقامة حكومة عسكرية . ان القوة العسكرية لجنوب افريقيا واستعدادها لا استخدام هذه القوة ، هما اللذان يشكلان في نهاية الأمر التهديد الرئيسي للسلم الاقليمي والدولي .

وبالرغم من كل ذلك ، فان الواضح في جنوب افريقيا انه كلما ازداد القمع ازدادت المقاومة أيضا . فقد واصلت منظمة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومنظمة مؤتمر عموم

افريقيا لآزانيا وغيرهما من المنظمات ، كقاحتها ضد النظام ، وجمعت حولها كل الذين يقدرون الحرية والمساواة واحترام كرامة الانسان . ويشرح تقرير اللجنة الخاصة المطسروح علينا بالتفصيل تصاعد المقاومة بين جميع الأعراق ضد الفصل العنصرى ؛ بين فئات الطلبة وزعماء الكنائس والعمال والكتاب والمنظمات الطائفية وحشود الجماهير العريضة . ان ما يهمنى هو أن حركات التحرير في جنوب افريقيا قد تعهدت باقامة دولة متعددة الأعراق . وقسـد أشارمقال افتتاحي ظهر في نيويورك منذ بضعة أيام الى أن الاجراءات الصارمة الي تتخذها شرطة نظام الأقلية البيضاء ضد المنشقين من جميع الأعراق ، كانت أسوأ اجراءات شهدتها البلاد منذ سنوات . كما أن الذين تم اعتقالهم ليسوا من المتآمرين الثوريين الذين يلجأون الى العنف ، بل ينادون بالتغيير السلمي ، فهم تلامذة غاندى ومارتن لوتر كنج .

وكما أعلن مجلس الأمن في مطلع هذا العام ،

" لن يتأتى التوصل الى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في جنوب افريقيا الا بالقضاء الكامل على الفصل العنصرى واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصرى منسبى على حكم الأغلبية ، عن طريق ممارسة كل بالغ في الشعب بأكملة ممارسة كاملة وحررة للتصويت في جنوب افريقيا متحدة وغير مفتتة " . (قرار مجلس الأمن ٥٥٤ (١٩٨٤))

ومع ذلك ، فمهما بدا نظام جنوب افريقيا مترسحا تماما ، فان عليه في نهاية المطاف أن يستسلم لحركة المد التاريخي . فالمسألة مسألة وقت فقط ، ولكن كلما أسرعنا باستفصال الفصل العنصرى ، ازدادت التوقعات المأمولة في المستقبل قوة لكي نتفادى عواقبه الوخيمة في المستقبل .

أما متى ينهار الفصل العنصرى - فمن الصعب الاجابة عن ذلك ، ولكن ، كما كتب عضو بارز في قوة العمل التابعة لجامعة الأمم المتحدة بشأن حقوق الانسان ،

" ليس هناك كبير شك في أن هذا الشذوذ في سجل البشرية ، سوف يتحول - سواء بالتغيير العنيف أو التغيير السلمي - تحولا حتميا الى شيء عفسا عليه الزمن ، ويمكن أن يكون هذا التحول ألينا لكنه ، فيما نأمل ، لن يكون مما يطول انتظاره ، فاستمرار هذا الوضع يتناقض مع احترام الذات لدى الغالبية

العظمى من الجنس البشرى تناقضا يبلغ من عمقه أن تعجز الجيوش ، مهما كانت قوية وأيا كان الدعم الذي تتلقاه من الخارج ، عن اطالة بقاءه * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفقا للمقرر الذي اعتمده الجمعية

العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، أعطي الكلمة الآن لممثل المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب افريقيا .

السيد منومزانا (المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية) : باسم اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وبالاتصال عن شعب جنوب افريقيا المناضل ، اشكركم خالص الشكر لاحتكم الفرصة لنا كي نعرب أمام هذه الهيئة الموقرة عن تطلعات وتصميم وشواغل الوطنيين في جنوب افريقيا في هذه المرحلة الحرجة من مراحل النضال ضد الفصل العنصرى .

وتتسم المناقشة في هذه السنة بأهمية خاصة لشعبنا وقادتنا ، ولا سيما الذين صدرت ضد هم أحكام بالسجن ومنها أحكام بالسجن مدى الحياة ، ولأسرنا ولا صدقاء المقات الذين قتلوا على المشانق أو في زنايات السجون وفي الشوارع وهم يشتركون في الاضرابات أو المظاهرات المناهضة لحكم الفصل العنصرى وما يواكبه من ظلم . وتجري هذه المناقشة في لحظة حرجة ، وتحت رئاسة ابن بار من أبناء افريقيا ينتمي الى بلد ملتزم ، وهو زامبيا ، التي يعتبر دورها في الكفاح ضد نظام الفصل العنصرى اللا انساني ذا أهمية بالغة لكفاح افريقيا من أجل التحرير الكامل للقارة .

ونظرا لأنني عرفت الرئيس منذ وقت طويل وأعجبت ليس فقط بتفانيه في خدمة هذه القضية النبيلة ، بل ومهاراته الدبلوماسية الخاصة ، فاني على ثقة من أن توجيهاته السديدة في ادارة هذه الجلسات ستؤدى بمناقشاتنا الى نتائج عظيمة تستهدف الاستجابة المثلى للحالة الراهنة في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي . ونغتنم هذه الفرصة لنقدم تهنينا الاخوية له ولنسجل تقديرنا للدور الذى لا يعرف التهاون أو التنازل في مناهضة الفصل العنصرى الذى قام به سلفه ، صديق المناضلين من أجل الحرية في الجنوب الافريقي ، رئيس الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

وسنكون مقصرين في واجبنا اذا لم نعرب عن امتناننا للأمين العام ، السيد بيريز دى كوبيار ، لما أبداه من احساس بارز بالخطر الذى يشكله نظام بريتوريا على العلاقات الدولية المتسقة وللتزامه الفعال بتنفيذ قرارات الامم المتحدة التي ترمي الى انهاء الفصل العنصرى .

وتذكرنا سنة ١٩٨٤ بأحداث تاريخية هامة كان لها أثر بارز على التطورات في تاريخ العلاقات الانسانية . فهي تذكرنا بمؤتمر برلين الذي عقد منذ ١٠٠ سنة مضت ، عندما اجتمعت الدول الامبريالية الاوروبية في ذلك العهد بمشاركة غير ظاهرة من الولايات المتحدة لتجزئ القارة الافريقية وتقسّمها فيما بينها . وهي تذكرنا أيضا بانشاء الامم المتحدة منذ ٤٠ سنة ، عندما قررت الدول الاعضاء المؤسسة لهذه الهيئة الموقرة ، عقب هزيمة الفاشية ، أن تترجم تطلعات شعوب العالم الى عمل محدد يهدف الى تخليص الأرض من أسباب الحرب . كما تذكرنا بالذكرى الخامسة والعشرين للاعلان الصادر في عام ١٩٦٠ بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي أعطى دفعة لنضال الشعوب المستعمرة في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية من أجل تقرير المصير .

ومنذ أكثر من قرن ، تخوض الشعوب الافريقية في كل أرجاء القارة نضالا لا هوادة فيه لتخلص نفسها من السيطرة الاستعمارية . وعبر السنين ، ومع زيادة عدد البلدان حديثة الاستقلال التي أخذت مكانها الذي هو حق لها في هذه الهيئة العالمية ، قامت الامم المتحدة بدور حاسم ومتزايد لمساعدة الملايين من البشر على التخلص من نير الاستعمار . بيد أنه ، كما أعلن البيان الصادر عن مؤتمر القمة العشرين لرؤساء دول أو حكومات افريقيا في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ :

" لم ينته بعد النضال السياسي لافريقيا . فما زال هناك زهاء ٣٠ مليونا من البشر يخضعون للأقلية العنصرية وللحكم الاستعماري في جنوب افريقيا ونامبيا . ومادامت هذه الحالة قائمة ، فما من افريقي يستطيع أن يشعر بالحرية الحقيقية ؛ وما من دولة افريقية مستقلة تستطيع أن تدعى أن سيادتها واستقلالها مضمونان . . . وبذلك يظل التحرير الكامل لافريقيا ، وعلى وجه التحديد تحرير جنوب افريقيا ونامبيا هدفا أساسيا وملحا لكل دول وشعوب افريقيا بصورة فردية وجماعية على السواء " .

وعلى ضوء هذه الخلفية ينبغي النظر الى توافق رأى المجتمع الدولي على الطابع

الاجرامى لنظام الفصل العنصرى من ناحية ، والى التعاون المستمر بين بعض الدول الأعضاء ونظام بريتوريا من ناحية أخرى .

اننا لا ننوى الافاضة في الحديث عن الجرائم الخطيرة التي رتبت في مؤتمر برلين المشؤوم والتي ارتكبت بوحشية على مدى عقود طويلة ضد الشعب الافريقي . يكفي أن نؤكد على أنه بالرغم من عزمنا المؤكد على عدم نسيان هذه الأعمال الخسيسة ، فان على حكام تلك البلدان أن يستجيبوا لنداءات الامم المتحدة المتكررة ويكفوا عن التعاون مع جنوب افريقيا المنصرية .

لقد فضحت التطورات التي حدثت في الاشهر الثلاثة الاخيرة بما لا يترك مجالاً للشك الطبيعة الحقيقية لنظام بريتوريا .

فمواصلته لحملته المنظمة الخاصة بالاصلاحات المزعومة التي تستهدف خداع الرأى العام المحلى والعالمي ، قام نظام بوتها في شهر آب/اغسطس بتنظيم انتخابات مزيفة "للملونين" والشعوب التي من أصل آسيوى ، تمهيدا لاصدار دستور الجديد المزعوم . وفي الفترة التي سبقت تنفيذ تلك المناورات الغادرة ، دعا المؤتمر الوطنى الافريقي شعبنا الى أن يقاوم بشدة تلك التطورات ، وذهب أبعد من ذلك ان حذر المجتمع الدولى من أن تلك المناورات ، التي هي أبعد ما تكون عن الاصلاحات ، تمثل استمرارا لسياسة القهر الاستعمارى التي ينتهجها ذلك النظام وترسيخا اضافيا لنظام الفصل العنصرى وفي رسالته السنوية بمناسبة بدء العام الجديد ، يوم ٨ كانون الثانى /يناير ١٩٨٤ ، دعا الرئيس الرفيق أوليفر تامبو ، على نحو محدد ، كل الوطنيين في جنوب افريقيا كيما يقوموا ، بروح العمل الموحد ، برفض هذه الأداة الجديدة من أدوات القمع وجعل البلد غير قابل لأن يحكم .

ان مصير ما يدعى بالادارة الجديدة لذلك النظام معروف تماما . ففي مظاهره لم يسبق لها مثيل للعمل الموحد ، رفض الشعب المقهور رفضا تاما تلك المحاولات الرامية الى تطبيق مبدأ فرق تسد . وتمشيا مع روح ميثاق الحرية الذى يكرس تطلعات الشعب

وتصميمه على النضال جنبا الى جنب من أجل اقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري ، نظم الملونون والمواطنون الذين من أصل آسيوي مقاطعة حاسمة للانتخابات المزيفة ، وبذلك قوضوا على نحو يتعدى اصلاحه ، كما يرى الكثير من المراقبين ، مصداقية مخططات ذلك النظام .

ويرحب المؤتمر الوطني الافريقي بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن الاخيرة التي تدين دستور بريتوريا المزعوم وتعتبره لاغيا وباطلا . ويشكل هذا الموقف استجابة منطقية ومناسبة لجهود هذا النظام الحاكم ، الذي يتسم بالعناد المتزايد لزيادة ترسيخ نظام الفصل العنصري الفاشي في بلدنا . هذا بطبيعة الحال هو النظام الذي أدانه المجتمع الدولي المؤيد لنضالنا ، باعتباره جريمة ضد الانسانية وتهديدا للسلم العالمي والأمن الدولي .

لقد كانت هذه الخاصية ، والتعننت الأعمى للنظام العنصري السبب في الرفض المتكرر لقبول وثائق تفويض بريتوريا ، الذي تبلور في تعليق تمثيل جنوب افريقيا ذات نظام الفصل العنصري في الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ . ونحن نأسف لما اتخذته كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من موقف الامتناع الملحوظ عن التصويت على هذه القضية الحيوية في هذا الوقت العصيب . فهذا الامتناع عن التصويت لا يشكل فقط تخليا عن الدفاع عن الحرية ، بل يمثل أيضا جهدا متعمدا لتأييد ذلك النظام اللانساني والقهرى والعنيف الذي لم يسبق له مثل مسند الفاشية الهتلرية . ان ما تسعى هاتان الدولتان لتأييده وما هللتا له كخطوة في الاتجاه الصحيح ليس الا ممارسة تهدف الى اختيار حفنة من المواطنين الذين يطلق عليهم اسم الملونين ، والمواطنين الذين من أصل آسيوي كشركا^٥ رمزيين في مسعى نظام الفصل العنصري لطرد غالبية السكان الاصليين الافريقيين وبقيّة الشعوب السودا^٦ ، وتجريدهم من صفتهم وحقوقهم الوطنية ، واستغلالهم وقهرهم .

ويتعارض ذلك بطبيعة الحال مع المثاليات والمبادئ السامية المجددة في الاعلان

الامريكي للاستقلال ، وميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان . بل انه يتعارض في واقع الامر مع ارادة شعبي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، اللذين تعتبر معارضتهما للفصل العنصرى في كل مظاهره معروفة تماما .

لقد كان عام ١٩٨٠ افضل وقت وأسوأه بالنسبة لنضال التحرير الافريقي . فبفضل المقاومة المتزايدة التي واكبها ضغط دولي متضافر على نظام أيان سميث غير الشرعي ، شهدت تلك السنة اندحار الاستعمار الاستيطاني ، وانتصار الجبهة الوطنية في زيمبابوي . وبالإضافة الى موزامبيق وأنغولا ، أحدثت استقلال تلك المنطقة العازلة الاخرى السابقة تغييرا جذريا في ميزان القوى لصالح النضال التحرري وبدأ التحرير الكامل لافريقيا قريبا المنال أكثر من أى وقت مضى .

ولكن ما يؤسف له أن الكفاح المكثف في ناميبيا خلال نفس الفترة وعملية التحرير التي تسارعت صوب استقلال ذلك الاقليم بفضل الجهود الدبلوماسية الدولية ، تعرضا للنسف من قبل نظام بريتوريا عقب تولي حكومة ريفان السلطة وعلان تحالفها مع بريتوريا . فتم التخلي عن الوضع الحقيقي الذي كانت مجموعة الاتصال الغربية قد اضطرت الى قبوله على مضض ، وهو أن الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الافريقي ظاهرة وطنية انبثقت من ظروف الحياة القاسية تحت السيطرة الاستعمارية وسيطرة الفصل العنصرى ، وحلت محله الاشارة الى جنوب افريقيا على انها كالخليج الفارسي ذات موارد معدنية لها أهمية استراتيجية وعلى أنها تسيطر على الشريط الساحلي الطويل الذى تمر خلاله ٦٠ في المائة من البترول المصدر للدول الغربية وعلى أنها دعامة للقتال ضد النفوذ الشيوعي في افريقيا . ثم جاءت المشاركة البناءة وسبقها بيانان هامان عن السياسة أدلى بهما متحدثان رسميان من كبار المسؤولين في حكومة ريفان عن معارضتهما للحملة من أجل عزل نظام بريتوريا وقالت هذه الحكومة للعالم ان أهدافها كانت ازالة الوضع المهيمن المفروض على جنوب افريقيا العنصرية وكذلك مكافأة البلدان التي صادقت بريتوريا ومعاقبة بل واسقاط أولئك الذين ساعدوا المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . والتطورات التي اعقت ذلك معروفة جيدا ومنها ، محاولة الغاء تعديل كلارك الذى يحظر العمل المستور في أنغولا ، سياسة الربط والاصرار على انسحاب القوة الاممية الكوبية من جمهورية أنغولا الشعبية كشرط مسبق لاستقلال ناميبيا ، زيادة استثمارات الولايات المتحدة وتجاريتها التي تجاوز اجمالها الآن ١٤ بليون دولار مع جنوب افريقيا بلد الفصل العنصرى ، انتهاك الحظر على الأسلحة وتعاضم التعاون النووى ، تغير نمط تصويبات الولايات المتحدة وحلفائها في الامم المتحدة بأن اتخذ شكل المعارضة العملية لكل القرارات الموجهة ضد نظام الفصل العنصرى تقريبا ، واللجوء الى سياسة الابتزاز الرامية الى اجبار الدول الأعضاء الاخرى على عدم ادانة المشاركة البناءة .

ولقد أدينت سياسة حكومة ريفان في المشاركة البناءة ادانة قوية من جانب الشعب

الأمريكي وكذلك من جانب العلماء والمشرعين وزعماء المجتمع والشخصيات السياسية والصحف الرئيسية لأنها أدت إلى ازدياد جرأة نظام الفصل العنصرى على زيادة تعنته وقيامه بأعمال القمع والعدوان . إن تأمين الحماية الدبلوماسية للفصل العنصرى النابع من نفس المشاركة البناءة شجع بالتأكيد جنوب إفريقيا العنصرية على شن حرب العدوان غير المعلنة والقيام بأعمال زعزعة الاستقرار والابتزاز على دول خط المواجهة وليسوتو . وقد استخدمت العصابات المسلحة التي تم تجنيدها من هذه الدول كامتداد لجيشها الفاشي ، فارتكبت أعمالاً إرهابية بشعة وخربت الاقتصادات في المنطقة كجزء من دبلوماسية المدفع التي تستهدف فرض الاتفاقات غير المتكافئة للحصول على تعاون الدول المجاورة معها في محاولتها لتصفية المؤتمر الوطنى الإفريقي والكفاح التحررى .

ولقد حاولت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واصلدقاؤهما الآخرون الحلفاء والمدافعون عن نظام الفصل العنصرى ، في الشهر القليلة الماضية أن يجادلوا بشدة في أمر اإدارة ما يسمى بالدستور الجديد لحكومة بوتسوانا . وقيل للمجتمع الدولى إن بوتسوانا ينبغي أن يعطى الوقت ويقدم له التعاون لتمكينه من أن ينفذ بالكامل ما يسميه خطوة في الاتجاه الصحيح ، وأن يحصل على سلطة رئاسية تنفيذية تمكنه من أحداث تغييرات ذات مغزى بعيدة عن نظام الفصل العنصرى .

فما الذى حدث منذ ذلك الوقت ؟ عقب فرض ما يسمى بالدستور الجديد وبدء عهد بوتسوانا كرئيس يجمع كل السلطات بين يديه فرض بوتسوانا ظروف الاحكام العرفية وحظر الاجتماعات داخل البيوت وخارجها بما فى ذلك الجنائزات . وأطلق العنان فى عدة مناسبات لجيشه العنصرى لمعاونة بوليسه الفاشي على قتل المدنيين بما فى ذلك مئات من الطلبة العزل والعمال والمعتاهرين فى الاضرابات احتجاجا على ظروف المعيشة غير الانسانية وأجور الرقيق والتعليم الردى وتكريس الفصل العنصرى .

وفى مواجهة القمع المتصاعد الذى يقوم به النظام لم نسمع شيئا من لندن وواشنطن اللهم الا بيانات مهذبة عديمة الجدوى تعرب عن الأسف لعمليات القتل . ونتيجة ذلك

(السيد نومزانا)

لا يتذكر الشعب الامريكى والمجتمع العالمى سوى اعتراض الولايات المتحدة على قرار مجلس الأمن الذى يصف قتل السود بأنه مذبحه . وبالنسبة للعائلات التى فقدت أبناؤها ، ولأصدقاؤها المئات الذين قتلوا بوحشية ، بل وبالنسبة لنا يظل السؤال قائما : كم من السود العزل يجب قتلهم حتى يمكن استعمال تعبير المذبحه ولا يرفض بزعم انه مبالغه لغوية ؟ حقيقة الأمر اليوم أن جنوب افريقيا فى حالة ثورة عارمة . ان الاغلبية العظمى من الشعب فى بلدنا ، من المقهورين والمستغلين والسود ضحايا العنصرية ، استنكرت خدعة ما يسمى بمبادرات الاصلاح المشبوهة وهى مصممة على المضي قدما الى تلك المرحلة من نضالنا التى ستؤدى الى القضاء على الفصل العنصرى . واستجابة لنداءات المؤتمر الوطنى الافريقى للمشاركة فى أعمال موحدة جماهيرية ضد الفصل العنصرى ، ومدافع ومساندة من التصاعد الملحوظ فى التحسن الكمي والنوعي للعمليات العسكرية لجيشنا الشعبى الثورى أومخونتوى سيزوى ابتكرت جماهير شعبنا ووزعت وسائل متجددة أكثر فعالية لابرار معارضتهم العسكرية للفصل العنصرى .

ومن خلال حركة اضرابات العمال ومنها أول اضراب لعمال المناجم ضد ١٩٤٦ ، ومن خلال معارضة الشباب والطلبة لنظام تعليم البانتو التى تحولت من ١٩٧٦ فصاعدا الى تحد مباشر للفصل العنصرى ، ومن خلال أعمال النضال التى تقوم بها الكنائس وجماعات أتباعها ، ومن خلال جهود أمهاتنا وشقيقاتنا ، ومن خلال المبادرات المختلفة لجميع قطاعات شعب جنوب افريقيا بما فى ذلك الاضراب العام الذى حدث مؤخرا وتكلم بالنجاح والذى حياه الشعب فى منطقة فال تراينجل ، فان شعب جنوب افريقيا لم يرفض اصلاحات الفصل العنصرى المسكنه فحسب كما وضع مؤخرا ، بل عزل أيضا نظام الفصل العنصرى وفضح طابعه غير المشروع بشكل حاسم . وقد أوضح الشعب انه لن يقبل ان يحكمه الفصل العنصرى وانه سيستمر فى رفضه له أيا كانت الاصلاحات المزيفة التى يقدمها وايا كانت مناوراته الداخلية والخارجية فان أيامه اصبحت معدودة . ورغم تصعيد القمع ورغم الاعتقالات التعسفية الجماعية ، ورغم القتل فى المعتقلات

والمذابح في الطرق ورغم الأحكام بالسجن لفترات طويلة كثيرا ما تتضمن السجن لمسدى الحياة ، ورغم استخدام الجيش ضد المدنيين العزل ، فان الشعب مصر على أن يموت الفصل العنصرى . وعلى أن تولد جنوب افريقيا من جديد في ظل الحرية . ان الشعب في سائر أرجاء البلاد يحتنق مبدأ المقاومة الشاملة والنضال وقد أوجد وضعاً لا يمكن السيطرة عليه ولا يمكن عكسه بالنسبة للفصل العنصرى .

ولقد علق الدكتور الآن بوساك على هذه الحالة وخاصة على زيادة استخدام جيش الفصل العنصرى ضد المدنيين لاغراض القمع قائلا :

" لا يمكن للنظام الآن السيطرة على الحالة وما زال لا يدري كيف يستجيب للمطالب المشروعة للأغلبية المحرومة من حق الانتخاب " .

وبالطريقة المعهودة ويرفض الاعتراف بالواقع ، مؤيدا بذلك ملاحظة الدكتور بوساك ، قال وزير القانون والنظام للفصل العنصرى لوبسلي جرانج معلقا ببلاده على نفس الحالة :

" مادام المؤتمر الوطنى الافريقى يعمل كمنظمة عسكرية فاننا سنضربه بأقصى ما نستطيع . وفيما يتعلق بنا فانها الحرب ببساطة ووضوح " .

وان عجز النظام عن الحكم فانه شن الحرب بدلا من ذلك على شعب جنوب افريقيا بشكل خاص وعلى الجنوب الافريقى بشكل عام .

ان اراقة الدماء وانسكاب الدموع من جانب شعب جنوب افريقيا المقهور في نضاله العادل المشروع أصبح أمرا عاديا . ولكننا اخترنا الكفاح بدلا من الانصياع لحكم الفصل العنصرى الاستبدادى . ونحن ندرك جيدا أن نظام بريتوريا المشهور بكثافة تسليحه في افريقيا والجزء الجنوبي من الكرة الارضية مصم على استخدام جيشه المسلح بأكثر الأسلحة تطورا والتي تزوده بها الدول الغربية أو ينتجها بترخيص منها لافراق المقاومة في الدماء . ومع ذلك فان عزمنا وتصميمنا على القتال حتى النصر المحتوم يعززه تعطشنا للحرية التي يتمتع بها العالم وحرماننا منها لقرون عديدة . انه يتعزز بالتزام افريقيا الصارم بالتحريير الكامل لقارتنا . ويتعزز بالتضامن والتأييد المتزايدين من جانب بلدان عدم الانحياز وبلدان الشمال والبلدان الاشتراكية والبلدان الغربية التي يتزايد عددها والتي تقلل الآن من التعاون مع نظام بريتوريا وترفع مستوى تأييدها للمؤتمر الوطنى الافريقى في دوره الطليعى في الكفاح ضد نظام الفصل العنصرى .

ونود في هذه المناسبة ، من على هذه المنصة ، أن نعرب عن شكرنا وتهانينا للواء غاربا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وعن اعجابنا به ، بسبب الطريقة المثالية التي يدير بها عمله ، مما يضمن استمرار تقاليد اللجنة وسجلها في تعبئة المجتمع الدولي للعمل ضد الفصل العنصرى . وعلى نحو مماثل ، نشكر البلدان التي استجابت لنداءات الأمم المتحدة باتخاذ اجراءات نزيهة ضد نظام الفصل العنصرى ، لاسيما زيادة دعمها لكفاح شعوب جنوب افريقيا المناضلة وحركات تحريرها الوطني . وفي هذا الصدد ، نخص بالذكر بلدان أوروبا الغربية وغيرها من المناطق التي بدأت ، خروجا على المعتاد ، في تخفيض روابطها مع نظام الفصل العنصرى وفي اقامة وتعزيز علاقاتها مع المؤتمر الوطني الافريقي . واننا نود أن نشكر المجتمع الدولي على جهوده المشكورة في الحملة من أجل الافراج فورا وبدون قيد أو شرط ، عن نلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين الذين يحتجزهم نظام الفصل العنصرى ، ومن أجل تأمين وضع أسرى الحرب لجميع المقاتلين من أجل الحرية الذين يقبض عليهم ، وذلك وفقا للبروتوكول المنقح لاتفاقية جنيف . واننا نناشدكم جميعا أن تزيدوا من تكثيف جهودكم لضمان انجاح هذه الحملات الرئيسية الهامة في أقرب وقت ممكن . واننا نحيي الأمين العام للمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، الرفيق تويغويا تويغو ، الذي كان اطلاق سراحه مؤخرا نصرا لا بد أن يزيد من تعزيز الكفاح لبطولي للشعب الناميبي من أجل الاستقلال الحقيقي .

اننا نؤكد ثانية تضامننا مع كفاح شعب ناميبيا بقيادة سوابو . ان كفاحهم هو كفاحنا . واننا نؤكد ثانية على تضامننا مع كفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وكفاح شعب الجمهورية العربية في الصحراء الغربية بقيادة البوليساريو ، وكفاح شعب السلفادور بقيادة الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فرايوند ومارتي ، وكفاح شعب شرقي تيمور بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير تيمور الشرقية وشعب نيكاراغوا بقيادة جبهة الساند ينيين للتحرير الوطني .

وأنا نتضامن مع جميع الشعوب في كل مكان في كفاحها ضد اضطهاد واستغلال
الانسان للانسان ، ومن أجل الحرية والديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي .
وسيتحقق النصر في عصرنا .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥